جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

دور نظم المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات الإستثمارية

(دراسة ميدانية على القطاع العقاري بسوق الأسهم السعودي)

The Role of the Accounting Information Systems in Investment Decisions Making

(Field Study on the Real Estate Sector in Saudi Stock Market)

رسالة ماجستير العلوم في المحاسبة والتمويل

إعداد الدارس

سامي جبره غالي سيدهم

إشراف الدكتور

زهير أحمد علي أحمد

أستاذ المحاسبة المساعد

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

1440هـ /2018م

بسم الله الرحمن الرحيم

الإستهلال

قال الله تعالى:

(وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ)

صدق الله العظيم

سورة النحل: الآية 78

الإهداء

إلى من أفنت زهرة عمرها من أجل أبنائها

إلى من رحلت دون وداع بهدوء وصمت

إلى روح امي الطيبة الغالية والحبيبة

جزاءها الله خير الجزاء عني وعن ذريتي

وإعترافا لها بالفضل

أهدي ثمرة جهدي

الباحث

الشكروالتقدير

الحمد لله رب العاملين والصلاة والسلام على أشرف الخلق أجمعين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم خاتم الأنبياء والمرسلين، والحمد لله الذي وفقني لإتمام هذه العمل، ويسر لي كل ما أحتاجه لإتمام هذه الدراسة، وأنار لي درب العلم و المعرفة، يارب لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك.

أتوجه بعميق وخالص الشكر والتقدير **للدكتور: زهير أحمد علي أحمد** حيث كان لتفضله مشكورا بالإشراف على هذه الرسالة أكبر الأثر في في إكمال هذه الدراسة ولم يبخل بافكاره ومعلوماته القيِمة، وأخص بالشكر **الدكتور محمد الناير محمدين خوجلي** فقد كان خير داعم لي بعلمه الغزير ومعرفته إرشاداته القيمة وتوجيهاته الكريمة في إخراج هذه الدراسة الى النور.

أتقدم بالشكر والاحترام والتقدير للسادة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الموقرين على ما بذلوه من جهد و وقت في قراءة رسالتي المتواضعة، وعلى ما أبدوه من مقترحات قيمة بما يثري هذه الدراسة.

ولا يفوتني ان أتوجه بالشكر الجزيل للأساتذة الأجلاء الذين حكموا إستمارة لإستبانة.

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى جامعتي **جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا** بطاقمها الأكاديمي و الإداري لجهودهم المبذولة لخدمة الطلاب، وأخص بالشكر عميد كلية الدراسات التجارية **الدكتور صديق بلل إبراهيم بلل.**

واتقدم بوافر الشكر وعظيم التقدير والاحترام إلى أسرة مكتبة كلية الدراسات التجارية ومكتبة الدراسات العليا.

كما أتوجه بالشكر والتقدير لكل من قدم لي المساعدة أو ساهم في إبداء النصح أو مدني بمعلومة أو فكرة تسهم في هذه الدراسة، فشكراً لهم جميعاً، واسال الله أن يتقبله منهم ويضعه في ميزان حسناتهم.

الباحث

المستخلص

هدفت الدراسة لتوضيح دور نظم المعلومات المحاسبية في تقديم المعلومات اللازمة لإتخاذ القرارات الإستثمارية، تمثلت مشكلة الدراسة في ان إتخاذ القرارات الإستثمارية يتطلب معلومات ذات صفات جيدة خاصة مع التطور التقني وظهور أنظمة المعلومات المحاسبية والتي تعتبر مخرجاتها الاساسي الذي يعتمد عليه متخذ القرار لذلك لابد من التاكد من ملاءمة ومصداقية المعلومات المحاسبية.

إختبرت الدراسة الفرضيات التالية: الفرضية الاولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ملاءمة تقارير نظم المعلومات المحاسبية وفاعلية إتخاذ القرارات الإستثمارية، الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ملاءمة تقارير نظم المعلومات المحاسبية وكفاءة إتخاذ القرارات الإستثمارية، الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مصداقية تقارير نظم المعلومات المحاسبية وفاعلية إتخاذ القرارات الإستثمارية ، الفرضية الرابعة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مصداقية تقارير نظم المعلومات المحاسبية وكفاءة إتخاذ القرارات الإستثمارية.

إستخدمت الدراسة الإستبانة كأداة لجمع بيانات الدراسة، إنتهجت الدراسة المنهج الوصفي التحليلى. تم إدخال بيانات الإستبانات إلى الحاسب الآلي ومعالجتها باستخدام البرامج الاحصائية، وتوصلت الدراسة الى نتائج أهمها ان خاصية ملاءمة تقارير نظم المعلومات المحاسبية تؤثر ايجابياً على كفاءة وفاعلية القرارات الإستثمارية ، وللمحافظة على مصداقية التقارير المحاسبية يجب المحافظة على الثبات في الطرق والسياسات المحاسبية التي تستخدم في معالجة وعرض المعلومات المحاسبية. أوصت الدراسة بالإهتمام بالبحث في توفير أدوات تختبر أهلية المعلومات المحاسبية لإتخاذ القرارات الاستثمارية، وتقديم معلومات محاسبية قادرة على توفير مرونة كافية للانتقال بين البدائل المختلفة للاستثمار.

Abstract

The purpose of the study is to explain the role of the accounting information systems in providing the necessary accounting information for investments decisions making, the study problem arises from the need for high quality information for making investment decisions , especially with the technical development and the emergence of accounting information systems, which are their outputs is the basis on which the decision maker depend , and therefore it is necessary to ensure the relevance and credibility of the accounting information. The study tested the following hypotheses. First hypothesis: there is a statistical distinction relationship between the relevancy of the accounting information systems reports and the effectiveness of the investment decisions making. Second hypothesis: there is a statistical distinction relationship between the relevancy of the accounting information systems reports and the efficiency of the investment decisions making. Third hypothesis: there is a statistical distinction relationship between the credibility of the accounting information systems reports and the effectiveness of the investments decisions making. Fourth hypothesis: there is a statistical distinction relationship between the credibility of the accounting information systems reports and the efficiency of the investments decisions making.

The questionnaire was used to collect the data for the study. The study adopted the descriptive analytical method.The questionnaire data had been analyzed and processed using statistical software. The study main results indicated that the availability of relevance in the reports of the accounting information systems positively affect the efficiency and effectiveness of the investments decisions, and in order to maintain the credibility of accounting reports, consistency in accounting methods and policies must be properly maintained.The study recommended that more attention should be given to find a way to test the eligibility of accounting information for investment decisions making, and to present accounting information that capable to provide sufficient flexibility to shift between different investment alternatives.

فهرس الموضوعات

عنوان الموضوع	رقم الصفحة
الإستهلال	أ
الإهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
المستخلص	د
Abstract	هـ
فهرس الموضوعات	و
فهرس الجداول	ح
فهرس الاشكال	ط
فهرس الملاحق	ي
المقدمة	1
أولا: الإطار النظري	2
ثانيا: الدراسات السابقة	7
الفصل الأول: الإطار النظري لنظم المعلومات المحاسبية	26
المبحث الاول: مفهوم وأركان النظام المحاسبي	27
المبحث الثاني: مفهوم وأهمية المعلومات المحاسبية	43
المبحث الثالث: مفهوم وأهداف نظم المعلومات المحاسبية	53
الفصل الثاني: القرارات الاستثمارية وتقارير نظم المعلومات المحاسبية	**62**
المبحث الاول: مفهوم اتخاذ القرارات	63
المبحث الثاني: خصاص جودة تقارير نظم المعلومات المحاسبية	75
المبحث الثالث: دور تقارير نظم المعلومات المحاسبية في تقديم المعلومات اللازمة لإتخاذ القرارات الإستثمارية	89
الفصل الثالث: الدراسة الميدانية	**103**
المبحث الاول: إجراءات الدراسة الميدانية	104
المبحث الثاني: تحليل بيانات الدراسة	114

المبحث الثالث: إختبار فرضيات الدراسة	128
الخاتمة	**137**
أولاً: النتائج	138
ثانياً: التوصيات	140
قائمة المراجع والمصادر	**143**
الملاحق	**157**

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1/1/3)	معدلات الاستجابة و تنظيف بيانات استمارة الاستبانة	107
(2/1/3)	مقياس درجة الموافقة حسب مقياس ليكرت الخماسي	108
(3/1/3)	تحليل البيانات الاساسية لعينة الدراسة حسب العمر	109
(4/1/3)	تحليل البيانات الاساسية لعينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	110
(5/1/3)	تحليل البيانات الاساسية لعينة الدراسة حسب التخصص العلمي	110
(6/1/3)	تحليل البيانات الاساسية لعينة الدراسة حسب المؤهل المهني	111
(7/1/3)	تحليل البيانات الاساسية لعينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي	112
(8/1/3)	تحليل البيانات الاساسية لعينة الدراسة حسب سنوات الخبرة	113
(1/2/3)	التحليل العاملي الاستكشافي للمتغير المستقل (نظم المعلومات المحاسبية)	115
(2/2/3)	التحليل العاملي الاستكشافي للمتغير التابع (قرارات الاستثمار)	116
(3/2/3)	تحليل الاعتمادية الفا كرونباخ لمتغيرات الدراسة بعد اجراء التحليل العاملي الاستكشافي	117
(6/2/3)	مؤشرات جودة مطابقة نموذج المتغير المستقل (نظم المعلومات المحاسبية)	120
(7/2/3)	مؤشرات جودة مطابقة نموذج المتغير التابع (اتخاذ القرارات الاستثمارية)	121
(8/2/3)	معامل الاعتمادية والصلاحية للمتغير المستقل (نظم المعلومات المحاسبية)	121
(9/2/3)	معامل الاعتمادية والصلاحية للمتغير التابع (اتخاذ القرارات الاستثمارية)	122
(10/2/3)	الارتباطات بين متغيرات الدراسة	122
(11/2/3)	الإحصاء الوصفي ملاءمة تقارير نظم المعلومات المحاسبية	124
(12/2/3)	الإحصاء الوصفي مصداقية تقارير نظم المعلومات المحاسبية	125
(13/2/3)	الإحصاء الوصفي فاعلية قرارات الاستثمار	126
(14/2/3)	الإحصاء الوصفي كفاءات قرارات الاستثمار	127
(2/3/3)	قيم تحليل المسار بين نظم المعلومات المحاسبية (ملاءمة تقارير نظم المعلومات المحاسبية ومصداقية تقارير نظم المعلومات المحاسبية) وفاعلية قرارات الاستثمار	131
(4/3/3)	قيم تحليل المسار بين نظم المعلومات المحاسبية (ملاءمة تقارير نظم المعلومات المحاسبية ومصداقية تقارير نظم المعلومات المحاسبية) وكفاءة قرارات الاستثمار	134
(5/3/3)	ملخص اختبار الفرضيات	134

فهرس الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(1)	نموذج متغيرات الدراسة	5
(1/2/1)	العلاقة بين المحاسبة ومستخدمي المعلومات المحاسبية	52
(1/3/1)	دورة المعلومات في نظم المعلومات المحاسبية	54
(1/1/2)	مراحل عملية إتخاذ القرار	71
(4/2/3)	التحليل العاملي التوكيدي للمتغير المستقل (نظم المعلومات المحاسبية)	118
(5/2/3)	التحليل العاملي التوكيدي للمتغير التابع (اتخاذ القرارات الاستثمارية)	119
(1/3/3)	العلاقة بين نظم المعلومات المحاسيبة (ملاءمة تقارير نظم المعلومات المحاسبية، مصداقية تقارير نظم المعلومات المحاسبية) وفاعلية قرارات الاستثمار	129
(3/3/3)	العلاقة بين نظم المعلومات المحاسيبة (ملاءمة تقارير نظم المعلومات المحاسبية ومصداقية تقارير نظم المعلومات المحاسبية) وكفاءة قرارات الاستثمار	132

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
(1)	إستمارة الإستبانة	158
(2)	محكمو إستمارة الإستبانة	165

المقدمة

يتناول الباحث في المقدمة مشكلة الدراسة،أهمية الدراسة،أهداف الدراسة، فرضيات الدراسة، نموذج الدراسة، منهجية الدراسة، مصادر البيانات ، حدود الدراسة، والدراسات السابقة المتعلقة بمتغيرات الدراسة وتشتمل على الآتي:

أولاً: الإطار المنهجي

ثانياً: الدراسات السابقة

أولا: الاطار المنهجي

تمهيد

مع زيادة حجم المنشات الاقتصادية وتعدد انشطتها و وظائفها وتزايد التحديات التي تواجهها زادت الحوجة لوجود نظم معلومات محاسبية بالمنشاة مبنية على أسسس سليمة وقادرة على توفير المعلومات المحاسبية اللازمة لإتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة. وذلك من خلال خطة تستهدف حصر وتسجيل وتصنيف وتلخيص نتائج العمليات المالية في شكل قوائم مالية وتقارير بشكل يكفل تحقيق الأهداف التي تسعى اليها المحاسبة في توفير المعلومات المحاسبية اللازمة لاتخاذ القرارات وذلك لتحسين العمل الاداري وتطوير طرق واساليب اتخاذ القرارات المختلفة للمنشاة.

اكتسبت القرارات الإستثمارية أهمية كبرى للمنشات لما يترتب عليها من تطوير للمنشاة وتوسع نشاطاتها وما تحققه من زيادة في الإنتاجية وحسن إستغلال الموارد المتاحة، وما يترتب علىها التزامات ليس من السهل تعديلها او الرجوع فيها إذا ما تبين عدم سلامة هذه القرارات، ويتوقف نجاح المنشاة علي إتخاذ القرارات الإستثمارية السليمة على المعلومات المتوفرة لها من نظم المعلومات المحاسبية.

يستخدم نظم المعلومات المحاسبية مجموعة من العناصر المادية والبشرية التي تتفاعل مع بعضها البعض من اجل حصر وتجميع وتشغيل وإدارة ورقابة البيانات المالية المتعلقة بالأحداث الاقتصادية الداخلية والخارجية طبقا لقواعد واجراءات محددة لانتاج وتوصيل معلومات محاسبية تتوفر فيها خصائص الملاءمة والمصداقية و تساعد في كفاءة وفاعلية عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية.

مشكلة الدراسة

تمثلت مشكلة الدراسة في ان اتخاذ القرارات الاستثمارية يتطلب معلومات ذات صفات جيدة خاصة مع التطور التقني وظهور انظمة المعلومات المحاسبية والتي تعتبر مخرجها الاساسي الذي يعتمد عليه متخذ القرار لذلك لابد من التاكد من ملاءمتها ومصداقيتها وعليه فان الدراسة تسعى الى الاجابة على التساؤلات التالية:هل تتوافر خصائص الملاءمة والمصداقية في تقارير نظم المعلومات المحاسبية؟

1. هل تؤثر ملاءمة تقارير نظم المعلومات المحاسبية في فاعلية اتخاذ القرارات الاستثمارية؟

2. هل تؤثر ملاءمة تقارير نظم المعلومات المحاسبية في كفاءة اتخاذ القرارات الاستثمارية؟

3. هل تؤثر مصداقية تقارير نظم المعلومات المحاسبية في فاعلية اتخاذ القرارات الاستثمارية؟

4. هل تؤثر مصداقية تقارير نظم المعلومات المحاسبية في كفاءة اتخاذ القرارات الاستثمارية؟

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة في الاتي:

الأهمية العلمية

1- تستمد الدراسة اهميتها العلمية في سد الفجوة في الدراسات التي تناولت دور تقارير نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

2- توضيح أهمية وجود نظام معلومات محاسبي للمنشاة مبني على اسس علمية سليمة ومتوافق مع احتياجات المنشاة وامكانياتها حتى يساعد ادارة المنشاة في اتخاذ القرارات الاستثمارية الخاصة بتطور المنشاة الاقتصادية.

3- توضيح اهمية المعلومات المحاسبية التي من الممكن ان يوفرها النظام المحاسبي المبنى على اسس سليمة في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية

الأهمية العملية

1- التعرف على الدور الذي تلعبه انظمة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاستثمارية. والاهتمام بجودة المعلومات المحاسبية المقدمة لاتخاذ لقرارات الاستثمارية من خلال توفر الخصائص النوعية بها.

2- معرفة اهمية تصميم انظمة معلومات محاسبية وفق معايير معينة تتناسب مع نشاط وامكانيات واحتياجات كل منشاة في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

3- من المتوقع ان تقدم هذه الدراسة نتائج واقعية لمتخذي القرارات الاستثمارية حول مدى مساهمة تقارير نظم المعلومات المحاسبية كعامل اساسي في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الى بيان الدور الذي تلعبه نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارت الاستثمارية وذلك من خلال الاهداف التالية:

1. بيان العلاقة بين ملاءمة تقارير نظم المعلومات المحاسبية وفاعلية إتخاذ القرارات الإستثمارية.
2. بيان العلاقة بين ملاءمة تقارير نظم المعلومات المحاسبية وكفاءة إتخاذ القرارات الإستثمارية.
3. بيان العلاقة بين مصداقية تقارير نظم المعلومات المحاسبية وفاعلية إتخاذ القرارات الإستثمارية.
4. بيان العلاقة بين مصداقية تقارير نظم المعلومات المحاسبية وكفاءة إتخاذ القرارات الإستثمارية.

فرضيات الدراسة

تختبر الدراسة صحة الفرضيات التالية:

1- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين ملاءمة تقارير نظم المعلومات المحاسبية وفاعلية اتخاذ القرارات الاستثمارية.

2- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين ملاءمة تقارير نظم المعلومات المحاسبية وكفاءة اتخاذ القرارات الاستثمارية.

3- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مصداقية تقارير نظم المعلومات المحاسبية وفاعلية اتخاذ القرارات الاستثمارية.

4- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مصداقية تقارير نظم المعلومات المحاسبية وكفاءة اتخاذ القرارات الاستثمارية.

نموذج الدراسة

يوضح الشكل رقم (1) نموذج متغيرات الدراسة.

الشكل رقم (1)

نموذج متغيرات الدراسة

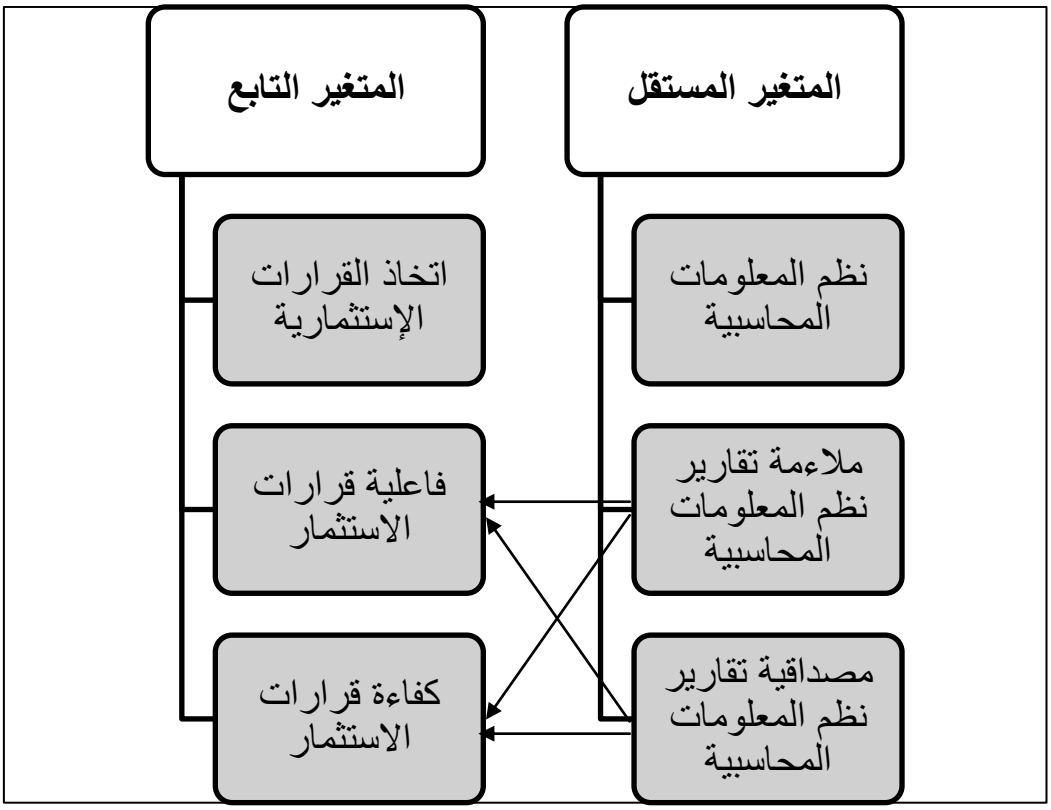

المصدر: اعداد الباحث: 2018.

منهجية الدراسة

في سبيل اعداد هذه الدراسة يقوم الباحث باستخدام المناهج التالية:

1. المنهج التاريخي في إختيار الدراسات السابقة.
2. المنهج الإستنباطي لتحديد محاور البحث والفروض.
3. المنهج الإستقرائي لإختبار مدى صحة الفروض.
4. المنهج الوصفي التحليلي لوصف الظاهرة وتحليلها من خلال البرامج الاحصائية.

مصادر البيانات

1. البيانات الأولية: الإستبانة.
2. البيانات الثانوية: تتمثل في الكتب، الرسائل الجامعية، الدوريات العلمية، المؤتمرات العلمية، ومواقع الانترنت

حدود الدراسة

تتمثل حدود البحث في الآتي:

1. الحدود المكانية: القطاع العقاري بسوق الاسهم السعودية.
2. الحدود الزمانية : العام 2018.
3. الحدود الموضوعية: تناولت الدراسة ملاءمة ومصداقية تقارير نظم المحاسبية ودورها في فاعلية وكفاءة إتخاذ القرارات الإستثمارية.

هيكلية الدراسة

يتضمن البحث مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة، اما المقدمة فتشتمل على الاطار المنهجي والدراسات السابقة، والفصل الاول بعنوان الاطار النظري لنظم المعلومات المحاسبية ويعرض من خلاله المبحث الاول بعنوان مفهوم واركان النظام المحاسبي، والمبحث الثاني بعنوان مفهوم وأهمية المعلومات المحاسبية، والمبحث الثالث بعنوان مفهوم واهداف نظم المعلومات المحاسبية. اما الفصل الثاني فعنوانه القرارات الاستثمارية وتقارير نظم المعلومات المحاسبية، ويعرض المبحث الاول مفهوم اتخاذ القرارات، والمبحث الثاني خصاص جودة تقارير نظم المعلومات المحاسبية ، اما المبحث الثالث فيتناول دور تقارير نظم المعلومات المحاسبية في تقديم المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية، ويتناول الفصل الثالث الدراسة الميدانية. اما الخاتمة فتشمل النتائج والتوصيات.

ثانيا: الدراسات السابقة

تناول الباحث عدد من الدراسات المتعلقة بنظم المعلومات المحاسبية وإتخاذ القرارات الإستثمارية كالاتي:

- **Hongjiang Xu, 2003 [1].**

تمثلت مشكلة الدراسة في نقص المعرفة المتعلقة بعوامل النجاح الحاسمة لضمان جودة نوعية البيانات في نظم المعلومات المحاسبية. ظهرت أهمية الدراسة في ان تحديد عوامل النجاح الحاسمة لجودة بيانات نظم المعلومات المحاسبية يمكن أن تعزز من قدرتها في جمع البيانات وتجهيز المعلومات وإعداد التقارير، والمساهمة المعرفية في مجالي نظم المعلومات المحاسبية وجودة البيانات، وفهم كيفية تأثير عوامل النجاح الحاسمة على أداء نظم المعلومات المحاسبية بالمنشات. هدفت الدراسة الى تحديد العوامل التي توثر على نوعية البيانات في نظم المعلومات المحاسبية واختبار درجة تاثير هذه العوامل على جودة البيانات.استخدمت الدراسة اسلوب العينة. توصلت الدراسة الى انه يوجد 26 عاملا مؤثرا على جودة البيانات في نظم المعلومات المحاسبية وهي تتعلق بخصائص نظم المعلومات المحاسبية، خصائص جودة البيانات، العوامل ذات الصلة باصحاب المصلحة بالمنشات، العوامل التنظيمية للمنشاة داخليا وعوامل خارجية اخرى. اوصت الدراسة بضرورة اجراء دراسات متعلقة بعوامل النجاح الحاسمة واثر هذه العوامل على جودة المعلومات المحاسبية لاهميتها في تكوين اطار نظري وعملي للممارسة، توجد حوجة لاجراء دراسات متعلقة ببناء العلاقة ما بين اداء عوامل النجاح الحاسمة ونتائج اعمال المنشات الاقتصادية على ان تركز هذه الدراسات على تحديد العوامل الحاسمة وهذه الدراسات يمكن ان توفر صورة اوسع لنتائج الاعمال تتضمن القضايا والمساعدة من اجل بناء وفهم العلاقات السببية بين المتغيرات المختلفة في بيانات ادارة الجودة.

يتضح للباحث ان هذه الدراسة اهتمت ببيان عوامل النجاح الحاسمة المتعلقة بضمان جودة البيانات المالية وتاثير هذه العوامل الحاسمة على اداء نظم المعلومات المحاسبية بالمنشات، تختلف دراستي عنها انها تتطرق لطريقة إنشاء نظام معلومات محاسبية يساعد في عملية اتخاذ القرارت بالمنشات.

---

[1] Hongjiang Xu, **Critical Success Factors For Accounting Information Systems Data Quality**, (Australia: University of Southern Queensland, Unpublished PhD Thesis, 2003).

- دراسة، رياض،2004[1].

تمثلت مشكلة الدراسة في شيوع استخدام الحاسوب في الانظمة المحاسبية في الشركات الاردنية الصناعية المساهمة والمدرجة في بورصة عمان مما حتم ضرورة تقييم هذه الانظمة لمعرفة الايجابيات التي اضافتها عملية الحوسبة للنظم المحاسبية والسلبيات او المعوقات التي تواجهها في اداء وظائفها على الوجه المطلوب. ظهرت أهمية الدراسة في الدور الذي تلعبة المعلومات المحاسبية في في الشركات الاردنية الصناعية المساهمة المدرجة في بورصة عمان وما تبع ذلك من استخدام للحاسب الالي في العمليات المحاسبية لضمان سرعة ودقة المعلومات المحاسبية. هدفت الدراسة التعرف على مدى شيوع استخدام الانظمة المحاسبية المعتمدة على الحاسب الالي في الشركات الاردنية الصناعية المساهمة والمدرجة في بورصة عمان ومدى فاعلية هذه الانظمة. استخدمت الدراسة اسلوب الاستبانة. توصلت الدراسة لنتائج منها، ان النظم المعتمدة على الحاسب الالي والمستخدمة في الشركات الاردنية الصناعية المساهمة والمدرجة في بورصة عمان تتمتع بدرجة عالية من الفاعلية في الاداء حيث انها اتاحت للمحاسبين اداء وظائفهم المحاسبية بسرعة ودقة اكثر. اوصت الدراسة بانه على الادارة ان تولي عناية اضافية ببيئة العمل ومكونات النظام المحاسبي من اجهزة ومعدات وان تتم الاستفادة من التقنيات الحديثة في مجال نظم المعلومات المحاسبية.

يتضح للباحث اهتمام الدراسة بمدى وجود للتقنية الحديثة في العمليات المحاسبية تختلف دراستي عنها لإهتمامها بدور نظم المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات.

- دراسة، درحمون ، 2005 [2].

تناولت مشكلة الدراسة الاجابة على الاسئلة التالية: كيف يمكن لنظام المحاسبة التحليلية أن يكون أداة فعالة للتسيير و وسيلة تسمح للمسير باتخاذ القرار؟ وكيف يجب أن تتأقلم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية مع تسيير أحسن في ظل التحولات الجارية في الاقتصاد الوطني باستخدام أدوات التسيير. ظهرت أهمية الدراسة في حوجة المؤسسات الاقتصادية إلى معطيات محاسبية

---

[1] رياض جاسم العبدالله، **تقييم اداء النظم المحاسبية القائمة على الحاسب الالي وملاءمتها لتلبية احتياجات الادارة**، (عمان: جامعة اليرموك، رسالة ماجستير غير منشورة، 2004).

[2] درحمون هلال، **المحاسبة التحليلية: نظام معلومات للتسيير ومساعد على اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية**، (الجزائر: جامعة يوسف بن خدة، رسالة دكتوراة غير منشورة، 2005).

دقيقة وموثوقة تساعدها في اتخاذالقرارات اللازمة في الأوقات الملاءمة وذلك عن طريق تحليل وتسيير مالي محكم يعكس الوضع المالي للمؤسسة. هدفت الدراسة الى اظهار أهمية المحاسبة التحليلية كنظام يسمح للمسيرين نقاط الضعف و القوة ويساعدهم على اتخاذ القرار وليس مجرد طريقة لحساب التكاليف ومحاولة تصحيح المفاهيم أو المصطلحات التي كثيرا ما ترد في كتب المحاسبة التحليلية وتوضيح المعنى الصحيح لها. استخدمت الدراسة الاسلوب التاريخي والوصفي التحليلي. توصلت الدراسة الى نتائج منها، لا يمكن لنظام المحاسبة التحليلية لوحده أن يوفر المعلومات الكافية للمسيرين لاتخاذ القرارات المتعلقة بمستقبل المؤسسة فكل نظام فرعي له دوره في تحسين التسيير لكن أهمية نظام المحاسبة التحليلية تكمن في أنه يحلل المعطيات التي يحصل عليها من الأنظمة الفرعية الأخرى لذلك لا يمكن له أن يستغني عن الآليات الأخرى مثل المحاسبة العامة والمراجعة بل أنه يعتبر مكملا لها إلا أن فعاليته تظهر اذا كان مستقلا عن مصدر المعلومات التي يستغلها، يعتبر نظام المحاسبة المالية من أهم مصادر المعلومات في المؤسسة بحكم المكانة التي يحتلها داخل هذا النظام، وان المؤسسات الاقتصادية الجزائرية مازالت تجهل فائدة نظام المحاسبة التحليلية كاداة تسمح بمراقبة التسييرواتخاذ القرار. اوصت الدراسة بانه على المؤسسات الوطنية خاصة منها العمومية بضرورة استغلال الامكانيات المادية والمالية التي لديها والاستثمار في انظمة معلومات متطورة، وانشاء مكاتب دراسات متخصصة في مراقبة التسيير وتقنينها بالشكل الذي تؤسس به مكاتب المحاسبة والمدارس مختصة في تعليم التسيير والإدارة.

يتضح للباحث ان هذه الدراسة اقتصرت على دور المحاسبة التحليلية كنظام للتسيير واتخاذ القرار،وتختلف دراستي عنها في توضيحها لدور نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

- دراسة، عطا الله ، 2005 [1].

تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة جدوى المعلومات المالية والمحاسبية المتوفرة بسوق الاوراق المالية ومدى اعتماد المستثمرين عليها في قراراتهم الاستثمارية. ظهرت أهمية الدراسة في تخفيض حدة المخاطر المصاحبة لقرارات الاستثمار في الأوراق المالية سوق عمان المالي من خلال ربط مراحل

---

[1] عطا الله ورّاد خليل، **دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإستثمار في سوق عمان للأوراق المالية** (عمان: جامعة فيلادلفيا، كلية العلوم الادارية والمالية، المؤتمر العلمي الرابع، الفترة من 15-2005/03/16).

اتخاذ هذه القرارات بشفافية المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية مدى توافرها وسهولة فهمهما من قبل المستثمرين، وتوفير قاعدة بيانات معرفية للدولة تمكنها من الحكم على مدى كفاءة سوق عمان المالي في تخصيص الموارد الاقتصادية. هدفت الدراسة الى تقييم دور المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية والعوامل الاخرى التي تؤثر في اتخاذ القرارات الاستثمارية في سوق عمان المالي.استخدمت الدراسة النشرات والتقارير الدورية لتجميع البيانات الثانوية اللازمة لاجراء الدراسة، وتوصلت الدراسة الى نتائج منها، تاثير العوامل المحاسبية والمالية على قيمة السهم السوقية يختلف من قطاع الى اخر، وان المعلومات المنشورة بتقارير الشركات المدرجة بالسوق تؤثر بشكل واضح على قرارات المستثمرين بالسوق سواء كان ذلك بالإقبال على الاستثمار او العدول عنه.اوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بنشر اهم المعلومات المحاسبية المتعلقة بالشركات المدرجة بالسوق وتوفيرها للمستثمرين، والاهتمام بوظيفة التحليل المالي لمساعدة المستثمرين الذين تنقصهم الخبرة الكافية للاستثمار بالسوق المالي.

يتضح للباحث ان الدراسة ركزت على المعلومات المحاسبية المنشورة التي يستفيد منها المستثمر او المضارب بسوق عمان الاوراق المالية والتي تساعده في اتخاذ قرارات الاستثمار بالسوق، تختلف دراستي عنها انها تتطرقت للادارة كمستفيد داخلي واساسي من هذه المعلومات المحاسبية.

- دراسة، زياد وناظم ، 2005[1].

تمثلت مشكلة الدراسة في التعرف على دور المعرفة التقنية في تشغيل نظم المعلومات المحاسبية ومجالات التطوير التي يمكن أن تساهم بها في ظل إستخدام تقنيات المعلومات الحديثة في الوحدات الأقتصادية بصورة عامة وفي عمل نظم المعلومات المحاسبية بصورة خاصة.ظهرت أهمية الدراسة في تناولها لموضوع المعرفة التقنية من وجهة نظر المحاسبة. هدفت الدراسة لتحديد مفهوم المعرفة التقنية وأهميتها في الوحدات الاقتصادية، وتوضيح دور المعرفة التقنية في تشغيل نظم المعلومات المحاسبية. واستخدمت الدراسة الاسلوب الوصفي. وتوصلت الدراسة الى نتائج منها، ان المعرفة التقنية مطلوبة لكافة القائمين على عمل وسائل تقنيات المعلومات الحديثة في

---

[1] زياد هاشم يحيى وناظم حسن رشيد، **المعرفة التقنية ودورها في تطوير نظم المعلومات المحاسبية في ظل إستخدام تقنيات المعلومات الحديثة**، (عمان: جامعة الزيتونة الأردنية، كلية الأقتصاد والعلوم الأدارية، المؤتمر العلمي السنوي الخامس، نيسان 2005).

الوحدات الأقتصادية بصورة عامة وفي عمل نظم المعلومات المحاسبية بصورة خاصة.اوصت الدراسة على الاهتمام بتدريب وتطوير مهارات القائمين على عمل نظم المعلومات المحاسبية.

يتضح للباحث ان هذه الدراسة ركزت على أهمية التاهيل التقني والفني لمستخدمي انظمة المعلومات المحاسبية حتى يقوموا باداء اعمالهم بشكل افضل بالاضافة لامكانية تطويرهم لهذه الانظمة باستخدامهم لمهاراتهم التقنية المكتسبة، و تختلف دراستي لإهتمامها بالمعلومات التي تساعد في إتخاذ القرارات الإستثمارية.

- دراسة، صدام ، 2005 [1].

تتمثل مشكلة الدراسة في رغبة الوحدات الاقتصادية في مواكبة تطور في استخدام التجارة الالكترونية بغرض تحقيق اهدافها مع معرفة تاثير هذا التطور على نظم معلوماتها المحاسبية وكيفية تصميمها وتحديد طبيعة عملها في تلك الشركات التي تعمل في ظل التجارة الألكترونية. وظهرت أهمية الدراسة في التعرض الى موضوع التجارة الألكترونية ومعرفة مدى إمكانية تأثيره على نظم المعلومات المحاسبية للوحدات الاقتصادية. هدفت الدراسة الى توضيح طبيعة التجارة الألكترونية وعلاقاتها بعمل نظم المعلومات المحاسبية، وتحديد أهم تأثيرات التجارة الألكترونية على مكونات، مقومات وطبيعة نظم المعلومات المحاسبية.استخدمت الدراسة الاسلوب الوصفي. توصلت الدراسة الى نتائج منها، لتحقيق نظم المعلومات المحاسبية لاهدافها والمساهمة في تحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية لابد لها أن تأخذ بعين الاعتبار كل المتغيرات ببيئتها وخاصة ما يتعلق بالمتغيرات في مجال إستخدام تقنيات المعلومات والأتصالات الحديثة والتي تمثل التجارة الألكترونية إحداها، و على نظم المعلومات المحاسبية إعادة وتقييم مكوناتها وأساليبها المستخدمة في تجميع البيانات وتخزينها ومعالجتها في ظل التجارة الالكترونية. اوصت الدراسة على بمواصلة البحث العلمي في دراسة أهم تأثيرات إستخدام الأساليب الأخرى لتقنيات المعلومات والأتصالات الحديثة على نظم المعلومات المحاسبية و اضافة مفردات تقنيات المعلومات والاتصالات للمواد الدراسية الخاصة بنظم المعلومات لخلق كوادر مؤهلة للعمل في ظل التجارة الالكترونية.

يتضح للباحث بان هذه الدراسة تطرقت الى تاثير التطور التقني وخاصة تطور التجارة الالكترونية

---

[1] صدام محمد محمود الحيالي، **تأثيرالتجارة الألكترونية على نظم المعلومات المحاسبية**،(العراق:جامعة الموصل، رسالة دكتوراة غير منشورة 2005).

على نظم المعلومات المحاسبية وذلك للمنشات التي تعمل تحت ظل التجارة الالكترونية تختلف دراستي عنها في بيان قدرة نظم المعلومات المحاسبية كنظام داخلي قادر على تزويد الادارة بما تحتاجه من معلومات تساعد في اتخاذ القرارات المناسبة بالسرعة والتكلفة المناسبين.

- دراسة، بسام ، 2006[1].

تمثلت مشكلة الدراسة في السؤال التالي: كيف يمكن تطوير نظم معلومات تنتج معلومات محاسبية تدعم عملية اتخاذ القرارات وترشيدها في الشركات المساهمة؟وظهرت أهمية الدراسة في توضيح ماهية نظم المعلومات المحاسبية في الشركات المساهمة ودورها في تطوير الكفاءة الإدارية للوحدات الاقتصادية مما يرفع من مستوى هذه الشركات ويطور من ادائها ويساهم في استمراريتها. هدفت الدراسة الى بيان وتحليل دور المعلومات المحاسبية والآثار المترتبة على استخدامها في الرفع من كفاءة الأداء الإداري في الشركات المساهمة، ومعرفة المحددات المعيقة لتطور نظم المعلومات المحاسبية في الشركات المساهمة واستخدامها في ترشيد القرارات. استخدمت الدراسة اسلوب الانحدار لاختبار فرضيات الدراسة. توصلت الدراسة الى نتائج منها وجود بعض مظاهر لضعف في نظم المعلومات المحاسبية الموجودة لدى الشركات المساهمة الفلسطينية من ناحية القيام بدورها في التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات،, وانه للمتغيرات البيئية تاثير على كفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية في الشركات المساهمة الفلسطينية. اوصت الدراسة بضرورة تشجيع العاملين في المجال المحاسبي لتطوير مهاراتهم مع السعي نحو تطوير الأجهزة والبرامج المستخدمة في تشغيل النظام المحاسبي.

يتضح للباحث ان هذه الدراسة اهتمت بتبيان دور نظم المعلومات المحاسبية في العملية الادارية والرقابة واتخاذ القرارات لرفع مستوى المنشات الاقتصادية حتى تتمكن من منافسة نظيراتها، تختلف دراستي عنها باهتمامها ببيان كيفية تصميم انظمة معلومات محاسبية وفق معايير معينة تساعد في عملية إتخاذ القرارات الإستثمارية.

---

[1] بسام محمود احمد، **دور نظم المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإدارية في منشات الأعمال الفلسطينية**، (غزة: الجامعة الاسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2006).

- دراسة، د.عبدالرحمن ، 2006[1].

تمثلت مشكلة الدراسة في ان قرار المستثمر يعتمد في تقديراته على العديد من العناصر التي لا تحتويها التقارير المالية المرحلية منفردة وخاصة المختصرة حيث يجب ان تكون مدعمة بتقارير تصدر من جهات اخرى. ظهرت أهمية الدراسة في الدور الذي تلعبه المعلومات الماخوذة من التقارير المرحلية بالنسبة للمستثمر عند اتخاذه قرار استثماري معين. هدفت الدراسة الى توضيح متغيرات اتخاذ القرار الاستثماري ودور المعلومات التي تقدمها التقارير المرحلية وخاصة المحاسبية في التاثير على قرار مستخدمي هذه المعلومات. استخدمت الدراسة المنهج الاستباطي والاستقرائي. توصلت الدراسة لنتائج منها، انه للتقارير المرحلية وبشكل خاص المحاسبية دور اساسي في اتخاذ القرارات الاستثمارية بما توفره من معلومات مهمة ومفيدة وفي الوقت المناسب لاتخاذ القرار الاستثماري المناسب.اوصت الدراسة بانه على الجهات المسؤولة الزام الشركات بإعداد تقارير مالية مرحلية كاملة وليست مختصرة واتباع السياسات المحاسبية نفسها المطبقة في التقرير المالية السنوية حتى تودي التقارير المالية المرحلية دورها بشكل اكثر فعالية.

يتضح للباحث انه ان هذه الدراسة اهتمت بالتقارير المرحلية عموما والمحاسبية خاصة ودورها في اتخاذ القرارات الاستثمارية، و تختلف دراستي في أنها إهتمت بالنظم المحاسبية التي تصدر هذه التقارير.

- دراسة، أحمد ، 2007[2].

تمثلت مشكلة الدراسة في دراسة نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة والخصائص التي تتميز بها، وبيان مدى توافر عناصر الجودة المنشودة في مخرجاتها لأجل اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة.ظهرت أهمية في خدمتها لفئات عديدة تستخدم النظم المحاسبية في ترشيد قراراتها.هدفت الدراسة الى التعرف على مدى توافر عناصر الجودة المنشودة في مخرجات النظم المحاسبية لغايات اتخاذ القرارات الاستثمارية. استخدمت الدراسة الاستبيان. توصلت الدراسة الى نتائج

---

[1] د.عبدالرحمن مرعي، **دور المعلومات المحاسبية التي تقدمها التقارير المرحلية في اتخاذ القرارات الاستثمارية** (دمشق: مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد22، العدد الثاني، 2006) ، ص 181.

[2] أحمد عبد الرحمن المخادمة، **أثر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في اتخاذ القرارات الاستثمارية دراسة تطبيقية على الشركات الأردنية**، (عمان: مجلة المنارة للبحوث والدراسات، جامعة آل البيت، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني، يونيو 2007)، ص 253.

منها،وجود تأثير ذي دلالة إحصائية بين خصائص نظم المعلومات المحاسبية واتخاذ القرارات الاستثمارية توصلت الدراسة لنتائج منها، الاهتمام بضرورة توعية إدارات الشركات بأهمية حوسبة نظم المعلومات المحاسبية، لما سيكون له من انعكاس إيجابي على متخذي القرارات الاستثمارية.

يتضح للباحث ان هذه الدراسة اهتمت بالتحقق من توافر عناصر الجودة بصفة في مخرجات نظم المعلومات المحاسبية، تختلف دراستي عنها لإهتمامها باهمية خاصيتي الملاءمة والمصداقية في تقارير نظم المعلومات في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

- دراسة، عُلا ،2007[1].

تمثلت مشكلة الدراسة في السوال التالي: ما هو اثر التحول في نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة في وزارة المالية على دلالة المعلومات المحاسبية؟ ظهرت أهمية الدراسة في المساعدة في توفير أداة لتقييم وبيان نقاط الضعف والقوة في نظم المعالجة الآلية للبيانات المحاسبية لدى المنظمات الاقتصادية التي تطبق هذه الأنظمة بالتطبيق في وزارة المالية الفلسطينية. استخدمت الدراسة الاسلوب الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة الى نتائج منها. ان مدخلات نظم المعلومات المحاسبية في بيئة المعالجة الآلية تحقق المتطلبات والتعليمات الأنظمة المالية في وزارة المالية بدرجة كبيرة ويتم ذلك وفق سياسة واضحة، كما ان مخرجات انظمة المعلومات المالية في الوزارة توفر المخرجات التالية: إصدار قوائم مالية موحدة، تخزين البيانات بطريقة صحيحة، توفير ملف للتوثيق والفحص،واستخراج مخرجات تساعد في التسلسل الرقمي والتقارير المحاسبية الملاءمة لاتخاذ القرار. اوصت الدراسة على العمل على تطوير نظام المعلومات المالية بالوزارة ليوفر كافة التقارير المطلوبة في الوزارة، اتباع اجراءات تساعد في تجنب حدوث أخطاء في عمليات إدخال البيانات والعمل على تأهيل وتطوير مقدرات الكوادر التي نظام المعلومات المالية بالوزارة.

يتضح للباحث ان هذه الدراسة اهتمت بتتبع اثر المعالجة الآلية لنظم المعلومات المحاسبية من خلال المدخلات والمعالجة والمخرجات، والتعرف على الممارسة العملية للمعالجة الآلية لأنظمة المعلومات من خلال دراسة الوظائف والأنشطة داخل وزارة المالية، تختلف دراستي عنها لإهتمامها بدور نظم المعلومات في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

---

[1] علا أحمد الزعانين، **اثر التحول في نظم المعلومات المحاسبي- دراسة تطبيقية في وزارة المالية الفلسطينية**، (غزة: الجامعة الاسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2007).

- دراسة، د.يوسف، 2007[1].

تمثلت مشكلة الدراسة في السوال التالي، هل أن مجالات مساهمة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية تساعد الإدارة بالشركات المساهمة العامة الفلسطينية في اتخاذ القرارات الإدارية الملاءمة؟. ظهرت أهمية الدراسة في إظهار الدور الذي تلعبه المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية المنشودة في شركات المساهمة العامة الفلسطينية. هدفت الدراسة الى تحديد العلاقة بين المعلومات المحاسبية وعملية اتخاذ القرارات الادارية و ومدى قدرة متخذي القرارات على الاستفادة من المعلومات المحاسبية في العمليات الادارية بشركات لمساهمة الفلسطينية. استخدمت الدراسة اسلوب الحصر الشامل. توصلت الدراسة الى نتائج منها، ان الإدارة في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية تعتمد على المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات الإدارية وذلك استنادا على توفر الموضوعية وعدم التحيز والمصداقية بهذه المعلومات. اوصت الدراسة بتوصيات منها، ضرورة استخدام التقنيات الحديثة في معالجة المعلومات المحاسبية مما يساعد في دقة وسرعة توفر هذه المعلومات، ضرورة الاهتمام بتاهيل وتدريب الكوادر العاملة باقسام المعلومات المحاسبية بشركات المساهمة العامة الفلسطينية.

يتضح تطرق هذه الدراسة للدور الذي تلعبه المعلومات المحاسبية اتخاذ القرارات الادارية للشركات المساهمة العامة في فلسطين، تختلف دراستي عنها باهتمامها بمخرجات نظم المعلومات المحاسبية بحيث تكون المخرجات دقيقة وحقيقية وتساعد في اتخاذ القرارات الاستثمارية بالمنشات .

- دراسة، د.لطيف ود.حسان ،2007[2].

تمثلت مشكلة الدراسة في حوجة المستثمرين بالاسواق المالية إلى بيانات ومعلومات تساعدهم في اتخاذ قرارتهم الاستثمارية. ظهرت أهمية الدراسة في اثر المعلومات التي تقدمها اسواق المال للمستثمرين على قراراتهم الاستثمارية ودورها في زيادة ثقتهم بهذه الاسواق مما يقود لنمو وازدهار هذه الاسواق. هدفت هذه الدراسة الى التعرف على البيانات والمعلومات المتوفرة في الأسواق المالية

---

[1] د. يوسف محمود جربوع، **مجالات مساهمة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية في تحسين القرارات الإدارية للشركات المساهمة العامة في فلسطين** (غزة: مجلة الجامعة الإسلامية المجلد الخامس عشر، العدد الثاني، يونيه، 2007)، ص 555.

[2] د.لطيف زيود ود.حسان قيطيم ونغم احمد فؤاد مكية، **دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار** (دمشق: مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد 29، العدد 1، 2007)، ص 171.

لخدمة المستثمرين الحاليين والمرتقبين عند اتخاذهم لقرار الاستثمار في الأوراق المالية ومدى وعي المتعاملين في الأسواق المالية بأهمية المعلومات والبيانات المحاسبية. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، توصلت الدراسة لنتائج منها، ان الميزانية العمومية وقائمة الأرباح والخسائر وقائمة التدفقات النقدية وتقرير مراقب الحسابات تعتبر أهم أجزاء التقارير السنوية والاكثر قبولاً لدى المستثمر، زيادة الافصاح و وجود مقارنات مع سنوات سابقة بالتقارير المقدمة للمستثمرين يساعدهم في عملية اتخاذ القرارات الملاءمة. اوصت الدراسة بضرورة الزام الشركات المساهمة بتغيير مراقب الحسابات الخارجي كل ثلاثة سنوات لان استقلاليته وحياده قد تتاثر باستمرار عمله مع شركة معينة لفترات طويلة، وتشجيع قيام مؤسسات غير ربحية متخصصة في مجال التحليل المالي وتقدير المخاطر لخدمة المستثمرين بسوق الاوراق المالية فيما يختص بتقديم الاستشارات المالية المطلوبة.

تطرقت هذه الدراسة لأهمية القوائم المالية المصدرة من قبل الشركات المسجلة بالاسواق المالية بالنسبة للمستثرين بهذه الاسواق كمستفدين منها في اتخاذ قرارتهم الاستثمارية، و تختلف دراستي باهتمامها بالانظمة المستخدمة التي تنتج هذه التقارير.

- **Abdulqawi, 2007** [1].

تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة الى اي مدى يتم تطبيق نظم المعلومات المحاسبية المتطورة بشركات النفط اليمينة، ومعرفة امتلاك شركات النفط للكفاءات البشرية القادرة على التعامل مع انظمة نظم المعلومات المحاسبية المتطورة، والى اي مدى يتم تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة في شركات النفط اليمينة، ومعرفة ما اذا كانت مخرجات نظم المعلومات المحاسبية بشركات النفط اليمينة تفي بمتطلبات البيئة اليمينة. هدفت الدراسة الى معرفة لاي مدى تطبق شركات النفط اليمينة نظم المعلومات المحاسبية المتطورة ومدى توافق الانظمة المطبقة مع شروط التجارة العالمية، ومدى توافق هذه الانظمة مع المتطلبات البيئية اليمينة. استخدمت الدراسة اسلوب العينة. وتوصلت الدراسة الى نتائج منها، أن غالبية شركات النفط في اليمن لم تطبق انظمة معلومات محاسبية حديثة ولا يوجد تدريب وتاهيل كافي لموظفي الادارات المالية بشركات النفط يمكنهم من

([1]) Abdulqawi Ahmed Hezabr, **Applications of the Accounting Information Systems in the Republic of Yemen, (**India: University of Puna, Unpublished PhD Thesis, 2007).

التعامل مع نظم المعلومات المحاسبية الحديثة، وان معايير المحاسبة الدولية غير مطبقة بشكل كامل بشركات النفط اليمينة. اوصت الدراسة بانه على شركات النفط اليمينة التحول الى الانظمة المحاسبية الحديثة بدلا عن الانظمة المستخدمة حاليا، ضرورة تدريب المحاسبين بشركات النفط اليمنية على استخدام انظمة المعلومات المحاسبية الحديثة، وانه على شركات النفط اليمينة الاهتمام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية مع الاخذ بالاعتبار المتطلبات البيئية اليمينة.

يتضح للباحث ان هذه الدراسة اهتمت بمعرفة مدى تطبيق الشركات اليمينة لنظم المعلومات المحاسبية الحديثة، و تختلف دراستي باهتمامها بدور هذه الانظمة في اتخاذ القرارات الاستثمارية من داخل المنشات الاقتصادية.

- **Mohd Shaari, 2008** [(1)]**.**

تمثلت مشكلة الدراسة في نقص المعرفة المتعلقة بتطبيق تقنية مناجم البيانات مع نظم المعلومات المحاسبية بالقطاع العام بماليزيا، و لا توجد دراية كافية بالمزايا التي يمكن الحصول عليها عند تطبيق هذه التقنية. ظهرت أهمية الدراسة في انها اتجهت باهتمامها الى مدى جاهزية القطاع العام بماليزيا لتطبيق تقنية مناجم البيانات، واثر تطبيقها على القرارات المالية للمنشات الاقتصادية. هدفت الدراسة الى معرفة مدى الوعي والاستعداد لدى القطاع العام بماليزيا لتطبيق تقنية مناجم البيانات، وايضاح كيفية تاثير استخدام هذه التقنية في اتخاذ القرارات المالية، وتحديد عوامل النجاح الحاسمة لنظام المعلومات المحاسبية بالقطاع العام بماليزيا، وتحديد افضل نموذج يمكن تطبيقه على نظم المعلومات المحاسبية بالقطاع العام بماليزيا. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة الى نتائج منها، ان الموارد البشرية الموجودة بالمنشاة والتقنية المستخدمة، والتنظيم الداخلي، والعوامل الخارجية عوامل هامة في اتخاذ القرارات المتعلقة بتطبيق او عدم تطبيق تقنية مناجم البيانات، ان تطبيق تقنية مناجم البيانات لها اثر كبير في اداء نظم المعلومات المحاسبية وتحسن من عملية اتخاذ القرارات. اوصت الدراسة باجراء دراسات عن تصور المحاسبين مقابل تصور مراجعي الحسابات تجاه تطبيق التقنيات الحديثة قد يعطي افكارا مثيرة للاهتمام.

[(1)] Mohd Shaari Abd Rahman, **Utilisation of Data Mining Technology within the Accounting Information System in the Public Sector a Country Study–Malaysia**, (Australia: University of Tasmania, Unpublished PhD Thesis, 2008).

يتضح للباحث ان هذه الدراسة اهتمت باستخدام تقنية مناجم البيانات مع نظم المعلومات المحاسبية بالقطاع العام الماليزي، و تختلف دراستي عنها باهتمامها بتطوير نظم المعلومات المحاسبية حسب المعايير.

- دراسة، منذر ، 2009[1].

تمثلت مشكلة الدراسة التعرف على واقع استخدام نظم المعلومات المحاسبية في شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة، واثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية علي جودة البيانات المالية لهذه الشركات والجدوى الاقتصادية لاستخدام نظم المعلومات المحاسبية والمشاكل المرتبطة بها. ظهرت أهمية في انها تقدم طرح علمي متفحص للايجابيات والسلبيات المتعلقة باقبال شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة على استخدام التقنية الحديثة لمواكبة التطور العالمي، بالاضافة لتقييم الجدوى الاقتصادية لاستخدام نظم المعلومات المحاسبية في شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة. استخدمت الدراسة الاسلوب الوصفي التحليلي واسلوب الاستبانة. توصلت الدراسة الى نتائج منها انه يعتبر حجم الشركة من العوامل الحاسمة في استخدام الشركة لنظم المعلومات المحاسبية او عدم استخدامها، ويحقق استخدام نظم المعلومات المحاسبية في الشركات الخصائص النوعية للبيانات المالية من حيث الدقة والجودة العالية ومدى الملاءمة لاغراض متخذي القرارات. اوصت الدراسة بتشجيع شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة باستخدام نظم المعلومات المحاسبية لجدواها الاقتصادية، وعلى هذه الشركات ان تختار التطبيقات المحاسبية المناسبة لتقارير مستخدمي التقارير المحاسبية مع ضرورة الاهتمام بتطوير هذه التطبيقات والاهتمام بتدريب العاملين باقسام المحاسبة على هذه التطبيقات، والاهتمام بدراسة المعوقات المرتبطة باستخدام نظم المعلومات المحاسبية للتغلب عليها مستقبلا.

يتضح للباحث ان هذه الدراسة اهتمت بوضع معايير جودة المعلومات المحاسبية ومدى التزام الشركات العاملة بقطاع الخدمات بهذه المعايير مما يوفر معلومات يمكن اعتبارها معلومات ذات جودة، و تختلف دراستي عنها في بيان أهمية هذه المعلومات في اتخاذ القرارات.

---

[1] منذر يحيى الداية، **اثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية علي جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة**، (غزة: الجامعة الاسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2009).

– دراسة، د.ظاهر ود.هيثم ،2009 [1].

تكمن مشكلة الدراسة في الاجابة على الاسئلة التالية: هل تملك شركات الخدمات المالية الأردنية الآليات المناسبة في نظام معلوماتها المحاسبي التي تؤهلها لتصبح شركات عالمية؟ وهل هناك معوقات تواجه نظام المعلومات المحاسبي المعمول به في شركات الخدمات المالية تحول دون تأهيل الشركات بان تصبح شركات عالمية؟ وتكمن أهمية البحث الدور الكبير الذي تلعبه شركات الخدمات المالية في الاردن من حيث استقرار السياسة النقدية وذلك لسيطرتها الكاملة على السوقين النقدي والراسمالي حيث ان تدعيم قدرة تلك المؤسسات على المنافسة العالمية بتقديم التوصيات المناسبة ينعكس ايجابا على الاقتصاد الأردني. هدفت الدراسة الى معرفة مدى امتلاك شركات الخدمات المالية للآليات المناسبة في نظام معلوماتها المحاسبي التي تؤهلها لتصبح شركات عالمية مؤهلة و قادرة على دخول عالم العولمة، ومعرفة المعوقات التي تحول دون امتلاك تلك الآليات. استخدمت الدراسة اسلوب الاستبانة. توصلت الدراسة الى نتائج منها، لنظم المعلومات المحاسبية القدرة على التاقلم مع التغيرات التي تطرا على المعايير المحاسبية والتقنيات الحديثة، تتميز مخرجات هذه الانظمة بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، واهم المعوقات هي نقص الخبرة والتاهيل المناسب لدى مستخدمي النظام المحاسبي في شركات الخدمات المالية.اوصت الدراسة بحصر التعامل بالنظام المحاسبي للشركات على حاملي الشهادات المختصة بعلم المحاسبة، والعمل على تطوير مقدرات العاملين بهذه الاقسام باطلاعهم على اخر المستجدات التقنية والمحاسبية.

يتضح للباحث ان هذه الدراسة اهتمت بنظم المعلومات المحاسبية لدى شركات الخدمات المالية في الأردن من الناحية التقنية ومدى تطورها وقدرتها على المنافسة عالميا مع الانظمة المتطورة المستخدمة بالدول الاخرى، و تختلف دراستي عنها في إهتمامها بدور هذه النظم من حيث المخرجات.

---

[1] د. ظاهر القشي ود. هيثم العبادي، **اثر العولمة على نظم المعلومات المحاسبية لدى شركات الخدمات المالية في الاردن**، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية التجارة، مجلة المحاسبة والادارة والتأمين، العدد 72، 2009)، ص 709.

- دراسة، إدمون، 2010 [1].

تمثلت مشكلة الدراسة في الاسئلة التالية: هل نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية العراقية الأهلية فاعلة من حيث تلبية متطلبات عملية التخطيط؟ هل نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية العراقية الأهلية فاعلة من حيث تلبية متطلبات عملية الرقابة؟ هل إن نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية العراقية الأهلية فاعلة من حيث تلبية متطلبات عملية اتخاذ القرارات؟ ظهرت أهمية الدراسة باهتمامها بمعرفة مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية العراقية الأهلية في مساعدة الادارة لاداء وظائفها بالشكل المطلوب. .هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في المصارف لتجارية العراقية الاهلية. استخدمت الدراسة الاسلوب الوصفي والتحليلي. وتوصلت الدراسة الى نتائج منها ان نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية العراقية الأهلية فاعلة من حيث تلبية متطلبات عمليات التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات. اوصت الدراسة بضرورة توسع المصارف التجارية الاهلية العراقية في استخدام نظم المعلومات المحاسبية في اداء وظائفها من تخطيط ورقابة واتخاذ القرارات بشكل اكبر، والاهتمام بتطوير الانظمة المحاسبية المستخدمة في المصارف التجارية الاهلية العراقية.

يتضح للباحث ان هذه الدراسة اهتمت باختبار مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية العراقية الاهلية في عمليات التخطيط، والرقابة واتخاذ القرارات و تختلف دراستي عنها لإهتمامها بطريقة تصميم نظام المعلومات المحاسبية.

- دراسة، د.عصام ، 2011[2].

تمثلت مشكلة البحث في معرفة دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية في المصارف التجارية العاملة في فلسطين. ظهرت أهمية الدراسة في توضيح الدور الذي تلعبه المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الائتمانية المصارف التجارية العاملة في فلسطين. هدفت الدراسة التعرف على أثر المعلومات المحاسبية للشركات طالبة الائتمان على قرار الائتمان

---

[1] ادمون طارق جل، **مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية العراقية الأهلية من وجهة نظر الادارة**، (عمان: جامعة الشرق الاوسط، رسالة ماجستير غير منشورة، 2010).

[2] د.عصام محمد البحيصي، **دور المعلومات المحاسبية في ترشيد السياسات الائتمانية دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في فلسطين**، (غزة: مجلة الجامعة الاسلامية، العدد الثاني، يونيو 2011)، ص 1349.

والمشاكل التي تحد من استخدامها في المصارف التجارية العاملة في فلسطين. استخدمت الدراسة اسلوب الحصر الشامل. توصلت الدراسة لنتائج منها، ان معظم المصاريف التجارية العاملة في فلسطين تطلب قوائم مالية مدققة او غير مدققة لاكثر من سنة واحدة من الشركات التي تتقدم إليها بطلب الحصول على ائتمان،وان موظفو الائتمان يثقون بالمعلومات المقدمة لهم من الشركات الطالبة للائتمان بدرجة متوسطة، كما أن درجة اعتمادهم عليها في اتخاذ قرار الائتمان متوسطة أيضاً. اوصت الدراسة بضرورة العمل على زيادة مهارات موظفي الائتمان الحاليين في تحليل المعلومات المحاسبية عن طريق التدريب، زيادة الثقة في المعلومات المقدمة للبنوك عبر زيادة فعالية تدقيق الحسابات.

يتضح للباحث اهتمام الدراسة بدور المعلومات المحاسبية المقدمة بواسطة الشركات الطالبة للائتمان في منح الائتمان من البنوك التجارية في فلسطين، و تختلف دراستي عنها في إهتمامها بدور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

- دراسة، نهاد، 2011[1].

تمثلت مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي: ماهو دور المعلومات المحاسبية في ترشيد الانفاق الاستثماري في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين؟ ظهرت اهمية الدراسة انه في ظل التطورات التقنية المتسارعة والعولمة واشتداد حدة المنافسة العالمية و وجوب زيادة القدرة التنافسية للشركات، أصبح من الضروري على ادارات الشركات ترشيد قرارات الإنفاق الراسمالي.هدفت الدراسة الى تحديد اهمية استخدام المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الراسمالي، وقياس مدى الادارك لتلك الأهمية. استخدمت الدراسة اسلوب الحصر الشامل لمجتمع العينة. وتوصلت الدراسة الى نتائج منها، توجد معوقات تؤدي إلى ضعف استخدام المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الانفاق الاستثماري منها: ضعف توفر المعلومات بالدقة والسرعة المطلوبة، وضعف مشاركة ادارات واقسام الشركة في اتخاذ قرار الانفاق الراسمالي.اوصت الدراسة بضرورة تدعيم ثقافة استخدام المعلومات المحاسبية عند اتخاذ وتخطيط قرار الانفاق الراسمالي، وضرورة وضع خطة استرتيجية لمشاريع الاستثمارات الراسمالية.

---

[1] نهاد اسحق عبدالسلام أبوهويدي، **دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الراسمالي**، (غزة: الجامعة الإسلامية – كلية التجارة، رسالة ماجستير غير منشورة،2011).

يتضح للباحث اهتمام الدراسة بمعرفة مدى اهمية استخدام المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الراسمالي، و تختلف دراستي عنها في إهتمامها بدور الخصائص النوعية الاساسية للمعلومات المحاسبية في كفاءة وفعالية قرارات الاستثمار.

- دراسة، حامدي، 2011[1].

تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية. ظهرت أهمية الدراسة في اهتمام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بترشيد قراراتها الاقتصادية لضمان الاستمرار.هدفت الدراسة الى توضيح أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية. استخدمت الدراسة الاسلوب الوصفي التحليلي.توصلت الدراسة لنتائج منها: توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية وصنع القرار في المؤسسات الاقتصادية، و يوجد تأثير للخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية. اوصت الدراسة بعدة توصيات منها: ضرورة العمل على توفير الظروف المناسبة للحصول على معلومات محاسبية ذات جودة في المستوى المطلوب لاهميتها في عملية صنع القرار.

يتضح للباحث ان الدراسة اهتمت بمعرفة اثر جودة المعلومات المحاسبية على اتخاذ القرارات الاقتصادية للمنشاة، وتختلف دراستي عنها في إهتمامها بدور الخصائص النوعية الاساسية للمعلومات المحاسبية في كفاءة وفعالية قرارات الاستثمار.

- Seyed Sajad, 2016 [2].

هدفت الدراسة الى اختبار وجود علاقة ايجابية ما بين جودة المعلومات المحاسبية وكفاءة الاستثمار في المنشات الماليزية. تمثلت اهمية الدراسة في اهمية الاستثمار نفسه حيث انه من اهم محركات التنمية ليس للمنشاة فحسب بل للاقتصاد ككل. استخدمت الدراسة اسلوب الاستبانة. توصلت الدراسة لنتائج منها ، انه يوجد ارتباط بين جودة المعلومات و كفاءة القرارات الاستثمارية.

---

[1] حامدي علي، **أثر جودة المعلومة المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية**، (الجزائر: جامعة بسكرة، رسالة ماجستير غير منشورة،2011).

[2] Seyed Sajad Ebrahimi Rad, **Financial Information Quality and Investment Efficiency: Evidence from Malaysia**, (Malaysia, Asian Academy of Management Journal of Accounting and Finance, Vol. 12, 2016), Page 129.

اوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بتطبيق المعايير المحاسبية والاهتمام اكثر بالافصاح عن المعلومات المحاسبية.

يتضح للباحث ان الدراسة اهتمت بمعرفة اثر جودة المعلومات المحاسبية على وكفاءة الاستثمار في المنشات الماليزية ، وتختلف دراستي عنها في إهتمامها بدور الخصائص النوعية الاساسية للمعلومات المحاسبية في كفاءة وفعالية القرارات الاستثمارية.

- **دراسة، أميرة ، 2016** [1].

تمثلت مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي: ما مدى دور مخرجات النظام المحاسبي المالي في ترشيد القرارات الاستثمارية في المؤسسة الاقتصادية؟ ظهرت اهمية الدراسة من أهمية مخرجات النظام المحاسبي المالي في لاهميتها في ترشيد القرارات الاستثمارية. هدفت الدراسة الى معرفة دور مخرجات النظام المحاسبي المالي في ترشيد القرارات الاستثمارية. استخدمت الدراسة اسلوب الاستبانة. توصلت الدراسة لنتائج منها، وجود علاقة ايجابية بين مخرجات النظام المحاسبي المالي وترشيد قرارات الاستثمار.اوصت الدراسة بضرورة توفير معلومات دقيقة عن البدائل المتاحة للقرار الاستثماري بالمؤسسة الاقتصادية.

يتضح للباحث ان هذه الدراسة تناولت دور مخرجات النظام المحاسبي المالي في ترشيد القرارات الاستثمارية، وتختلف دراستي عنها في تناولها للعلاقة بين ملاءمة ومصداقية تقارير نظم المعلومات المحاسبية وكفاءة وفاعلية اتخاذ القرارات الاستثمارية.

- **Leoson, 2017** [2].

تمثلت مشكلة الدراسة في ان ان القرارات الاستثمارية الجيدة تمثل عامل مهم من عوامل نجاح المنشات في القطاع العام ويؤدي عدم اعتماد المدراء على المعلومات المحاسبية الى فشل المنشاة في تحقيق اهدافها.هدفت الدراسة لتقييم دور نظام المعلومات المحاسبية في القرارات الاستثمارية بالتطبيق على شركة الكهرباء التنزانية، ظهرت اهمية الدراسة في تزويد متخذي القرارات بطريقة

---

[1] أميرة دباش، **دور مخرجات النظام المحاسبي المالي في ترشيد القرارات الإستثمارية في المؤسسة الإقتصادية، (**الجزائر: جامعة العربي بن مهيدي، رسالة دكتوراة غير منشورة، 2016).

[2] Leoson Deus Thuhoye, **The Role of Accounting Information On Investment Decisions: A Case of Tanesco Morogoro Municipal**, (Tanzania: Open University Of Tanzania, Unpublished Master Thesis, 2017)

الاستفادة من تقارير نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسب. استخدمت الدراسة اسلوب الاستبانة. توصلت الدراسة لنتائج اهمها ان نظام المعلومات المحاسبية ب شركة الكهرباء التنزانية يلعب دورا مهما في عملية صنع القرارات الاستثمارية، وان نظام المعلومات المحاسبية له دور كبير في القرارات المتعلقة بالاستثمار. اوصت الدراسة بانه يجب العمل على زيادة نسبة الاعتماد على نظام المعلومات المحاسبية في صنع القرارات الاستثمارية بشركة الكهرباء التنزانية وانه على جميع متخذي القرارات الاهتمام بطلب المعلومات المحاسبية قبل اتخاذ القرار الاستثماري.

يتضح للباحث ان الدراسة اهتمت بتقييم نظام المعلومات المحاسبية في القرارات الاستثمارية بالتطبيق على شركة الكهرباء التنزانية ، وتختلف دراستي عنها في انها تهدف لتوضيح دور نظم المعلومات المحاسبية في تقديم المعلومات اللازمة لإتخاذ القرارات الاستثمارية.

- دراسة، أخضر ، 2017[1].

تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة الى اي مدى يساهم نظام المعلومات المحاسبية الالكتروني في جودة مخرجات النظام.هدفت الدراسة الى ابراز دور نظام المعلومات المحاسبية في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية.استخدمت الدراسة اسلوب الاستبانة.توصلت الدراسة لنتائج منها للنظام الالكتروني المستخدم قدرة على انتاج معلومات ملاءمة قابلة للفهم لمتخذي القرارات.اوصت الدراسة بضرورة الاتمام بالرقابة على النظام الالكتروني، بالاضافة لتقديم تقارير مقارنة بين الفترات المختلفة.

يتضح للباحث ان هذه الدراسة هدفت الدراسة الى ابراز دور نظام المعلومات المحاسبية في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية، وتختلف دراستي عنها في انها هدفت الى توضيح الدور الفاعل الذي تلعبة الانظمة المحاسبية التي تم اعدادها وفقا للمعايير المحاسبية في تقديم المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية.

- دراسة، أولاد ، 2017[1].

---

[1] أخضر مسعود، **أثر نظام المعلومات المحاسبي في تحسين جودة المعلومة المحاسبية**، (الجزائر: جامعة قاصدي مرباح، رسالة ماجستير غير منشورة، 2017).

تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة اهمية جودة المعلومات المحاسبية ودورها في ترشيد قرارات التمويل و الاستثمار في المؤسسة الاقتصادية. هدفت الدراسة للتعرف على مدى الاعتماد على نظام المعلومات المحاسبية في في ترشيد قرارات التمويل والاستثمار. ظهرت اهمية الدراسة في ان موضوعها موضع اهتمام لجميع المؤسسات الاقتصادية حيث ان عملية اتخاذ القرار لا تتم بالصورة المنشودة دون توفر قاعدة معلومات تستند عليها.استخدمت الدراسة اسلوب الاستبانة.توصلت الدراسة لنتائج منها، يوفر نظام المعلومات المحاسبية معلومات محاسبية ذات نوعية يمكن الاعتماد عليها لاتخاذ القرارات الرشيدة.اوصت الدراسة بزيادة الاهتمام بالمعلومات المحاسبية التي تساعد على اجراء المقارنات والتنبؤات المستقبلية.

يتضح للباحث ان هذه الدراسة هدفت للتعرف على مدى الاعتماد على نظام المعلومات المحاسبية في في ترشيد قرارات التمويل والاستثمار، وتختلف دراستي عنها في بيان اثر بعض خصائص المعلومات المحاسبية في كفاءة وفاعلية القرارات الاستثمارية.

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة تبين للباحث ان بعض الدراسات السابقة تناولت نظم المعلومات المحاسبية كمتغير وربطها مع متغيرات اخرى وتناولت بعضها دور نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات وتلبية احتياجات الادارة دون التطرق للقرارات الاستثمارية ، وقد تطرقت دراسة (Seyed Sajad, 2016)الى القررات الاستثمارية كمتغير وقد هدفت الدراسة الى اختبار وجود علاقة ايجابية ما بين جودة المعلومات المحاسبية وكفاءة الاستثمار في المنشات الماليزية ، اما دراسة (Leoson, 2017) فقد تناولت متغيري نظم المعلومات المحاسبية والقرارات الاستثمارية وقد هدفت الى تقييم دور نظم المعلومات المحاسبية في القرارات الاستثمارية بالتطبيق على شركة الكهرباء التنزانية. ولم تتطرق هذه الدراسات الى الدور الذي تلعبه نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارت الاستثمارية من خلال بيان العلاقة بين خاصيتي الملاءمة والمصداقية تحديدا وكفاءة وفاعلية اتخاذ القرارات الاستثمارية.

[1] أولاد قادة أمال، **جودة المعلومات المحاسبية ودورها في ترشيد قرارات التمويل والإستثمار في المؤسسات الاقتصادية**، (الجزائر: جامعة حسيبت بي بوعلي الشلف، رسالة دكتوراة غير منشورة، 2017).

الفصل الاول

الإطار النظري لنظم المعلومات المحاسبية

يتناول الباحث في هذا الفصل المفاهيم المتعلقة بنظام المعلومات المحاسبية واهدافها وذلك من خلال المباحث الاتية:-

المبحث الاول: مفهوم واركان النظام المحاسبي.

المبحث الثاني: مفهوم واهمية المعلومات المحاسبية.

المبحث الثالث: مفهوم واهداف نظم المعلومات المحاسبية.

المبحث الاول

مفهوم وأركان النظام المحاسبي

اولاً: تعريف النظام

عرف النظام بانه هو مجموعة من العناصر التي ترتبط مع بعضها البعض بسلسلة من العلاقات بهدف اداء وظيفة محددة او مجموعة من الوظائف. فالنظام عبارة عن مجموعة من العناصر التي تشكل ما يدعى بمكونات النظام التي تكون اما مكونات مادية مثل الحواسيب او خطوط الاتصال والورق وادوات الكتابة والطباعة او مكونات معنوية مثل البرامج والملفات والانظمة والقوانين والتعليمات والعلاقات والتي تمثل كل ما يعمل على ربط مكونات النظام مع بعضها البعض بحيث تشكل هذه العناصر منظومة نافعة تودي وظيفة معينة او مجموعة من الوظائف[1].

كما تم تعريف النظام ايضا بانه مجموعة من العناصر المترابطة والمتكاملة والمتفاعلة مع بعضها البعض بسلسلة من العلاقات لاجل اداء وظيفة محددة او تحقيق هدف معين[2].

وعرف بانه مجموعة من الاشياء والعلاقات القائمة والتي تهدف الى تحقيق اهداف معينة وتقوم باداء وظائف معينة، تنطوي على العديد من الانشطة، وذلك في ظل ظروف معينة. وهذه المجموعة من الاشياء قد تكون مادية او غير مادية، حقيقية او اعتبارية، تمثل اهداف او غايات،او اساليب او طرق او وسائل او امكانيات، والعلاقات القائمة بين كل الاشياء التي ينطوي عليها النظام سواء كانت علاقات صريحة او ضمنية، مباشرة او غير مباشرة[3] .

كما عرف النظام بانه مجموعة العناصر والمكونات التي يحدها اطار معين والمتفاعلة بعضها مع بعض طبقا لمجموعة من القواعد والاجراءات من اجل تحقيق اهداف معينة[4].

من خلال التعاريف الواردة اعلاه يستنتج الباحث ان النظام مكون من مجموعة من لاجزاء او

---

[1] عبدالرازق محمد قاسم، **نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية**، (عمان: مكتبة دار الثقافة، 2003)، ص 17.

[2] نواف محمد عباس الرماحي، **تصميم نظام المعلومات المحاسبية وتحليلها**، (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2009)، ص 31.

[3] عبدالحي مرعي، **المعلومات المحاسبية وبحوث العمليات في اتخاذ القرارات**، (الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1993)، ص 34.

[4] صلاح الدين عبدالمنعم مبارك ولطفي الرفاعي محمد فرج، **نظم المعلومات المحاسبية-مدخل رقابي**، (الرياض: الجمعية السعودية للمحاسبة، 1996)، ص 8.

العناصر او المقومات التي من الممكن ان تكون مادية او معنوية وذلك تبعا لطبيعة النظام، يجب ان يكـون هنـاك تناسـق وتـرابط بـين هـذه الاجـزاء والعناصـر والمقومـات حتـى تخـدم بعضـها البعض،ومن خلال عملها مع بعضها البعض يسعى النظام لتحقيق اهدافه المحددة مسبقا.

ثانياً: انواع النظم

يمكن التمييز بين عدة انواع من النظم بحسب المعيار المستخدم في تصنيف النظام ومن اهم المعايير المستخدمة في تصنيف النظم مايلي:

1. من حيث وظائف النظام تصنف النظم وفق هذا المعيار الى الاتي:

أ. **نظم عامة:** وهي النظم التي تعمل على متابعة وحل مشاكل معينة وبالتالي فان النظام العام يقوم على اساس تحليل المشكلة المطروحة والوصول الى البدائل الممكنة لحل المشكلة المطروحة ثم القياس من خلال مجموعة من الاجراءات باختيار البديل الافضل من بين البدائل المتاحة[1].

ب. **نظم تشغيلية:** وهي عبارة عن النظم التي تعمل على انجاز عمل محدد وبالتالي فهي عبارة عن وسيلة لتفيذ عمل معين لذلك يمكن النظر اليها على انها مجموعة من الاجراءات التي تستخدم من اجل انجاز مجموعة من الاعمال[2].

2. من حيث علاقة النظم مع البيئة المحيطة تصنف النظم وفق هذا المعيار الى الاتي:

أ. **النظم المغلقة:** تتميز النظم المغلقة بان التغذية العكسية لا تخترق حدود النظام ولكنها تتصل مباشرة بالرقابة وبالتالي فان النظام المغلق لا يتاثر بالبيئة المحيطة وانما يكون محصورا ضمن حدود النظام[3].

ب. **النظم المفتوحة:** هي النظم التي تتفاعل مع البيئة الخارجية المحيطة بالنظام حيث تمتد التغذية العكسية الى خارج حدود النظام لتصل الى مستخدمي النظام وتشكل ردود فعل المستخدمين على مخرجات النظام التغذية العكسية التي قد تكون ايجابية من خلال طلب احداث تغيرات في النظام من اجل تلبية حاجة المستخدمين[4].

فيما يتعلق بانواع النظم يرى الباحث ان النظم من الناحية الوظيفية يمكن ان تودي اعمال محددة

---

(1) عبدالرازق محمد قاسم، مرجع سبق ذكره، ص ص19-20.

(2) ريـاض سـلطان علـي العـرس، **نظـم المعلومـات الحاسـوبية : نظريـات وتطبيقـات عمليـة فـي الشـركات الرقميـة**، (عمـان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2008)، ص 70.

(3) طـه طـارق، **مقدمـة فـي نظـم المعلومـات الاداريـة والحاسـبات الآليـة**، (الاسـكندرية: منشـاة المعـارف للنشـر والتوزيـع، 2000)، ص 34.

(4) سـليمان مصـطفى الدلاهمـة،**اساسـيات نظـم المعلومـات المحاسـبية و تكنولوجيـا المعلومـات**، (عمـان:الـوراق للنشـر و التوزيـع، 2008)، ص 24 .

وفقا لاجراءات محددة سلفا، او ان تكون وظيفتها تحليلية مع تقديم مقترحات وحلول للمشاكل المطروحة، اما من ناحية علاقة النظام بالبيئة الخارجية فالنظام يمكن ان مفتوحا و متفاعلا مع البيئة الخارجية للنظام او مغلقا وغير متفاعل من البيئة المحيطة به.

ثالثاً: مكونات النظم

يتكون النظام من المكونات الاساسية التالية:

1. **المدخلات:** وهي المفردات التي تخضع لعملية التحويل والتجهيز لغرض التوصل الى النتائج المرغوبة. ففي نظم المعلومات المحاسبية نجد ان المدخلات تتمثل في البيانات الاولية التي يحصل عليها المحاسب عن الاحداث المالية في الوحدة المحاسبية[1]. المدخلات هي البيانات التي يقوم النظام بتبويها، تجميعها، تحليلها، ومعالجتها للوصول الى عرضها في شكل مخرجات للنظام كالتقارير والقوائم المالية في حالة النظام المحاسبي[2].
2. **المخرجات:** وهي النتائج التي يعمل النظام على الوصول اليها، ويتم ايصال المعلومات الى المستفيدين وفق اشكال مختلفة مثل التقارير والجداول والقوائم والاشكال البيانية، هذه المعلومات يطلق عليها مخرجات النظام فهي الناتج النهائي من النظام والذي يذهب الى البيئة المحيطة او الى نظم اخرى، فقد تكون هذه المخرجات في صورة منتج نهائي او وسيط، خدمة للمستهلك او معلومات تستخدم في اتخاذ القرارات او تستخدم كبيانات لنظام معلومات اخر[3]. كما انها تمثل النتائج التي يسعى النظام الى تحقيقها والتي يجب ان تتمشى مع الهدف الاساسي من وجود النظام نفسه. فعلى سبيل المثال سنجد ان مخرجات النظام المحاسبي ستتمثل في القوائم المالية والتقارير المالية المختلفة التي تعد دوريا لغرض اظهار المركز المالي في لحظة معينة ونتيجة الاعمال خلال فترة زمنية معينة.
3. **عمليات التشغيل او التحويل:** وتمثل هذه الخطوة الجانب الفني في النظام حيث تشتمل على كيفية تحويل المدخلات الى المخرجات المطلوبة. ففي حالة النظام المحاسبي يقوم النظام المحاسبي بتحويل البيانات الاولية الى قوائم وتقارير مالية من خلال عمليات التسجيل والتبويب والتلخيص

---

(1) محمد سمير صبان و محمد عباس بدوي، **مبادئ المحاسبة المالية كنظام للمعلومات**، (الاسكندرية: الدار الجامعية، 1999-2000)، ص 16.

(2) احمد فوزي ملوخية، **نظم المعلومات الإدارية**، (القاهرة: دار الفكر الجامعي، 2007)، ص 44.

(3) عبدالرازق محمد قاسم، مرجع سبق ذكره، ص 15.

والمقابلة وتخضع هذه العمليات لمجموعة من القواعد والاسس الفنية التي تضمن سلامة ادائها[1].

4. **ادوات رقابيـة:** وتهدف هذه الادوات الى التحقق من ان النتائج النهائية تتماشى مع الخطط الموضوعة مسبقا[2].

5. **الاتصال العكسي او التغذية العكسية:** ,يقصد بها المعلومات المرسلة عكسيا من مستخدمي النظام وعادة تتضمن تعليقاتهم وملاحظاتهم والتي يمكن ان تساهم في تحسين اداء النظام [3].

رابعاً: مقومات النظم الجيدة

هنالك بعض الخصائص الرئيسية التي يجب ان تتوافر في النظام الجيد وان اهم هذه الخصائص يجب ان ترتبط بمدى مقدرة النظام المعين على تحقيق الاهداف الذي تم تصميمه من اجلها. ومن ثم فمن اهم خصائص النظام الجيد هي ان يكون النظام قادرا على تحقيق الاهداف المرجوة منه، وحيث ان اهداف النظام لا يمكن اعتبارها ساكنة في ظل ظروف تتسم بالديناميكية والحركة، فانه يترتب على ذلك ان مقدرة النظام على تحقيق اهدافه تتوقف على كون النظام مفتوحا او مغلقا. فالنظام المغلق يحتوي على ميكانيكية داخلية تضمن استقراره عن طريق اقلمة مهامه الى ما قد يطرا من تغيرات في اهدافه. فالنظام المغلق يعمل في عزلة تامة عن كل الانظمة الاخرى والتي تكون المحيط البيئي الذي يحيط به على اعتبار ان ما تحتويه هذه الانظمة من متغيرات لا تؤثر ولا تتاثر بما يطرا من تقلبات على قيم متغيرات النظام المغلق. اما النظام المفتوح فلا شك وانه يتاثر بالتقلبات التي تحدث في قيم متغيرات النظم الاخرى التي تشكل البيئة التي يعمل في ظلها النظام والتي تعتبر بالنسبة اليه بمثابة معطياته [4].

تتلخص مقومات النظم الجيدة في التالي[5]:

1. ان تكون اهداف النظام محددة بقدر الامكان حتى يمكن تصميمه بالطريقة المناسب لتحقيقها.

---

[1] علاء السالمي واخرون، **اساسيات نظم المعلومات الادارية**، (عمان : دار المناهج للنشر، 2005)، ص 48.

[2] اسماعيل محمد السيد، **نظم المعلومات لاتخاذ القرارات الادارية**، (الاسكندرية: المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر.، 1990)، ص 53.

[3] محمد الفيومي و احمد حسين، **تصميم وتشغيل نظم المعلومات**، (الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005)، ص 26.

[4] كامل السيد غراب وفادية محمد حجازي، **نظم المعلومات الإدارية : مدخل تحليلي**، (الرياض: جامعة الملك سعود، 1997)، ص 43.

[5] ناصر محمد علي المجهلي، **خصائص المعلومات واثرها في اتخاذ القرار**، (الجزائر: جامعة الحاج لخضر (باتنة) ، رسالة ماجستير غير منشورة،2009) ص 32.

2. ان يكون النظام متلائما، ويتسم بالمرونة الكافية لتمكينه من التاقلم الى ما يطرا من تغيرات في الاهداف وما يحيط بالنظام من ظروف.

3. ان يكون النظام مستقرا حتى يتمكن من الحفاظ على تناسق العلاقة بين قيم متغيراته.

4. ان يكون بالنظام علاقات خلفية كافية تربط اركانه الاساسية والبيئية التي تحيط بكل منها بشكل يسمح للنظام بالتلاؤم في الوقت المناسب للتوصل الى حالة الاستقرار المنشودة المرغوبة.

يستنتج الباحث مما ذكر اعلاه ان النظام الجيد هو القادر على اداء كافة الاغراض التي انشئ من اجلها، وحتى يحقق النظام اغراضه واهدافه لابد ان يكون النظام مرنا ومستقرا وباهداف محددة.

خامساً: تعريف المحاسبة وتطورها

1. تعريف المحاسبة

عرفت المحاسبة في عام 1941م من قبل جمعية المحاسبين الامريكيين (A.I.C.P.A) على انها فن تسجيل وتبويب وتلخيص العمليات ذات الطابع المالي وتفسير النتائج التي تسفر عنه والاحداث[1] .

كما عرفت حديثا من قبل جمعية المحاسبة الامريكية (A.A.A) بانها نظام يختص بقياس وتوصيل المعلومات الاقتصادية بقصد تمكين مستخدمي المعلومات من اتخاذ القرارات[2]، وفي العام 1975م اضافت جمعية المحاسبة الامريكية (A.A.A) بان هدف المحاسبة اصبح غير قاصر على الوحدات الاقتصادية فقط وانما اصبحت لتوفير المعلومات بما يخدم المجتمع ككل[3].

كما تم تعريف المحاسبة بانها عملية تهدف الى تسجيل وتبويب وتلخيص العمليات ذات القيم المالية المتعلقة بالوحدة المحاسبية بهدف تحديد نتيجة الاعمال في خلال فترة معينة والمركز المالي في نهاية هذه الفترة [4]. كما عرفت المحاسبة بانها نشاط خدمي يهتم بتحديد وقياس المعلومات المتعلقة بالمشروعات الاقتصادية والاجتماعية وتوصيلها الى العديد من متخذي القرارات لتسهيل عملية اتخاذ القرار الاقتصادي[5].

---

[1] عباس مهدي الشيرازي، **نظرية المحاسبة**، (الكويت: ذات السلاسل للطباعة والنشرالتوزيع، 1990)، ص13.
[2] وليد ناجي الحيالي، **نظرية المحاسبة**، (الدنمارك: منشورات الاكاديمية العربية المفتوحة، 2007)، ص 18.
[3] كمال عبدالعزيز النقيب، **مقدمة في نظرية المحاسبة**، (عمان: دار وائل للنشر، 2004)، ص 121.
[4] محمد شوقي بشادي، **دراسات في المحاسبة المالية**، (بيروت: دار النهضة العربية، 1980)، ص1.
[5] احمد صلاح عطية، **مبادئ المحاسبة المالية: نظام معلومات لخدمة متخذي القرارات**، (الاسكندرية: الدار الجامعية، 2007)، ص3.

وعرفت المحاسبة بانها مجال من من مجالات المعرفة يختص بقياس نشاط الوحدات الاقتصادية وتفسير وتوصيل المعلومات المالية المتعلقة بها[1].

من خلال التعاريف الواردة اعلاه يستنتج الباحث التالي:

1. ان المحاسبة علم له قواعد ومعايير تحكم عملياته.

2. تهتم المحاسبة بالعمليات ذات القيم المالية حيث يتم تسجيل وتبويب وتلخيص هذه العمليات وتحليلها بما يخدم مستخدمي القوائم المالية.

3. تهدف المحاسبة الى تسجيل العمليات المحاسبية اليومية وفقا لمعايير معينة بهدف انتاج معلومات ذات خصائص معينة تخدم اتخاذ عملية اتخاذ القرارات بالمنشاة.

2. التطور التاريخي للمحاسبة

نشات المحاسبة كاداة تذكيرية ثم تحولت مع الحاجة الى اداة تقريرية ثم نمت وتطورت لتصبح ركيزة اتخاذ القرارات المصيرية في شان الموارد الاقتصادية. كما يمكننا القول ان المحاسبة قد نشات كوسيلة منظمة للحساب تهدف الى تذكير من يقوم باستخدامها باحداث ومعاملات ماضية حتى يتمكن من الاستمرار في التعرف على ما له وما عليه وقد كانت تطبق في مدن ايطاليا القديمة لاغراض تذكرة التجار والمقرضين بما لهم من حقوق قبل الغير وما عليهم من التزامات قبل الغير[2].

سادساً: العوامل التي ساهمت في تطور علم المحاسبة

هنالك عدة عوامل ساهمت في تطور المحاسبة اهمها[3]:

1- كبر حجم المشروعات التجارية والصناعية وما تبعه من انفصال الملكية عن الادارة، وبالتالي ضرورة توافر الوسيلة التي يحاسب بها المالكون الادارة عن ادائها.

2- زيادة عدد مستخدمي البيانات المالية من دائنين، وبنوك، وجهات حكومية مختلفة ، والغرف الصناعية والتجارية، واتحادات العمال، والصحافة، والسلطات التشريعية وغيرها من الجهات، الشئ

---

[1] فالتر ميجس وروبرت ميجس، **المحاسبة المالية**، ترجمة وتعريب د. وصفي عبدالفتاح ابوالمكارم واخرون، (الرياض: دار المريخ، 2009) ،ص 25.

[2] وليد ناجي الحيالي، مرجع سبق ذكره، ص 25.

[3] عادل محمد حسون و خالد ياشين القيسي، **النظم المحاسبية**، (بغداد: دار الشئون الثقافية، 1991)، ص ص 39-40.

الذي تتطلب ان تتكيف المحاسبة بحيث تلبي مطالب كل هذه الجهات.

3- التطورات التي اصابت علم الادارة ولما للمحاسبة من صلة وثيقة باداء الوظائف الادارية المختلفة فان هذه التطورات قد تركت اثرها على المحاسبة.

4- تزايد اهمية المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات على مستوى المنشاة او القطاع او الدولة.

5- الديناميكية العالية التي يتصف بها عالم الاعمال وما تفرضه من سرعة في اتخاذ القرارات تقوم اساسا على السرعة في تقديم المعلومات وتحديثها باستمرار.

6- ظهور الشركات المتعددة الجنسيات.

7- انتشار الاسواق المالية وتداول اسهم الشركات بين عدد كبير ومختلف من المستثمرين مما يستوجب توفير المعلومات المحاسبية عن الشركات التي تطرح اسهمها في هذه الاسواق.

تطورت وظيفة المحاسبة واتسعت اهدافها بتطور النشاط الاقتصادي والتكنولوجي، وانها لم تعد تسعى الى اظهار نتائج الاعمال للانشطة التجارية فحسب، بل اتسعت مهامها لتشمل تنظيم مجرى الاموال والتخطيط لها والرقابة عليها وصنع القرارات الادارية لاختيار البديل الامثل الذي يحقق اهداف الاطراف المتعارضة في المنشاة بالاضافة لتوفير المعلومات[1].

ادى التطور الذي طرا في النظم الاقتصادية والاجتماعية الى نشوء علوم جديدة بعد الحرب العالمية الثانية، واعطى المحاسبة دورا قياديا في توجيه النشاط الاقتصادي، وحث الكثير من المعنيين على تطوير المعرفة المحاسبية. فاصبح للمحاسبة الدور الاساسي في خدمة ادارة المنشات الاقتصادية وتقديم المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات بصورة موضوعية[2].

سابعاً: العمليات الاساسية التي تقوم بها المحاسبة

للمحاسبة عمليات اساسية تسعى الى تنفيذها بالصورة الملاءمة وتتمثل هذه العمليات في الخطوات الاساسية التالية[3]:

1. **تسجيل العمليات المالية:** تعتبر عملية التسجيل المحاسبي بمثابة نقطة البدء في طريق المحاسب نحو خلق نظام محاسبي يحقق للمشروع انتاجا ملائما من المعلومات والبيانات اللازمة

---

[1] يوحنا آل آدم، وصالح الرزق، **مبادئ المحاسبة- اسس واصول علمية وعملية**، (عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2000)، ص21.

[2] رضوان حلوة حنان، **تطور الفكر المحاسبي- مدخل نظرية المحاسبة**، (عمان: مكتبة دار الثقافة، 1997) ، ص 7.

[3] السيد عبدالمقصود دبيان و محمد الفيومي محمد، **تصميم نظام المعلومات المحاسبي**، (الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1993) ، ص ص 1-3.

لتسيير نشاطه على الوجه الاكمل. كما تعتبر هذه العملية ايضا اداة المحاسب الاولى نحو تحقيق وظيفته الاساسية وهي قياس ومتابعة نتيجة اعمال المشروع ومركزه المالي. وبصدد مهمة التسجيل المحاسبي يحتاج المحاسب في هذا المجال الى وجود سجلات ومستندات مصممة بصورة تحقق لعملية التسجيل المناخ الملائم لتحقيقها بصورة دقيقة وملاءمة وبتكلفة تتناسب مع حجم المشروع وتعدد عملياته.

2. **تبويب العمليات المالية:** ان تحقيق التسجيل المحاسبي للعمليات بصورة دقيقة ومناسبة يعجز بدون التبويب عن خلق انتاج مقبول من البيانات في وقت مناسب وبجهد وتكلفة مقبولين. لذلك فان التبويب المحاسبي للعمليات المالية يعتبر الخطوة الثانية في طريق المحاسب نحو انتاج البيانات. واذا كان تصميم دفاتر التسجيل الاولى للبيانات والمستندات المرتبطة بها يعتبر امرا حيويا لخلق المناخ الملائم لعملية التسجيل. فان هذا الامر يعتبر ايضا نقطة هامة بالنسبة لعملية التبويب، مضافا اليه وضوح المفهوم المحاسبي بالنسبة للقائمين بعملية التبويب بهدف خلق اسس ثابتة وموحدة بصدد تبويب العمليات المالية. ويهدف ذلك بالطبع الى تفادي احتمالات حدوث خطا في انتاج البيانات بصورة يحدث معها عدم تناسق في نوعية البيانات المبوبة على طول الفترات المحاسبية المتعاقبة.

3. **انتاج التقارير وقياس النتائج:** تعتبر التقارير المحاسبية بمثابة النتاج النهائي للنظام المحاسبي، ويمثل اعدادها الخطوة التالية لتبويب البيانات.وتحتاج الادارة الى هذه التقارير اما بصورة دورية متكررة وبنمط متفق عليه مقدما، او قد تحتاج الى تقارير خاصة في فترات غير متكررة تبعا لخطوات سير العمل في المشروع. كذلك يحتاج المحاسب الى نوعيات خاصة من التقارير الدورية التي تسهل له مهمته في قياس نتائج اعمال المشروع ومركزه المالي. ونتيجة لذلك فان اعداد هذه التقارير بانواعها المتكررة وغير المتكررة يستلزم بالضرورة دقة في التسجيل والتبويب المحاسبي للعمليات المالية. وايضا سهولة توفير البيانات اللازمة لاعداد انواع التقارير المطلوبة[1].

4. **تحليل النتائج وعرضها:** تعتبر عملية تحليل النتائج وعرضها جزءا هاما من مهمة المحاسب نحو انتاج التقارير ايضا، ولكنها تختلف عن سابقتها من التقارير في انها تتميز بالدورية من ناحية،

---

[1] احمد حسين علي حسين، **نظم المعلومات المحاسبية : الاطار الفكري والنظم التطبيقية**، (الاسكندرية : الدار الجامعية، 2004)، ص 67.

كما انها ترتبط بقواعد محاسبية يجب الالتزام بها من ناحية اخرى، علاوة على ذلك فان تحليل النتائج يعتبر خاتمة عمل المحاسب في نهاية الفترة المحاسبية. واذا كان عرض التقارير المحاسبية على طول الفترة المالية يرتبط الى حد ما بالغرض من هذه التقارير سواء كانت دورية متكررة او غير متكررة، فان تقارير وتحليل النتائج تهدف في الاساس الى عرض صورة عامة لنشاط المشروع وموقفه المالي واحتمالاته المستقبيلة.

يرى الباحث ان العمليات الاساسية للمحاسبة تودي في مجملها الى انتاج تقارير تقدم لمستخدميها بغرض مساعدتهم في اتخاذ قرارات معينة حسب احتياجاتهم المختلفة.

ثامناً: تعريف النظام المحاسبي

عرف النظام المحاسبي بانه الوسائل التي تمكن ادارة المشروع من تجميع وتشغيل وتقرير البيانات الضرورية عن نتيجة الاعمال التي تمت بتوجيهها وباشرافها [1].

عرف النظام المحاسبي ايضا بانه مجموعة من الاجزاء البشرية المتمثلة بكافة الاشخاص العاملين في الدائرة المحاسبية الذين يستخدمون مجموعة من الاجزاء المادية المتمثلة بكافة لوازم اداء العمل المحاسبي من الات ومعدات ودفاتر وسجلات وغيرها، وفق اجراءات وقواعد محاسبية معينة في سبيل القيام بتسجيل البيانات وتشغيلها وتوصيل نتائجها في مجموعة من التقارير والقوائم المالية الى كافة الجهات التي يمكن ان تستفاد منها في اتخاذ القرارات المختلفة[2].عرف النظام المحاسبي ايضا بانه مجموعة متناسقة ومتكاملة من الوسائل والاجراءات والاساليب مصممة لغرض معالجة الاحداث والوقائع الاقتصادية التي تؤثر او يفترض انها تؤثر على عمليات المنشاة او مركزها المالي بطريق ملاءمة لطبيعة عمل المنشاة وبشكل اقتصادي يخدم ويساهم في حماية موجودات المنظمة وفقا للقواعد والمعايير المحاسبية القانونية والعرفية، وتقديم المعلومات والتقارير المطلوبة الى الادارة والجهات الخاريجة في التوقيتات المناسبة[3]. وعرف ايضا بانه نسق متكامل من الموارد البشرية والمادية والذي يعمل من خلال المنشاة، ويقوم بإعداد المعلومات المالية، والبيانات التي يتم الحصول عليها من جمع وتجهيز وتشغيل هذه البيانات للوصول إلى مجموعة من التقارير والقوائم

---

[1] احمد نور، **تصميم وادارة النظام المحاسبي**، (الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1982)، ص 10.

[2] زياد هاشم و قاسم محسن، **نظم المعلومات المحاسبية**، (الموصل: وحدة الحدباء للطباعة والنشر، 2003) ، ص 16.

[3] عادل محمد حسون و خالد ياشين القيسي، مرجع سبق ذكره، ص 41.

تعد في ضوء شروط والتزامات معينة، على ان يتوافق هذا النظام مع الهيكل التنظيمي للمنشاة [1]، كما عرف ايضا بانه ذلك النظام الذي يشتمل على عمليات تسجيل وتبويب العمليات التي تقوم بها المنشاة وتصميم المستندات والدفاتر وتحديد الاجراءات التي تتبع في جمع المعلومات المختلفة المتعلقة بالمعاملات المالية او الصفقات التي تعقدها المنشاة وطرق تسجيلها و وسائل الرقابة عليها واساليب عرض نتائجه[2].

من خلال التعاريف الواردة اعلاه يستنتج الباحث التالي:

1. يتكون النظام المحاسبي هو مجموعة من العناصر البشرية و المادية المتناسقة والتي تعمل مع بعضها البعض بهدف تحقيق اهداف النظام المحاسبي.

2. تعمل اجزاء النظام المحاسبي معا وفقا لمعايير واجراءات معينة بهدف تسجيل البيانات المالية و تشغيلها بهدف استخراج تقارير معينة.

3. يتم تقديم النظام المحاسبي الى الجهات الداخلية والخارجية التي تستخدمها وفقا لاحتياجها ولاتخاذ القرارات المختلفة.

تاسعاً: مكونات النظام المحاسبي

يشتمل النظام المحاسبي على مجموعة النماذج، والسجلات، والاجراءات والوسائل المستخدمة في تسجيل وتلخيص وتقرير البيانات المالية المطلوبة بواسطة الادارة لتحقيق الرقابة على الانشطة، ولتقديمها الى الجهات الخارجية المهتمة باعمال المشروع [3]، ويتكون النظام المحاسبي من مجموعة الاعمال والاجراءات التي يتم عن طريقها تسجيل وتشغيل البيانات المطلوبة لادارة المشروع والرقابة على العمليات المختلفة[4] وان اهم وظائف النظام المحاسبي هو مد الادارة ببيانات فعلية يمكن عن طريقها لاي مستوى من مستويات الادارة تقييم نتائج تطبيق السياسات المختلفة، واتخاذ القرارات التشغيلية اليومية وبناءا عليه تكوين الاساس الذي يمكن استخدامه لاتخاذ القرارات المستقبلية ويوفر النظام المحاسبي تلك البيانات عن طريق التقارير والقوائم التي تعد من

---

[1] محمد جمال علي هلالي و عبد الرزاق قاسم شحادة، **محاسبة المؤسسات المالية البنوك التجارية وشركات التأمين**، (عمان : دار المناهج، 2003)، ص 275

[2] خالد امين عبدالله، **اصول المحاسبة**، (عمان: مركز الكتب الاردني، 1999)، ص 24.

[3] عبدالملك حجر، **نظم المعلومات المحاسبية**، (صنعاء: دار الفكر المعاصر، 2003)، ص 30.

[4] السيد عبدالمقصود دبيان واخرون، **مدخل الى نظم المعلومات المحاسبية**، (الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2002)، ص 45.

واقع البيانات اليومية الفعلية والمدعمة بعناصر اخرى مثل المعايير والميزانيات التقديرية والتي تكون الاساس في تفسير وتقييم النتائج الفعلية [1].

عاشراً: أركان النظام المحاسبي

يتكون النظام المحاسبي من مجموعة من الاركان التي تشكله وهي:

1. المجموعة المستندية: تشكل المستندات القاعدة الاساسية والمصدر الاول لكافة البيانات المحاسبية التي تعكس طبيعة الاحداث الاقتصادية والمعاملات المالية وضمن هيكلية مراحل ودورة النظام تعتبر مرحلة مدخلات البيانات التي نحصل عليها من المستندات هي المرحلة الاولى في تطبيق النظام المحاسبي [2]، و تعتبر بمثابة همزة الوصل بين البيئة المحيطة والوحدة الاقتصادية، فالبيانات تدخل إلى النظام محمولة على المستندات، وهي تمثل الدليل الذي يؤيد ويؤكد ما هو وارد بالدفاتر والسجلات،إذ يتم التسجيل والإثبات من واقع المستندات[3]. وحتى يودي المستند دوره الهام والحيوي بالنظام المحاسبي يجب ان تتوفر فيه المواصفات التالية [4]:

1. تصمم المستندات بحيث تلبي اغراض الرقابة والضبط.
2. المساعدة في منع الازدواج في جمع البيانات وتسجيل العمليات.
3. توفر المستند بعدة صور من نفس المستند تحمل نفس الرقم.
4. العمل على تقليل كمية المستندات المستخدمة بقدر الامكان
5. تصميم المستندات بشكل واضح ومبسط وتجنب اظهار المعلومات غير الضرورية.

هناك انواع عديدة من المستندات و يتم تقسيمها طبقا لاسس التبويب المعتمدة ومنها:

أ- التقسيم طبقا لجهة اصدار المستندات تقسم الى ما يلي:

- **مستندات داخلية**[5]: يتم اصدارها من داخل الوحدة الاقتصادية، ومنها على سبيل المثال، مستند

---

[1] عبدالرازق محمد قاسم، **تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية**، (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2006)، ص ص 45-46.

[2] قاسم محسن الحبيطي و زياد يحيى السقا، **نظام المعلومات المحاسبية**، (الموصل: وحدة الحدباء للطباعة والنشر، 2003)، ص 19.

[3] ابراهيم احمد الصعيدي، سيد محمد جبر، **مبادئ النظم المحاسبية**، (القاهرة: دار الرضا، 1998)، ص 42.

[4] شكري حنا صليب، مقداد احمد الحليلي، **النظم المحاسبية: الاطار العلمي**، (العراق: جامعة الموصل، 1984)، ص 34.

[5] كمال عبد العزيز النقيب ، مرجع سبق ذكره ص 264.

طلب صرف مواد من المخازن، ومستند طلب شراء مواد، مستند اذن صرف نقدية، مستند كشف مرتبات العاملين، فاتورة بيع اجل/ او نقدي، وغيرها من المستندات.

• **مستندات خارجية**[1]: وهي المستندات التي يتم اصدارها من مصادر خارج الوحدة الاقتصادية، وتكون الوحدة طرفا فيها وتوجه اليها. ومنها مثلا اشعارات الخصم المدينة والدائنة الصادرة من المصرف للابلاغ عن حركة ورصيد الحساب الجاري والمصاريف المترتبة على ذلك الحساب الخاص بالوحدة الاقتصادية لدى المصرف. وكذلك الاوراق التجارية الصادرة من العملاء مقابل عمليات البيع الاجل وغيرها من المستندات.

ب- التقسيم طبقا لمحتوى المستندات تقسم الى ما يلي[2]:

• **مستندات ذات محتوى كمي:** وهي عبارة عن تلك المستندات التي تحتوي على بيانات كمية فقط تتعلق بالوحدات سواء المنتجة او المشتراة او المباعة او عدد ساعات العاملين او عدد العاملين وكذلك عدد الوحدات المستهلكة من المواد والطاقة وغيرها.

• **مستندات ذات محتوى قيمي:** وهي مستندات تتضمن بيانات مقاسة بوحدة النقد دون ادراج الكميات التي تقابلها، ومثال كشف المرتبات الذي يتضمن استحقاقات العاملين واستقطاعتهم المترتبة وصافي مرتباتهم، وكذلك سند قيد اليومية، وسند اذن قبض او سند اذن صرف وغيرها.

• **مستندات ذات محتوى كمي وقيمي معا:** وهذا المستندات اكثرها شيوعا لكونها تتضمن بيانات كمية وما يقابلها من قيم نقدية، ومثال ذلك فواتير الشراء والبيع ومستندات الاستلام والصادر المخزني، اذ يتم تحرير هذين المستندين الاخرين من قبل امين المخزن المختص لتوضيح الكميات المستلمة والصادرة من مختلف اصناف المخزون. وعلى ضوء سياسات التسعير للمخزون الوارد والصادر يقوم محاسب التكاليف بترجمة تلك الكميات الى ما يقابلها من قيم نقدية من خلال معرفة اسعار الوارد وكذلك اسعار الصادر حسب طريقة التسعير المتعارف عليها.

---

[1] عبدالسميع الدسوقي، **اساسيات المحاسبة المالية**، (القاهرة: دار النهضة العربية للطبع والنشر والتوزيع، 1990)، ص 8.

[2] سيد عطا الله السيد، **النظريات المحاسبية**، (عمان: دار الراية دار الراية الدولية للصحافة والإعلام، 2008)، ص 58.

ج- التقسيم طبقا لطبيعة المستندات تقسم الى ما يلي[1]:

• **مستندات محاسبية:** وهي تلك المستندات التي يعتمد عليها في اثبات وتسجيل القيود المحاسبية اللازمة في دفتر اليومية العام، ومن اهم تلك المستندات ما يلي:.

- **مستند اذن صرف:** ويستخدم لتنفيذ كافة العمليات المتعلقة بالصرف.

- **مستند اذن قبض نقدية:** ويستخدم لتنفيذ كافة العمليات المتعلقة بالقبض من ايرادات او غيرها من المقبوضات.

- **مستند قيد اليومية:** ان هذا المستند يستخدم اساسً لتسجيل كافة المعاملات التي لا تتضمن عمليات صرف او قبض فعلية.

• **مستندات غير محاسبية (ثبوتية)** :ان هذه المجموعة من المستندات تشكل قاعدة البيانات التي على ضوئها يتم تحرير المستندات المحاسبية الثلاث المشار اليها اعلاه. وتعتبر هذه المستندات بمثابة ادلة لاثبات وبراهين لاثبات العمليات المحاسبية.

يرى الباحث ان للمستندات دور كبير في النظام المحاسبي فهي وسيلة لادخال البيانات المحاسبية الى النظام المحاسبي وكذلك وسيلة للتاكد من دقة وصحة البيانات المدخلة.

2. هيكل المجموعة الدفترية والسجلات المحاسبية[2]: يعتمد النظام المحاسبي علي مجموعة من الدفاتر والسجلات، تختلف طبيعتها حسب الوسائل التي يعتمد عليها النظام في التشغيل للبيانات المحاسبية، وتستخدم المنشات علي اختلاف طبيعة نشاطها وأحجامها نوعين من الدفاتر وهي:

أ- **دفاتر القيد الاولي** : يعرف هذا النوع بدفاتر اليومية، ويعتبر سجلآ شاملاً لجميع عمليات المنشاة وطبعاً لتسلسل حدوثها الزمني و من واقع المستندات الأصلية لهذه العمليات .

ب- **دفتر الاستاذ العام** : يستخدم لمعرفه موقف كل حساب علي حدة، حيث يتم ترحيل العمليات المسجلة بدفتر اليومية إلي دفتر الاستاذ.

3. القوائم والتقارير المالية والمحاسبية: وتتضمن هذه المجموعة القوائم والتقارير والمحاسبية سواء كانت الزامية او اختيارية، كما يقدم البعض منها لجهات خارجية والبعض الاخر لجهات

---

(1) ابراهيم الجزراوي و عامر الجناوي، **اساسيات نظم المعلومات المحاسبية**، (عمان: دار اليازوي العلمية للنشر والتوزيع، 2009)، ص 80.

(2) رحاب عبد اللطيف حسن أحمد، **أثر النظم الإلكترونية علي تقويم الاداء المحاسبي بهيئة الموانى البحرية**، (الخرطوم : جامعه النيلين، كليه الدراسات العليا ، رسالة ماجستير غير منشوره، 2009)، ص 42.

داخلية على مختلف المستويات الادارية للوحدة، منها حساب التشغيل، حساب المتاجرة، حساب نشاط الاستغلا الزراعي، حاسب الارباح والخسائر، الميزانية العمومية، وقائمة التدفقات النقدية.

4. انظمة التسجيل: هناك عدة انظمة تعتمد كاساس للتسجيل المحاسبي ويعتبر نظام القيد المزدوج اكثرها شيوعا وقبولا واستخداما في الحياة العملية.

5. الكادر البشري: مما لا شك فيه ان اي نظام محاسبي لا بد من ان يتضمن العنصر البشري الذي يعمل على تطبيقه بالكم والنوع والكفاءات والمؤهلات المطلوبة.

6. الالات والمعدات والاجهزة المكتبية الخاصة بالشئون المالية.

7. اجهزة ومستلزمات تطبيق تقنيات الحاسوب: لم يعد هناك نظاما محاسبيا يستطيع ان يعمل بكفاءة بمعزل عن الاستفادة من تقنيات الحاسبوب. بجزئيها المنظومات والبرمجيات ومعدات الادخال والتشغيل والاخراج للمعلومات المحاسبية.

8. التشريعات والقوانينن واللوائح والتعليمات المحاسبة والمالية والادارية[1].

9. دليل الحسابات: وهو يمثل عملية اختيار وتحديد أسماء الحسابات المعبرة عن المعاملات المالية التي تتم بالوحدة المحاسبية، وتجميعها وتبويبها في مجموعات رئيسية وفرعية متجانسة، ثم وضعها في إطار عام وإعطائها رموزا أو أرقاما مميزة لكل منها[2].

حادي عشر: العوامل المؤثرة في إنتاج المعلومات المحاسبية

تسعى نظم المعلومات المحاسبية الى انتاج وتوفير المعلومات المحاسبية للمستفيدين من هذه المعلومات وتوجد عدة عوامل داخلية وخارجية توثر في عملية انتاج المعلومات وتوصيلها وهي:

1. توفر مقومات النظام المحاسبي: يعتمد النظام المحاسبي في اداء وظائفه ومهامه على مجموعة من العناصر والمقومات والتي تتمثل في مجموعة الادوات والاجراءات المستخدمة في النظام لتحقيق اهدافه والتي تتضمن[3]:

أ- **المقومات المادية:** الادوات والاجهزة المحاسبية اليدوية والالية التي يتم استخدامها في انتاج المعلومات المحاسبية وتشكل ما يعرف بالمكونات المادية للنظام.

---

[1] محمد الفيومي واحمد حسين، مرجع سبق ذكره، ص ص 40-41.

[2] منير محمود سالم، رمضان محمد غنيم، **نظم المعلومات المحاسبية**، (القاهرة: جامعة القاهرة، 1986)، ص 8.

[3] احمد حسين علي حسين، مرجع سبق ذكره، ص ص 13-25.

ب- **المقومات البشرية:** مجموعة الاشخاص القائمين على تشغيل النظام المحاسبي.

ج- **المقومات المالية:** تشمل اموال وموارد للنظام المتاحة والتي يستخدمها للقيام بمهامه و وظائفه.

د- **قاعدة البيانات:** مجموعة الاجراءات التطبيقية والبيانات اللازمة لتشغيل النظام وتحقيق اهدافه.

2. بيئة النظام المحاسبي: جميع العوامل والمتغيرات الداخلية والخارجية ، وتمثل المجال والمجتمع الذي يعمل فيه، وتشتمل على النظم الجزئية للنظام المحاسبي والانظمة الفرعية الاخرى في المنشاة و الظروف والعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتشريعية المحيطة بالمنشاة وتؤثر هذه العوامل وباشكال مختلفة على طبيعة المعلومات المحاسبية وجودتها ومدى تحقيقها للمتطلبات الاساسية وذلك بتنوع هذه الظروف والتي تشكل قيودا على النظام.

3. تنوع الجهات المستفيدة من المعلومات المحاسبية: من المعروف انه يوجد تتباين في احتياجات المستفيدين من للمعلومات المحاسبية وذلك تبعا لاختلاف الاهداف من استخدام المعلومات المحاسبية، ونوعية المعلومات المحاسبية المطلوبة، ومستوى جودة المعلومات المحاسبية المطلوبة وتوقيتها.

4. اهداف النظام المحاسبي: يتحدد نطاق النظام المحاسبي تبعا للاهداف المنشودة والمهام التي يراد انجازها.

5. جدوى المعلومات: يتطلب انتاج المعلومات المحاسبية تكاليف معينة تتكبدها المنشاة مما يحتم الموازنة ما بين المنفعة المتوقعة من المعلومة ومن تكلفة انتاج هذه المعلومة.

ثاني عشر: خصائص النظام المحاسبي كنظام للمعلومات

يتميز النظام المحاسبي كنظام للمعلومات بالخصائص التاليه[1]:

1. يتكون النظام المحاسبي من مجموعة من العناصر المادية والبشرية التي تعمل متحدة لتشكل النظام المحاسبي.
2. يعمل النظام المحاسبي وفقا لمجموعة من الإجراءات والقواعد والمبادئ التي تربط بين اجزاء النظام وتحركها لتحقيق اهداف النظام.
3. يسعى النظام المحاسبي لتحقيق مجموعة من الأهداف الفرعية والرئيسة والمتمثلة في انتاج وتوصيل المعلومات المحاسبية إلى مستخدميها.

---

[1] سعد غالب ياسين، **تحليل وتصميم نظم المعلومات الإدارية**، (عمان: دار المناهج، 2000)، ص 115.

4. يتكون النظام المحاسبي من مجموعة من النظم الفرعية والتي ترتبط مع بعضها البعض بعلاقات هرمية بحيث تشكل هذه الانظمة مجتمعة النظام المحاسبي للمنشاة.
5. تعمل الانظمة الجزئية المكونة للنظام المحاسبي على تحقيق مجموعة من الأهداف الفرعية الخاصة بها، والتي تتوافق وتنسجم مع الأهداف الرئيسية للنظام المحاسبي.
6. يعتبر النظام المحاسبي احد اهم الانظمة التي يتكون منها النظام الكلي للمعلومات بالمنشاة.
7. يعتبر النظام المحاسبي وحدة شاملة ومتكاملة ولا يمكن النظر إليها كاجزاء منفردة ومستقلة عن بعضه البعض.
8. النظام المحاسبي في حركة دائمة ومستمرة لإنجاز مهامه وتحقيق أهدافه، وإن حالة السكون في النظام تؤدي به في النهاية إلى التلاشي والزوال.
9. يتم تصميم النظام المحاسبي بحيث يخدم المهام والاحتياجات الإدارية المختلفة، وتبرز أهمية ذلك في وظائف التخطيط والرقابة، واتخاذ القرارات، والتنسيق بين الوحدات المختلفة بالمنشاة.

المبحث الثاني

مفهوم وأهمية المعلومات المحاسبية

أولاً: مفهوم المعلومات

حتى نتمكن اولا من تعريف ومعرفة مفهوم المعلومات المحاسبية لابد لنا من تعريف كل كلمة على حدا وقد تم تعريف كلمتي النظام والمحاسبة بالمبحث الاول اما المعلومات فتوجد عدة تعريفات لها منها:

عرفت المعلومات بانها الناتج من نظام المعلومات. وانه يجب التمييز بين البيانات والمعلومات. فالبيانات هي حقائق اولية اورقام اذا ما جمعت معا فانها تمثل المدخلات لنظام المعلومات.اما المعلومات فانها تتكون من بيانات تم تحويلها وتشغيلها لتصبح ذات قيمة. وبالتالي فان المعلومات تمثل معرفة لها معنى وتفيد في تحقيق الاهداف [1].

كما عرفت المعلومات ايضا بانها بيانات تمت معالجتها لتحقيق هدف معين او لاستعمال محدد لاغراض اتخاذ القرارات، اي البيانات التي اصبح لها قيمة بعد تحليلها او تفسيرها او تجميعها في شكل ذي معنى، والتي يمكن تداولها وتسجيلها ونشرها وتوزيعها في صورة رسمية او غير رسمية[2].

وعرف بانه يقصد بها البيانات التي تمت معالجتها بحيث تصبح لها دلالة معينة من وجهة نظر المستخدمين لها عند اتخاذ القرارات. [3].

يرى الباحث ان المعلومات عبارة عن بيانات خام تمت معالجتها بطريقة معينة بحيث تعطي منتج نهائي ذو معنى يساعد في اتخاذ قرار معين.

---

[1] كمال الدين مصطفى الدهراوي، **مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية**، (الاسكندرية: الدار الجامعية، 1997)، ص 15.

[2] محمد قاسم المقابلة، **نظم المعلومات الإدارية وعلاقتها بوظائف العملية الإدارية وتطبيقاتها التربوية**، (عمان: عالم الكتب الحديث، 2004)، ص 9.

[3] ياسر صديق مطيع واخرون، **نظم المعلومات المحاسبية**، (عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر، 2007)، ص 16.

ثانياً: الفرق بين البيانات والمعلومات

بما ان تعريف المعلومات لا يكتمل الا بذكر البيانات فمن المهم معرفة الفرق بينهما حيث ان البيانات المادة الخام التي تشتق منها المعلومات، وهي تمثل الاشياء والحقائق والافكار والاراء والاحداث والعمليات التي تعبر عن مواقف وافعال او توصف هدفا او ظاهرة او واقعا معينا (ماضيا، او حاضرا، او مستقبلا) دون اي تعديل او تفسير او مقارنة يتم التعبير عنها او تمثيلها بكلمات او ارقام او رموز او اشكال[1]، كما تشتمل مهمة انتاج المعلومات على تلك الخطوات والاجراءات اللازم اتباعها لمعالجة البيانات واستنتاج المعلومات منها، واعداد التقارير عنها وتوصيل هذه التقارير الى مستخدميها [2]، ويمكننا التفرقة بين ثلاثة مستويات للمعلومات[3]:

1. المستوى الفني حيث لا يوجد بهذا المستوى معنى معين للمعلومات ولكن يمكن قياس كمية المعلومات المنقولة خلال قنوات الاتصال.

2. مستوى المعاني حيث يقوم مستخدمو النظام في هذه المرحلة بتفسير وتحليل المعاني التي تتضمنها المعلومات.

3. المستوى التاثيري تودي المعلومات في هذا المستوى الى تحفيز مسخدمو المعلومات لاتخاذ قرارات او القيام بانشطة معينة بناءا على المعرفة المحصلة من هذه المعلومات.

مما سبق يستنتج الباحث ان البيانات هي عبارة عن المواد الخام اللازمة لانتاج المعلومات وتمثل مدخلات نظام المعلومات المحاسبية وهي لاتصلح لاتخاذ القرارات، اما المعلومات فهي المنتج الاخير لنظام المعلومات المحاسبية بعد تشغيل ومعالجة البيانات وهي التي يتم توصيلها للمستخدمين لاستخدامها في اتخاذ القرارات المختلفة.

ثالثاً: مفهوم المعلومات المحاسبية

عرفت المعلومات المحاسبية بانها البيانات التي تمت معالجتها للحصول على مؤشرات ذات معنى تستخدم كاساس في عملية اتخاذ القرارات والتنبؤ بالمستقبل، وتفيد في اتخاذ القرارات ويتمثل دورها

---

[1] سليم الحسنية، **نظم المعلومات الإدارية: إدارة المعلومات في عصر المنظمات الرقمية**، ط3، (عمان: دار الوراق للنشر والتوزيع، 2006)، ص24.

[2] هاشم احمد عطية، **مدخل الى نظم المعلومات المحاسبية**، (الاسكندرية: الدار الجامعية، 2000)، ص 10.

[3] كمال الدين مصطفى الدهراوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 23-24.

في تخفيض عدد البدائل، وتخفيض مقدار عدم التاكد الذي تتضمنه البدائل[1].

كما عرفت بانها مجموعة من القيم والحقائق النهائية المبوبة والمنظمة بصورة كمية و وصفية والتي ترتبط مع بعضها بعلاقات تبادلية، وهي ذات تاثير مباشر على سلوك الافراد والادارات المختلفة، وتزداد قيمتها الاقتصادية وفقا للمنفعة التي تحققها لمستخدميها، وتتمثل في زيادة المعرفة لدى متخذي القرارات لتخفيض حالة عدم التاكد التي يواجهونها في ادائهم لوظائفهم المختلفة [2].

كما عرفت المعلومات المحاسبية بانها مجموعة البيانات التي تم جمعها وإعدادها بالطريقة التي جعلتها مفيدة بالنسبة للمستخدمين، وهي تمثل المخرجات في نظام المعلومات المحاسبي ولها. تأثير في اتخاذ القرارات المختلفة [3]

من خلال التعاريف الواردة اعلاه يستنتج الباحث التالي:

1. المعلومات المحاسبية هي المنتج النهائي لنظام المعلومات المحاسبية وهي اصلا بيانات تمت معالجتها لتعبر عن احداث و وقائع اقتصادية معينة.

2. يتمثل دور المعلومات المحاسبية في تقديم الدعم اللازم لاتخاذ القرارات المختلفة لمستخدمي المعلومات المحاسبية.

رابعاً: أهمية المعلومات المحاسبية

أدت التطورات التي شهدتها اقتصاديات العالم إلى ضرورة توافر المزيد من البيانات و المعلومات التي تغطي كافة أوجه النشاط الاقتصادي داخل المجتمع والتي تعكس طبيعة العلاقة المتبادلة بينها.وبما أن المحاسبة هي أحد العلوم الاجتماعية التي تؤثر وتتأثر بالظروف البيئية ، فإن مخرجاتها من المعلومات المحاسبية هي نتاج متطلبات معينة، قد تتأثر وتتغير نتيجة لتغير العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية و القانونية التي تعمل في ظلها المحاسبة.وعليه ازدادت أهمية المعلومات المحاسبية كوسيلة أساسية وأداة فعالة لاتخاذ العديد من القرارات التي يتخذها المستثمرون والتي تتطلب منهم الحصول على معلومات محاسبية دقيقة و موثوقة عن الوحدات الاقتصادية التي يرغبون الاستثمار فيها ، ذلك أنّ قراراتهم تتأثر سلباً أو إيجاباً بمدى دقة

---

[1] احمد حلمي جمعة، وعصام فهد العربيد، وزياد احمد الزعبي، **نظم المعلومات المحاسبية مدخل تطبيقي معاصر**، (عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2003)، ص 7.

[2] منى قاسم، **صناديق الاستثمار للبنوك والمستثمرين**، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1997)، ص 13.

[3] هاشم احمد عطية، مرجع سبق ذكره، ص 9.

المعلومات المحاسبية وتوقيت الحصول عليها ودرجة الثقة فيها وموضوعية قياسها[1].

وقد ازدادت أهمية المعلومات المحاسبية في الوقت الحاضر؛ لوجود عوامل متعددة أدت إلى تلك الزيادة، مجملةً فيما يلي[2]:

1- **النمو في حجم الشركة** : يؤدي إلى ضرورة إنتاج المعلومات بصورة مستمرة.

2- **ازدياد قنوات الاتصال في الشركة** : ما يتطلب توفير المعلومات بصورة راسية وأفقية.

3- **تعدد أهداف الوحدة الاقتصادية** : ويتطلب توفير معلومات تخدم الأهداف المختلفة.

4- **التأثر بالبيئة الخارجية** : تتأثر الشركة بالبيئة وتؤثر بها، وقد ازدادت هذه العلاقة نتيجة كثرة التغيرات التي تحدث في البيئة، وهذا يتطلب قدر ا كبيرا من المعلومات.

ويرى الباحث ان توفر المعلومات المحاسبية بالصورة الملاءمة تعتبر موردا اقتصاديا هاما و وسيلة تساعد متخذي القرارات في الوصول الى قرارات ذات كفاءة وفعالية، و تكمن أهمية المعلومات المحاسبية في الحوجة إليها في مساعدة المنشاة في اتخاذ القرارات الصحيحة التي تحقق الاهداف الموضوعة والمخططة، كما انها تمكن المدراء ومتخذي القرارات من اتخاذ اداء مهامهم بشكل سليم.

خامساً: الحوجة للمعلومات المحاسبية

تنشأ الحاجة إلى المعلومات المحاسبية من نقص المعرفة وحالة عدم التأكد، لذا الهدف منها هو تخفيف حالة عدم التأكد لدى مستخدميها من متخذي القرارات لأن وفرة المعلومات اللازمة تؤدي إلى زيادة المعرفة المسبقة وذلك عندما تستخدم كنسب احتمالية للاختيار بين البدائل المتاحة، لذا ليس من الضروري أن تتحول البيانات إلى معلومات بعد إجراء العمليات عليها بل يرتبط ذلك بتحقيق شرطين عند استخدامها من قبل متخذي القرارات وهما [3]:

1- ان المعلومات الناتجة يجب أن تقلل من درجة عدم التأكد لدى متخذ القرار وهذا من خلال تقليل عدد البدائل المتاحة.

2- يجب أن تزيد من معرفة متخذ القرار وذلك في حالة عدم تحقيق الشرط الأول، حيث يمكن

---

[1] محمد علاء الدين عبد المنعم، **ربط المعلومات بالمتطلبات الأساسية للنماذج الاقتصادية** ،(السعودية: مجلة المحاسبة التي تصدر عن الجمعية السعودية للمحاسبين ، ورقة علمية منشورة، 2000)، العدد 24 ص 30.

[2] زياد عبد الكريم القاضي و محمد خليل أبوزلطة، **تصميم نظم المعلومات الإدارية والمحاسبية**، (عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2010)، ص 379 .

[3] سيد عطا الله السيد، **نظم المعلومات المحاسبية**، (عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2009)، ص 77.

الاستفادة من المعرفة المضافة في اتخاذ قرارات مستقبلية.

وتكمن أهمية المعلومات المحاسبية في كونها وسيلة أساسية وأداة فاعلة بيد الإدارة لإنجاز مهامها وتحقيق أهدافها، وتزداد أهمية المعلومات المحاسبية والحاجة إليها كنتيجة أساسية لمجموعة من العوامل والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسلوكية والتي يمكن بيانها فيما يلي[1]:

1. **عوامل اقتصادية:** لقد أدى كبر حجم المشروعات وتنوع أهدافها وظهور الشركات متعددة الجنسيات وانتشار التجارة الالكترونية، وفي ظل الظروف الاقتصادية العالمية التي تعاني من استمرار حالة التضخم وارتفاع معدلاتها، بالإضافة إلى اقتصاديات العولمة ومخاطرها، إلى زيادة الحاجة للمعلومات المحاسبية الملاءمة لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات، وذلك لضمان بقاء هذه الشركات واستمرارها.
2. **عوامل بيئية واجتماعية:** أدى اتساع حجم الشركات وتنوع أنشطتها إلى تزايد العناية بالمسؤولية الاجتماعية لهذه الشركات، ودورها في حماية البيئة، وتحقيق أهداف المجتمع، مما أدى إلى تنامي الحاجة إلى المعلومات الملاءمة للتعبير عن هذا الدور وتحقيق الأهداف.
3. **العوامل القانونية والتشريعية:** حيث تفرض الاحتياطات القانونية والضريبية تقديم معلومات محاسبية ومالية كافية وملاءمة للوفاء بهذه المتطلبات وتلبيتها.
4. **العوامل الجغرافية:** أدى وجود المنشآت التجارية الكبيرة ذات الأقسام والفروع الداخلية والخارجية المتكررة إلى زيادة الحاجة للمعلومات المحاسبية لتساعد في عمليات الرقابة، والتنسيق بين هذه الأقسام والفروع وإدارتها الرئيسية.
5. **التطورات التقنية:** ادت التطورات التقنية الى تعقد الهياكل التنظيمية وترامي ابعاد المشاكل الاقتصادية الادارية وعدم ملاءمة انماط ونماذج الادارة التقليدية التي تتبني على اسس وظيفية للتعامل مع هذه الهياكل والمشاكل الى زيادة الحاجة الى كم رهيب من البيانات والمعلومات الكمية وغير الكمية .
6. **العوامل الإدارية**[2]: تواجه إدارة المنشآت أنواعاً من المشكلات الإدارية، وهنا يبرز دور أهمية المعلومات المحاسبية الأولية لأغراض التخطيط، ومعلومات التغذية العكسية لأغراض الرقابة وتقييم

---

[1] عبدالحي مرعي، مرجع سبق ذكره، ص ص 13-14.

[2] احمد ظاهر، **المحاسبة الادارية**، (عمان: دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، 2002)، ص 27.

الأداء، واتخاذ القرارات التصحيحية، وقد أدت هذه العوامل إلى تنامي دور المعلومات المحاسبية وأهميتها، وتزايد الحاجة إليها وذلك انطلاقاً من صلتها الوثيقة بالعملية الإدارية و وظائفها المتعددة و لذلك تهتم المحاسبة بتوفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات المختلفة في كافة المنشآت سواء الهادفة للربح أو غير الهادفة للربح، وهناك العديد من الجهات الخارجية والداخلية للمنشأة التي تحتاج إلى المعلومات المحاسبية لاتخاذ قراراتها المتنوعة.

كما ان المحاسبة لفتت الانتباه إليها من حاجة المجتمع لها إذ تتمثل وظيفتها في تحديد المسؤولية، منع الاختلاس والسرقة، توجيه النشاطات الاقتصادية، تحديد الحقوق المالية، حل المشاكل المالية التي تواجهها المؤسسات الاقتصادية والإجابة وتحديد ارباح المنشاة، ولقد رافقت المحاسبة المسيرة الإنسانية في تطورها وارتقائها وكانت تستجيب دائما للبيئة وعواملها التي تتواجد فيها فتتأثر بها وتؤثر فيها وكانت تنتقل بين فترة وأخرى من بيئة أو حضارة إلى بيئة أخرى بواسطة العديد من الأسباب والعوامل والوسائل والأهداف وهكذا تواصلت المحاسبة إلى الوقت الحاضر بصورتها الحالية وستستمر مستقبلا في هذا المنحى من التواصل مع الإنسان وبيئته المتغيرة والمتجددة، وخلال هذه المسيرة الطويلة يتضح تماما بأن المحاسبة هي نتاج دولي مشترك، أي أن كل حضارة أو دولة ساهمت بجزء ما بشكل أو بآخر في تشكيل المحاسبة[1].

ويمكن القول أن السبب الرئيسي وراء الحاجة إلى المحاسبة يتمثل في مدى أهمية الاستفادة من البيانات المتولدة من الأنشطة الاقتصادية والأحداث التجارية، وكذلك إعداد التقارير المالية المختلفة، الأمر الذي يؤدي إلى توصيل المعلومات المفيدة إلى متخذي القرارات، وبالتالي تصبح المحاسبة في خدمة الاقتصاد[2].

وباستعراض مراحل التطور التاريخي للمحاسبة يمكن أن نلاحظ أن أي تطور حصل فيها إنما يرجع إلى عاملين أساسيين ومتلازمين هما[3]:

1- تغير الهيكل القانوني والتنظيمي للوحدة الاقتصادية من مشاريع فردية الى شركات بمختلف

---

[1] طلال محمد الجاوي، ريان يوسف نعوم، محمد علي جعفر، مشتاق طالب الشمري، **اساسيات المعرفة المحاسبية**، (عمان : دار اليازوري للنشر والتوزيع، 2009)، ص 45.

[2] شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية**، (الجزائر: مكتبة الشركة الجزائرية بوداد، 2008)، ص 11.

[3] قاسم محسن الحبيطي و زياد يحيى السقا، مرجع سبق ذكره، ص 8.

الانواع وتأثيره، كما تغير الهيكل التنظيمي للمؤسسات الاقتصادية من كونها تدار من قبل جهة واحدة متمثلة بصاحب المشروع الفردي ومن ثم انفصال الإدارة عن أصحاب الملكية ومن ثم تعدد المستويات الإدارية التي تقع ضمن صلاحيتها عمليات اتخاذ القرارات المختلفة.

2- تعدد وازدياد الجهات التي يهمها أمر المنشاة الاقتصادية والتي يمكن أن تستفيد من البيانات والمعلومات المطلوب من المحاسبة إنتاجها وتوصيلها إليهم، حيث اقتصرت البيانات والمعلومات المحاسبية في بداية الأمر على خدمة صاحب المشروع الفردي، ومن ثم أصبحت في خدمة أصحاب الملكية والإداريين في داخل المؤسسة الاقتصادية وكذلك الجهات الخارجية الأخرى التي يهمها أمر المنشاة الاقتصادية المعنية.

سادساً: أنواع المعلومات المحاسبية

يمكن تقسيم المعلومات المحاسبية من حيث المحتوى الى الاقسام التالية [1]:

1- **المعلومات الإستراتيجية:** وهي التي تغطي فترة زمنية طويلة نسبياً، وتتعلق بصياغة أهداف الشركة، والخطط طويلة الأجل؛ للوصول إلى هذه الأهداف.

2- **المعلومات التكتيكية:** تتعلق بتنفيذ الإدارة الوسطى للإستراتيجيات الموضوعة من قبل الإدارة العليا، مثل: جدولة الإنتاج، وخطط الصيانة، وتدريبات الأفراد.

3- **المعلومات التشغيلية:** هي التي تتعلق بعمليات الشركة اليومية، مثل: المعلومات المتعلقة بحضور الموظفين، وأنواع وكميات السلع المنتجة والمباعة.

3- **المعلومات التشغيلية:** هي التي تتعلق بعمليات الشركة اليومية، مثل: المعلومات المتعلقة بحضور الموظفين، وأنواع وكميات السلع المنتجة والمباعة.

وتنقسم المعلومات المحاسبية حسب درجة الاستفادة منها في اتخاذ القرارات إلى مايلي[2]:

1- المعلومات التاريخية.

2- المعلومات الحالية.

3- المعلومات المستقبلية.

4- المعلومات الداخلية.

---

[1] محمد حسين فرج الطائي، **المدخل إلى نظم المعلومات الإدارية، إدارة تكنولوجيا المعلومات**، (عمان: دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، 2009)، ص 286.

[2] محمد ابراهيم عبدالسلام تركي، **تحليل التقارير المالية**، (الرياض: جامعة الملك سعود، 1993)، ص 227.

يحتاج اتخاذ القرار الذي يتم فيه تخصيص موارد حالية بقصد الحصول على موارد مستقبلية في ظل ظروف المخاطرة وعدم التأكد إلى معلومات تساعد متخذي القرار على اتخاذ القرار الصحيح، ويمكن تفصيل المعلومات المتنوعة اللازمة لاتخاذ القرار كالتالي[1].

1- **معلومات عن البيئة الخارجية:** وتتضمن معلومات اقتصادية عن الوضع الحالي والمتوقع للاقتصاد القومي، ومعدلات الناتج القومي، والاستهلاك، وأسعار الفائدة في البنوك، ومعدلات التضخم، ومعلومات توضح درجة الاستقرار السياسي.

2- **معلومات عن الشركة:** وهي التي تصدر بواسطة الشركة أو جهات أخرى تحدد النشاط في الشركة بصورة تفصيلية سواء كانت معلومات كمية (محاسبية وتتمثل في نتائج الأعمال، المركز المالي، التوقعات المستقبلية، وغير محاسبية وتتمثل في كمية الإنتاج والطلب على منتجات الشركة ومعدلات نموه، ودرجة المنافسة وتأثيرها على الشركة)، أو معلومات غير كمية عن البيئة الداخلية للشركة مثل سمعة الإدارة، وقدرتها على تحقيق الأهداف، وسمعة مراقب الحسابات، وحجم الشركة، وحدود منتجاتها.

3- **معلومات عن القطاع الذي تنتمي له الشركة:** وتتضمن معلومات عن معدلات الأرباح، والمخاطرة، ودرجة المنافسة وتأثيرها على تخصيص الموارد الاقتصادية سواء بين القطاع والقطاعات الأخرى أو في داخل القطاع، ومعلومات عن معدل نمو الطلب على منتجات القطاع، والمستوى التكنولوجي فيه، ومعلومات عن العمالة.

سابعاً: مستخدمي المعلومات المحاسبية

هناك العديد من مستخدمي المعلومات المحاسبية والذين تتباين احتياجاتهم انطلاقاً من تباين أهدافهم وغايتهم وتتعدد مجالات استخدام المعلومات المحاسبية فهي تستخدم أساساً لاتخاذ القرارات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية داخل المنشأة، وفي القرارات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية من قبل الأطراف الخارجية، ولتلبية المتطلبات الضريبية وللوفاء بالاحتياجات القانونية والتشريعية[2].

---

[1] سعاد السيد محمد متولي، **قياس فاعلية المؤشرات المحاسبية غير المرتبطة بالربحية بالتنبؤ بأرباح منظمات الأعمال** (بورسعيد: كلية التجارة، جامعة قناة السويس، رسالة ماجستير، غير منشورة، 1997)، ص 48.

[2] نعيم دهمش واخرون، **مبادئ المحاسبة: الاصول العلمية والعملية**، (عمان: دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، 1995)، ص 13.

تقوم المحاسبة بتوصيل المعلومات المحاسبية إلى أطراف متعددة تحتاج إلى تلك المعلومات لغرض اتخاذ قرارات اقتصادية، وان تحديد الاحتياجات المعلوماتية لمستخدم معين يتعلق بأنواع القرارات التي يأخذها ذلك المستخدم لذلك فان اختلاف أنواع قرارات المستخدمين أدى إلى تقسيم المستخدمين إلى مجموعتين كبيرتين هما [1]:

1- المستخدمون الداخليون: تتضمن هذه المجموعة كافة الأطراف التي يتصل عملها بإدارة أنشطة المنشأة، فالمديرون بكافة مستوياتهم يحتاجون المعلومات للتخطيط والتنظيم وإدارة المنشأة.

2- المستخدمون الخارجيون: توجد عدة أنواع من المستخدمين الخارجيين للمعلومات المحاسبية، ويمكن تقسيمهم إلى نوعين:

أ- فئات لها مصالح مالية مباشرة في المنشأة، ومنهم المستثمرون الحاليون والمرتقبون، المقرضون، العاملون، العملاء والموردون.

ب- فئات لها مصالح مالية غير مباشرة، ومنهم الجهات الحكومية، اسواق المال، السلطات القضائية، المخططون الاقتصاديون، مكاتب الاستشارات و عامة الجمهور.

ويوضح الشكل رقم (1/2/1) العلاقة بين المحاسبة ومستخدمي المعلومات المحاسبية حيث يتم تشغيل البيانات المحاسبية بواسطة النظام المحاسبي وتقديم النتائج المستخلصة لمستخدمي المعلومات المحاسبية.

---

[1] رضوان حلوة حنان، اسامة الحارس، فوزالدين ابو جاموس، **اسس المحاسبة المالية: قياس بنود قائمة المركز المالي**، (عمان: دار الامد للنشر و التوزيع، 2003)، ص 26.

شكل رقم (1/2/1)

العلاقة بين المحاسبة ومستخدمي المعلومات المحاسبية

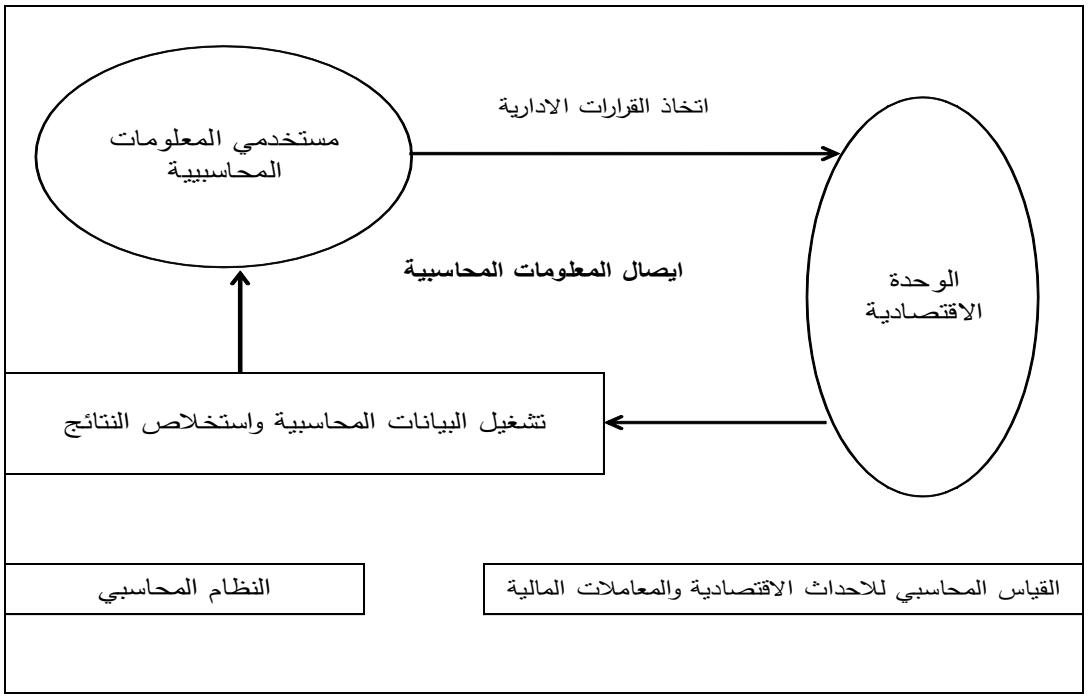

المصدر: كمال عبدالعزيز النقيب، مقدمة في نظرية المحاسبة، (عمان: دار وائل للنشر، 2004). ص 299

المبحث الثالث

مفهوم وأهداف نظم المعلومات المحاسبية

أولاً: تعريف نظام المعلومات المحاسبية

عرف نظام المعلومات المحاسبية بانه ذلك الجزء الاساسي والهام من نظام المعلومات الاداري في الوحدة الاقتصادية في مجال الاعمال الذي يقوم بحصر وتجميع البيانات المالية من مصادر خارج وداخل الوحدة الاقتصادية ثم يقوم بتشغيل هذه البيانات وتحويلها الى معلومات مفيدة لمستخدمي هذه المعلومات خارج وداخل الوحدة الاقتصادية [1].

عرف نظام المعلومات المحاسبية ايضا بانه احد مكونات تنظيم اداري يختص بجمع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية الملاءمة لاتخاذ القرارات الى الاطراف الخارجية وادارة المنشاة و يعتبر النظام المحاسبي احد المكونات الاساسية لنظام المعلومات الادارية [2].

و يتكون نظام المعلومات المحاسبية من مجموعة من الأجزاء والأنظمة الفرعية التي ترتبط ببعضها البعض ومع البيئة المحيطة، وتعمل كمجموعة واحدة تتداخل العلاقات بين بعضها البعض وبين النظام الذي يضمها بحيث يعتمد كل جزء منها على الآخر في تحقيق الأهداف التي يسعى إليها النظام الشامل للمحاسبة. وهو بالتالي شبكة من الإجراءات المرتبطة ببعضها البعض والمحكومة بمبادئ وقواعد سليمة والتي يتم إعدادها بطريقة متكاملة بهدف تقديم البيانات والمعلومات لمتخذ القرار بالصورة الملاءمة لاحتياجاته[3].

من خلال التعاريف الواردة اعلاه يستنتج الباحث التالي:

1. يعتبر نظام المعلومات المحاسبية من المكونات الاساسية لنظام المعلومات الادارية بالمنشاة.
2. يتولى نظام المعلومات المحاسبية تشغيل البيانات المالية لاستخراج معلومات تكون مفيدة لمستخدمي هذه المعلومات وملاءمة لاحتياجاتهم.
3. تتفاعل مكونات نظام المعلومات المحاسبية البشرية والمادية مع بعضها البعض لتحقيق اهدافه.

---

[1] محمد الفيومي و احمد حسين، مرجع سبق ذكره، ص9.

[2] ستيفن موسكوف ومارك سيمكن، **نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات**، (الرياض: دار المريخ للنشر، ترجمة كما الدين سعيد، 2002)، ص25.

[3] بسام محمود احمد، مرجع سبق ذكره، ص 14.

4. حتى يحقق نظام المعلومات اهدافه بكفاءة عالية لابد من اتباع السياسات والاجراءات المحددة والتي تنظم عملية تحويل البيانات الى معلومات لها دورها في عملية اتخاذ القرارات. ويوضح الشكل رقم (1/3/1) دورة المعلومات في نظام المعلومات المحاسبية حيث يتم تسجيل البيانات الاقتصادية بموجب مستندات التسجيل ليتم استخراج التقارير المحاسبية.

شكل رقم (1/3/1)

دورة المعلومات في نظام المعلومات المحاسبية

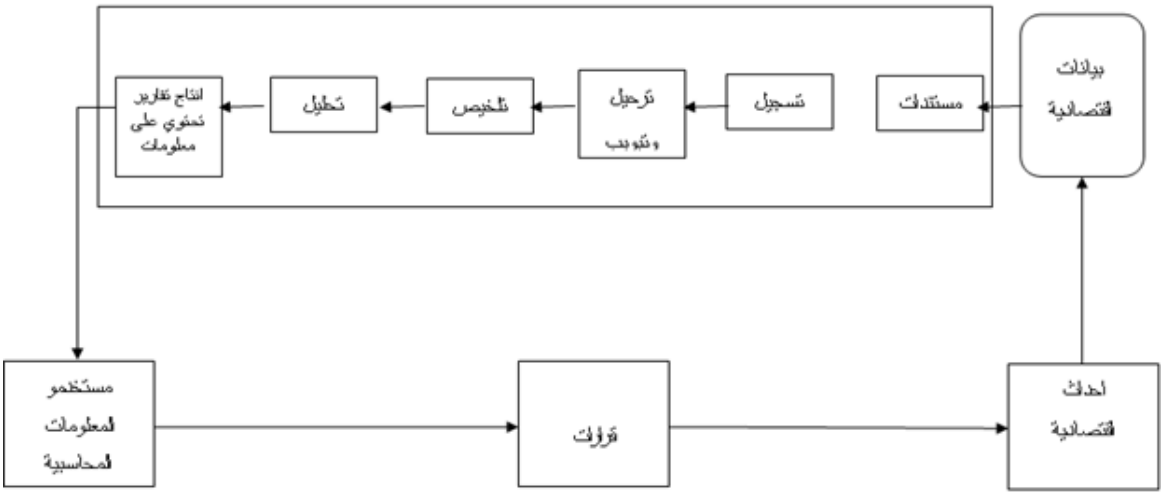

المصدر: صلاح الدين عبدالمنعم مبارك ولطفي الرفاعي محمد فرج، نظم المعلومات المحاسبية–مدخل رقابي، (الرياض: الجمعية السعودية للمحاسبة، 1996). ص 9.

ثانياً: أهداف نظم المعلومات المحاسبية

يهدف نظام المعلومات المحاسبي إلى توفير المعلومات المحاسبية اللازمة لتلبية احتياجات المستخدمين المختلفين، فقد يكون مستخدمي المعلومات يعملون في المستويات الإدارية بالمنشاة أو المستخدمين من خارج المؤسسة كالعملاء والجهات الحكومية وغيرها[1].

ومن اهم اهداف نظام المعلومات المحاسبية توفير المعلومات اللازمة لانجاز العمليات والمهام، توفير المعلومات اللازمة لتدعيم عملية اتخاذ القرارات، توفير المعلومات اللازمة لتقييم أداء الإدارة، و توفير المعلومات اللازمة للرقابة على الوظائف والادارات[2].

---

[1] عبد المالك إسماعيل حجر، **نظام المعلومات المحاسبي**، (عمان: دار الفكر المعاصر، 2004)، ص 40.

[2] السيد عبدالمقصود دبيان واخرون، **اساسيات في نظم المعلومات المحاسبية**، (الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2005)، ص 19.

و يعتبر نظام المعلومات المحاسبية بالمنشاة بمثابة شبكة الاتصال الرسمية في المنشاة ومن ثم فان من مهامه الرئيسية انتاج المعلومات وتقديمها الى المدراء في المنشاة وذلك لمعاونتهم في اداء مهامهم الاساسية والفرعية وعلى ذلك فان نظام المعلومات المحاسبية يجب ان يتم تصميمه بصوره تمكن من انتاج المعلومات التي تساعد على ربط الاهداف الاساسية والفرعية في المنشاة بوسائل وادوات تحقيقها وتتمثل هذه الوسائل والادوات في التقارير المالية الدورية والموازنات التخطيطية والمعايير والتقارير المرتبطة بالقرارات الخاص. وبعرض وتحليل نتائج اعمال المنشاة بحيث يتمكن القائمين على اداراتها من تقييم اداء الانشطة المختلفة به[1].

يعتبر نظام المعلومات المحاسبية بمكوناته وسيلة لانتاج المعلومات ممثله في التقارير وحتى تتحقق فاعلية النظام المصمم لانتاج هذه التقارير فانه يجب ان يرتبط بالاهداف التالية [2]:

1- **انتاج التقارير اللازمة لخدمة اهداف المنشاة، وهي** النتائج النهائية لنظام المعلومات المحاسبية، وقد تكون هذه التقارير تقارير مالية او تقارير بيانية واحصائية او تقارير تشغيلية.

2- توفر الدقة في اعداد التقارير ترتبط كفاءة نظام المعلومات المحاسبية بجودة التقارير التي ينتجها ومعيار الجودة في التقارير هو دقة البيانات المتوفرة بها.

3- تقديم التقارير في الوقت المناسب حيث يعتبر وصول المعلومات في الوقت المناسب امرا هاما بالنسبة للقائمين علي ادارة المنشاة واذا اعتبرنا الدقة من الاهداف الجوهرية لنظام المعلومات المحاسبية فان السرعة في انجاز وتقديم المعلومات تعتبر امرا ملازما للدقة أيضاً.

4- تحقيق النظام لاشتراطات الرقابة الداخلية اللازمة لحماية اصول المنشاة

حيث ان نظام المعلومات المحاسبية بصفة عامة يهدف الي انتاج العلومات الدقيقة والواضحة وكذلكا حماية اموال المنشاة والرقابة عليها، لذلك فان توافر اساليب الرقابة الداخلية وشروطها ويعتبر هدفا من اهداف نظام المعلومات المحاسبية الجيد.

5- **تحقيق التوازن بين تكلفة النظام واهدافه،** يعتبر تحقيق التوازن بين التكاليف المترتبة علي تنفيذ نظام المعلومات المحاسبية والاهداف المرجوة منه امرا هاما يجب يعطى عنايته الخاصة. ويعني ذلك ان دراسة وقياس التكاليف المترتبة علي تطبيق النظام ومقارنتها بالاهداف المتوقعة منه

---

[1] ثناء على القباني، **نظم المعلومات المحاسبية**، (الاسكندرية: الدار الجامعية ، 2003)، ص 35.

[2] السيد عبدالمقصود دبيان و محمد الفيومي محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 10 – 11.

وقدرة المنشاة علي استيعابها تعتبر من العوامل التي قد يترتب عليها اعادة النظر في ادخال النظام الجديد. وتتم دراسة اعتبار التكلفة في هذا المجال من ناحيتين:

الناحية الاولي: تمثل التكاليف المتعلقة بادخال النظام الجديد ومقارنتها بالتكلفة الحالية للنظام القائم لايضاح مدي الوفر اوالتكلفة الاضافية المرتبطة بالنظام المستحدث.

الناحية الثانية: دراسة وتقييم الاثار المترتبة علي ادخال النظام الجديد من حيث الحصول علي بيانات وتقارير دقيقة وسريعة وفعالية هذه التقارير في رفع عائد المنشاة من استغلال اموالها.

مما سبق ذكره يرى الباحث ان الهدف الأساسي لنظام المعلومات المحاسبية هو توفير المعلومات الضرورية التي تحتاجها ادارة المنشاة لاكمال عملية صنع القرارات بالمنشاة، او لانجاز الوظائف الادارية المختلفة من تخطيط وتنظيم ورقابة وتوجيه، كما يجب ان تعكس هذه المعلومات الاحداث الماضية والتوقعات المستقبلية.

ثالثاً: الحاجة للمحاسبة كنظام للمعلومات

اظهرت الدراسات المحاسبية وجود عدد من الظروف البيئية التي ادت الى ظهور الحاجة الى اداة تستطيع توفير المعلومات المالية عن القيمة الاقتصادية لثروة الوحدة في لحظة معينة والتقرير عن التغييرات التي تطرا على تلك الثروة خلال فترة زمنية محددة واهم هذه الظروف البيئية هي[1]:

1- الندرة في الموارد الاقتصادية.

2- تزايد المسئولية الاجتماعية للمشروعات الاقتصادية وانتشار المفاهيم الاخلاقية .

3- انتشار ظاهرة الفصل بين الملكية والادارة في الانظمة الاقتصادية .

يرى الباحث ان الحوجة للمحاسبة كنظام للمعلومات تطورت مع تطور علم المحاسبة نفسه وتطور احتياجات المستفيدون الداخلين للمعلومات المحاسبية التي تساعدهم في اتخاذ القرارات المختلفة.

رابعاً: الأنشطة الأساسية لنظم المعلومات المحاسبيبة

تتمثل الانشطة الاساسية لنظم المعلومات المحاسبية في:

1. **المدخلات:** تمثل المواد الاولية لنظام المعلومات والمحاسبية وتنشا نتيجة للعمليات والاحداث الاقتصادية التي تحدث داخل المنشاة وخارجها، وتنقسم مصادر البيانات الى اربعةاقسام وهي[2]:

---

[1] محمد سمير صبان و محمد عباس بدوي، مرجع سبق ذكره، ص8.

[2] احمد حسين علي حسين ، مرجع سبق ذكره، ص 50.

أ. **بيانات روتينية داخلية:** هي العمليات التي تنشا من عمليات المنشاة الداخلية بين الاقسام المختلفة كبيانات التكاليف في المراحل الانتاجية وحركة المخزون.

ب. **بيانات روتينية خارجية:** هي العمليات التي تنشا من عمليات المنشاة الخارجية مع الغير اليومية كالبيع والشراء والمدفوعات والتحصيلات.

ج. **بيانات غير روتينية داخلية:** هي العمليات التي تنشا من عمليات المنشاة الداخلية كنتيجة للسياسات المحاسبية والادارية الداخلية.

د. **بيانات غير روتينية خارجية:** هي العمليات التي تنشا من البيئة الخارجية المحيطة كالسياسات الحكومية والتشريعات القانونية.

يتم توثيق هذه الأحداث الاقتصادية، من خلال الوثائق والمستندات والتي تعد الأساس في عملية التسجيل المحاسبي، وتعتبر أيضا بمثابة الدليل على حدوث العمليات الاقتصادية، وان المستندات تقوم بعكس الأحداث الاقتصادية للمؤسسة ولذلك تعتبر بمثابة المادة الخام التي تقوم بتزويد نظام المعلومات المحاسبي بالبيانات التي تدخل في عملية المعالجة[1].

2. المعالجة: تمثل المعالجة الجانب التقني من انشطة نظلم المعلومات المحاسبية وهي مجموعة العمليات الحسابية، والمقارنة المنطقية، والتلخيص، والتصنيف، والفرز التي تجري على البيانات المدخلة بهدف تحويلها الي معلومات مفيدة لمستخدميها [2]. و تتضمن انشطة معالجة البيانات في نظلم المعلومات المحاسبية عمليات متنوعة وهي [3]:

أ. **التخزين:** ذاكرة النظام المكان الذي يتم تخزين البيانات والمعلومات فيه لاستخدامها في تحقيق الاهداف التي انشئ من اجلها، وتحفظ البيانات وتخزن في ملفات او على شكل قاعدة بيانات.

ب. **التحديث:** تعديل البيانات التي يتم خزنها وتحديثها لتعكس تطور الاحداث والعمليات واثر القرارات التي تمت بعد ادخال البيانات الى النظام وتخزينها.

ج. **الاستدعاء:** استخراج البيانات المخزنة واعادة طلبها لاجراء مزيد من التشغيل عليها او تقديمها الى المهتمين في صورة تقارير مالية.

---

[1] حسين القاضي ومامون حمدان، **نظرية المحاسبة**، (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2001)، ص 43.

[2] عبد الرزاق محمد قاسم، **تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية**، (عمان: مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2004)، ص 15.

[3] كمال الدين الدهراوي و سمير كامل، **نظم المعلومات المحاسبية**، (الاسكندرية: الدار الجامعية،1998) ص 5.

د. **التحكم والسيطرة:** تتضمن جميع العمليات التي يتم اتخاذها للحفاظ على كيان النظام واستمراره لتحقيق اهدافه كما تتضمن كافة الاجراءات اللازمة لحماية البيانات ومنع فقدانها او التلاعب بها وتتم اجراءات التحكم والسيطرة على كافة مراحل النظام و وظائفه المختلفة.

3. **المخرجات:** النتائج او مخرجات نظام المعلومات المحاسبية التي يعمل النظام على الوصول اليها ولايصال النتائج للمستخدمين يتم استخدام وسائل مختلفة مثل التقارير والجداول والقوائم والاشكال البيانية[1].

4. **الرقابة:** حتى نحصل على معلومات صحيحة ودقيقة لابد من وجود رقابة على عمليات نظام المعلومات المحاسبية المختلفة من ادخال ومعالجة ومخرجات للتاكد من ان النظام ينتج ويقدم المعلومات وفق المعايير والاجراءات الموضوعة المفترضة عند تصميمه، وتمثل الرقابة مجموعة من الاجراءات والقواعد تهدف الى التحقق من ان تشغيل النظام يتم وفق ما هو مخطط عند تصميمه، وان النظام يحتوي على كافة الاجراءات الرقابية التي تضمن صحة المدخلات وعمليات المعالجة والمخرجات [2]. بالاضافة لذلك نجد ان اتجاه المنظمات لفصل الادارة عن الملكية شجع على الاهتمام بالرقابة على نظام المعلومات المحاسبية لتفادي ضياع اموال الملاك نتيجة لتصرفات الادارة. وتنقسم الرقابة على نظام المعلومات المحاسبية الى نوعين وهما[3]:

أ. **الرقابة الخارجية:** تنشا كنتيجة لمتطلبات قانونية او نظامية او مهنية في محيط بيئة المنشاة.

ب. الرقابة الداخلية: خطة التنظيم وكل الطرق والمقاييس المطبقة في المنشاة لحماية اصولها وضمان دقة وسلامة البيانات المحاسبية. ويعتمد نظام الرقابة الداخلية السليم على التنظيم الجيد، و وجود اجراءات لحماية اصول المنشاة، و اجراءات التحقق من صحة البيانات والتقارير المحاسبية و اجراءات زيادة الكفاءة وتشجيع الالتزام بالسياسات الموضوعة.

ومما ذكر اعلاه يرى الباحث ان وجود الرقابة يساعد على تحقيق النظام لاهدافه من حيث جودة المعلومات وكفاءة استخدامها.

5. **التغذية العكسية:** عملية قياس لردة فعل المستفيدين من عمل نظام العلومات المحاسبية، فقد

---

[1] امين السيد أحمد لطفي، **مراجعة و تدقيق نظم المعلومات**،(القاهرة، الدار الجامعية، 2005)، ص 6.
[2] كمال الدين الدهراوي و سمير كامل، مرجع سبق ذكره، ص 21.
[3] صلاح الدين عبدالمنعم مبارك و لطفي الرفاعي محمد فرج، مرجع سبق ذكره، ص ص 537 – 538.

يقوم النظام باداء وظائفه كما هو مفترض عند تصميمه، ولكن بعض المعلومات التي يقدمها قد لا تلائم حاجات المستخدمين عندئذ يقوم المستخدمين بطلب احداث تغييرات في النظام و هذه الطلبات يطلق عليها التغذية العكسية وتهدف التغذية العكسية الى توفير اداة ارشادية تقوم من عمل نظام المعلومات المحاسبية وتصحح من اخطائه، وهي عملية ضرورية للتاكد من كفاءة استخدام الموارد المتاحة للمنشاة[1].

خامساً: الإعتبارات الواجب مراعاتها عند إنتاج المعلومات المحاسبية

هناك مجموعة من الاعتبارات التي يجب مراعاتها في كل مرحلة من مراحل انتاج المعلومات المحاسبية وذلك لتحقيق الاهداف التالية [2]:

1. التحقق من دقة وسلامة المدخلات، باعتبارها عنصرا حيويا للوقاية من حدوث الاخطاء ومنع الوقوع في المشكلات ومواجهة الصعوبات.
2. توفير درجة تاكد معقولة، من تنفيذ العمليات ومعالجة البيانات طبقا للطرق والاجراءات المحددة.
3. تاكيد دقة مخرجات النظام المحاسبي، وسلامتها لضمان سلامة المعلومات المحاسبية التي ينتجها النظام المحاسبي.
4. تلبية الاحتياجات الادارية من المعلومات المحاسبية.

وتتمثل الاعتبارات الواجبة بالتالي:

1. **الاعتبارات المرتبطة بالمدخلات:** التاكد من صحة ودقة وشمولية البيانات المستخدمة في النظام المحاسبي، والتي تتمثل فيما يلي:-

أ. تحديد وتعريف المدخلات من خلال تحليل مفردات المدخلات، واستكشاف مصادرها وتصنيف نوع البيانات التي تستخدم كمدخلات.

ب. اختيار وتحديد وسائل الادخال المناسب.

ج. وضع خطة الترميز الخاصة بالنظام. ·

د. تحديد وتصميم نماذج الادخال بحيث تتناسب مع نماذج تقارير المخرجات.

هـ. الاهتمام بتوثيق عملية الادخال ونماذج المدخلات نفسها وحفظها وحمايتها وتحديد الاجراءات

---

[1] ابراهيم احمد الصعيدي، **نظم المعلومات المحاسبية**، (القاهرة: جامعة عين شمس، 1996)، ص 29.

[2] ستيفن موسكوف ومارك سيمكن، مرجع سبق ذكره، ص 350.

الخاصة بتدقيق المدخلات للتقليل من احتمال الوقوع في الخطا عند الادخال.

2. **الاعتبارات المرتبطة بالمعالجة:** توفير درجة تاكد معقولة من تنفيذ العمليات ومعالجة البيانات طبقا للطرق والاجراءات المحددة، والتي تتمثل فيما يلي:_

أ. توصيف الاجراءات الخاصة بالعمل وتحديد المهام والواجبات المطلوبة. ·

ب. اختيار وتحديد المجموعة الدفترية والمستندية عند استخدام النظام اليدوي ·

ج. وتحديد برامج التشغيل وبرامج التطبيقات في النظام الالي لمعالجة البيانات.

د. تصميم قاعدة البيانات اللازمة لتنظيم الملفات وتحديد العلاقة بين السجلات والملفات وتحديد طرق التحديث والاسترجاع.

هـ. تحديد المبادئ والسياسات المحاسبية المتبعة في تسجيل العمليات المالية وتبويبها وتصنيفها.

و. تحديد الاجراءات المستخدمة في الرقابة على عمليات الادخال والمعالجة والاخراج وكذلك الرقابة على قاعدة البيانات.

3. **الاعتبارات المرتبطة بالمخرجات:** تاكيد دقة مخرجات النظام المحاسبي وسلامته حيث يعتبر الالتزام بهذه الاعتبارات اساسا موضوعيا لضمان سلامة المعلومات المحاسبية التي ينتجها النظام المحاسبي وفيما يلي نذكر بعض هذه الاعتبارات وهي كالتالي[1]:

أ. تحديد نوع وطبيعة المعلومات المطلوبة وطريقة انتاجها.

ب. تحديد نوع ونمط وشكل التقارير المطلوبة وتوثيقها.

ج. تحديد طرق حفظ وتوثيق التقارير والقوائم المالية.

د. تحديد كمية وحجم المعلومات المطلوب انتاجها.

هـ. تحديد الوسائط المستخدمة في توصيل المعلومات المنتجة الى المستفيدين.

و. تنسيق المعلومات بشكل مناسب وتعيين المعلومات التوضيحية والتفسيرية كالاشكال البيانية والاحصائية.

4. **الاعتبارات المرتبطة بالاحتياجات الادارية:** حتى تلبي المعلومات المحاسبية اغراض الاحتياجات الادارية يجب ان تتوفر فيها فيها المزايا التالية:

أ. تكون ذات فائدة في مجال التخطيط ورسم السياسات العامة.

---

[1] سعد غالب ياسين، **تحليل وتصميم نظم المعلومات الإدارية**،مرجع سبق ذكره، ص ص 167-173.

ب. تساهم في تفعيل دور الادارة في مجال مراقبة تنفيذ الانشطة والعمليات.

ج. تساهم في ترشيد ومساندة القرارات الادارية لتحقيق الاهداف.

د. يتم توصيلها الى المستويات الادارية المعنية في الوقت المناسب.

هـ. يتم تقديمها الى المستويات الادارية بصورة سهلة و واضحة تساعد في تحقيق الاستخدام الامثل.

و. ان تساهم في رسم صورة واضحة عن طبيعة وحجم العمل المنجز والمخطط بصورة مقارنة مما يساعد في تقييم الاداء.

سادساً: خصائص نظم المعلومات المحاسبية

حتى يكون نظام المعلومات المحاسبية بالمنشاة حيويا وفعالا وموديا لوظائفه التي انشئ من اجلها لابد ان يتميز بالخصائص التالية [1]:

1. تميز نظام المعلومات المحاسبي بدرجة عالية من الدقة والسرعة في معالجة البيانات المالية عند تحويلها لمعلومات محاسبية.
2. تزويد الادارة بالمعلومات المحاسبية الضرورية وفي الوقت الملائم لاتخاذ قرار اختبار بديل من البدائل المتوفرة للادارة.
3. تزويد الادارة بالمعلومات اللازمة لتحقيق الرقابة و التقييم لانشطة المنشاة الاقتصادية.
4. تزويد الادارة بالمعلومات اللازمة لمساعدتها في وظيفتها الادارية المهمة وهي التخطيط القصير و المتوسط و الطويل الاجل لاعمال المنشاة المستقبلية.
5. السرعة والدقة في استرجاع المعلومات الكمية و الوظيفية المخزنة في قواعد بياناته و ذلك عند الحاجة اليها.
6. المرونة الكافية عندما يتطلب الامر تحديث نظام المعلومات والمحاسبية وتطويره ليتلائم مع التغيرات التي تطرا علي المنشاة.

يستنتج الباحث مما ذكر اعلاه انه حتى يكون نظام المعلومات المحاسبية قادرا على تحقيق اهدافه بالصورة المطلوبة والمخطط لها يجب ان يتميز بقدرته على اجراء عمليات المعالجة والتشغيل بسرعة ودقة، القدرة على الاحتفاظ بالمعلومات واسترجاعها متى ما اقتضى الامر ذلك، وقدرة نظام المعلومات المحاسبية على تبني كل ما يطرا من تحديثات مستقبلية تخدم اهداف المنشاة.

---

[1] محمد يوسف الحفناوي، **نظم المعلومات المحاسبية**، (عمان: دار وائل للنشر، 2001)، ص ص 58-59.

الفصل الثاني

القرارات الاستثمارية وتقارير نظم المعلومات المحاسبية

يتناول هذا الفصل الدو رالذي تلعبه تقارير نظم المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات الاستثمارية وذلك من خلال المباحث الاتية:-

المبحث الاول: مفهوم اتخاذ القرارات.

المبحث الثاني: خصائص جودة تقارير نظم المعلومات المحاسبية.

المبحث الثالث: دور تقارير نظم المعلومات المحاسبية في تقديم المعلومات اللازمة لإتخاذ القرارات الإستثمارية.

المبحث الاول

مفهوم اتخاذ القرارات

أولاً: تعريف عملية إتخاذ القرارات

تعني كلمة قرار فصل أو حكم في مسألة أو خلاف، وبغض النظر عن مدى سهولة أو صعوبة أي نموذج لعملية اتخاذ قرار فأن تعريفه يتركز على مبدأ عملية اختبار أنسب البدائل المتاحة أمام المقرر لإنجاز الهدف أو الأهداف المرجوة[1]، كما عرف القرار بانه هو مسلك معين أو محدد من بين مجموعة من البدائل لمواجهة احتمالات المستقبل وبهذا المعنى فإن عملية اتخاذ القرارات لا تخرج عن كونها مفاضلة واختيار من بين مجموعة من. البدائل لتحقيق أهداف معينة[2]، كما عرف القرار بانه يمثل تصرف او مجموعة من التصرفات يتم اختيارها من عدد من البدائل الممكنة، وقد لا تكون التصرفات واضحة أو قابلة للمشاهدة بطريقة مباشرة، ولكن بمضي الوقت فإن القرار يترتب عليه بعض التصرفات الملموسة في شكل قواعد أو أساسيات أو أوامر أو تعليمات أو تغيرات أو أية أحداث ملموسة أخرى[3].

ثانياً: أهمية عملية إتخاذ القرار

اتخاذ القرارات هو أساس ومحور العملية الإدارية والتي يمكن يمكن من خلالها انجاز كافة انشطة المنظمة وتحديد مستقبلها وتتجلى هذه الاهمية في الاتي :

1- اتخاذ القرارات عملية مستمرة مع استمرار العملية الادارية نفسها.

2- اتخاذ القرارات ادارة المدير في عمله فلا تنفذ الانشطة ولا الاعمال الا من خلال سلسلة من القرارات المتخذة في مجالات شتى بشكل مترابط ومتكامل في سبيل تحقيق الاهداف بكفاءة عالية.

3- القرارات الاستراتيجية تحدد مستقبل المنظمة حيث ترتبط القرارات بالمدى الطويل في المستقبل ومثل هذه القرارات لها اثر كبير على نجاح المنظمة او فشلها.

---

[1] عبد الغفار حنفي، **أساسيات إدارة المنظمة**، (الاسكندرية: المكتب العربي الحديث، 1985)، ص 100.

[2] علي شريف، **اقتصاديات الادارة منهج القرارات**، (بيروت : دار النهضة العربية، 1986)، ص 13.

[3] احمد انور، **المحاسبة الادارية**، (بيروت : دار النهضة العربية، 1986)، ص 18.

4- اتخاذ القرارات جوهر العملية الادارية بكل وظائفها [1].

ثالثاً: أهمية القرارات من الناحية العلمية

1- تعتبر القرارات الإدارية وسيلة علمية وفنية حتمية ناجعة لتطبيق السياسات والإستراتيجيات للمنشاة في تحقيق أهدافها بصورة موضوعية وعلمية.

2- تلعب القرارات الإدارية دوار حيويا وفعالا في القيام بكافة العمليات الإدارية.

3- تؤدي عملية اتخاذ القرارات دورا مهما في تجسيد، تكييف، تفسير وتطبيق الأهداف والسياسات والإستراتيجيات العامة في المنشاة.

رابعاً: أهمية القرارات من الناحية العملية

1- تكشف القرارات الإدارية عن سلوك وموقف القادة والرؤساء الإداريين، وتكشف عن القوى والعوامل الداخلية والخارجية الضاغطة على متخذي القرار. الأمر الذي يسهل مهمة الرقابة على هذه القرارات، والتحكم فيها والتعامل مع هذه المواقف والضغوط مستقبلا بصورة حسنة .

2- تعتبر القرارات الإدارية وسيلة لاختيار وقياس مدى قدرة القادة والرؤساء الإداريين في القيام بالوظائف والمهام الادارية المطلوب تحقيها وانجازها بأسلوب علمي وعملي.

3- تعتبر القرارات الإدارية ميدانا واسعا للرقابة الادارية [2] .

يستنتج الباحث مما ذكر اعلاه ان أهمية اتخاذ القرارات مرتبطة بحياتنا اليومية كأفراد وجماعات ومنشات صغيرة كانت ام كبيرة، كما ان موضوع اتخاذ القرارات يحظى بأهمية كبيرة خاصة من الناحيتين العلمية والعملية.

خامساً: أساليب إتخاذ القرارات

تتعدد الأساليب المساعدة لاتخاذ القرارات الإدارية، وان استخدام أحد هذه الأساليب يتوقف على طبيعة المشكلة وعلى طبيعة الظروف المحددة لها، وعلى تقدير المدير ورايه وكذلك على الامكانيات المتوفرة لاستخدام، هذا الأسلوب، وتنقسم أساليب اتخاذ القرارات إلى أساليب كيفية وكمية، وهي كما يلي:

1- **الأساليب الكيفية** : اهم الأساليب الكيفية التي تستخدم في اتخاذ القرارات ما يلي:

---

[1] نعيم ابراهيم الظاهر، **اساسيات ادارة الاعمال ومبادئها**، (عمان: عالم الكتب الحديثة، 2010) ص، 172 .

[2] حسين بلعجوز، **المدخل لنظرية القرار**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010) ص ص 100-101 .

أ- **الحكم الشخصي أو البديهة :** إن هذا المعيار في اتخاذ القرار يتضمن نظرة المدير للأمور وتقديره، وتبنى على أسس شخصية غير موضوعية، اذ يستمد حكمه من خلفياته ومعلوماته السابقة.

ب- **الحقائق :** تعد الحقائق قواعد ممتازة في اتخاذ القرارات، وحين توفرها فإن القرارات المتخذة تصبح ذات جذور قوية ومنطقية.

ج- **التجربة :** تمثل التجارب السابقة مصدرا مهما لا يمكن الاستغناء عنه في اتخاذ القرارات وبخاصة إذا كانت التجارب السابقة تمثل مقياسا جيدا لاتخاذ قرارات في مواقف مشابهة، إلا أنها يجب ألا تكون المعيار الوحيد في اتخاذ القرار.

د- **الاراء :** يعتمد كثير من المديرين في اتخاذ قراراتهم على المنطق المبني على تحليل دقيق للموقف الذي يجابهه أحدهم وهذا يتطلب العديد من البيانات والإحصاءات لاستخراج المناسب منها، وان الاعتماد على الاراء الخارجية أسلوب ديمقراطي في اتخاذ القرارات وهو أفضل من القرارات الفردية لأنه مبني على المشاركة واعطاء الراي [1].

2- **الأساليب الكمية :** هناك العديد من الأساليب والطرق الكمية والإحصائية التي تستخدم في اتخاذ القرارات وأهمها ما يلي :

أ. **بحوث العمليات :** هي المدخل العلمي لاتخاذ القرارات الخاصة بعمليات المؤسسة، حيث تطبق بحدوث العمليات على الحالات التي تعنى بإدارة وتنسيق التعليمات والأنشطة، ويشمل ذلك جميع أنواع الأنشطة والعمليات في المؤسسات، وتتبع بحدوث العمليات الطريقة العملية في حل المسائل، والتي تبدأ بالملاحظة الدقيقة وتحديد المسألة ثم بناء النموذج العلمي الذي عادة ما يكون نموذجا رياضيا على أن يمثل بقدرالإمكان جميع الأبعاد الحقيقية للمسألة في الواقع العلمي وتهدف بحوث العمليات للوصول إلى الحل الأمثل.

ب. **أسلوب شجرة القرارات :** من أكثر الأساليب استعمالا لمعالجة مشكلات اتخاذ القرارات ويعتمد هذا الأسلوب في التحليل على التمثيل البياني لجميع البدائل المتاحة ونتائجها المتوقعة واحتمالات

---

[1] شهرزاد محمد شهاب موسى، **القدرة على اتخاذ القرار وعلاقتها بمركز الضبط**، (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2010) ص ص 43-44 .

تحقيقها، وتتكون شجرة القرارات من عدد من المراحل تختلف باختلاف حجم ونوع المسألة [1] .

ج. **نظرية المباريات :** تعد نظرية المباريات من الأدوات التي تفيد الإدارة في اتخاذ القرارات وهي بمثابة تنافس بين منظمين أو أكثر وتعمل بتفكير عقلي رشيد، وتسعى إلى بيان الحل الأمثل الذي تتبناه الإدارة في موقف معين من أجل تحقيق أكبر كسب ممكن وتخفيض الخسائر وعادة يكون نجاح طرف معين على حساب الطرف الآخر.

د. **نظرية الاحتمالات :** تمثل نظرية الاحتمالات إحدى الأساليب المستخدمة لاتخاذ القرار، وبصفة خاصة في ظل ظروف المخاطرة، أي الظروف التي يكون فيها متخذ القرار غير متأكد بالكامل من النتيجة التي ستتحقق عند استخدام بديل معين [2]

سادساً: خصائص عملية إتخاذ القرار

إن عملية اتخاذ القرارات تشتمل على مجموعة من الخصائص المميزة لها والتي توضح طبيعتها، وهي كالتالي[3] : -

1- **عملية قابلة للترشيد:** فليس بالإمكان الوصول إلى ترشيد كامل للقرار، وإنما يمكن الوصول إلى حد من المعقولية والرشد .

2- **تتاثر بعوامل ذات صبغة إنسانية واجتماعية:** وهذه الصفة نابعة من كون هذه العملية تتأثر بعوامل سيكولوجية نابعة من شخصية الافراد المساهمون في القرار، وبعوامل اجتماعية نابعة من بيئة القرار.

3- **تمتد في الماضي والمستقبل:** فالقرار الإداري امتداد لقرارات سابقة، بل يعتبر حلقة من سلسلة قرارات. كما يمتد في المستقبل من حيث كون آثار القرار تنصرف إلى المستقبل.

4- **تقوم على الجهود الجماعية المشتركة:** فهذه العملية تحتاج إلى جهد مشترك يبرز من خلال مراحلها المتعددة، فالقرار خلاصة جهد جماعي.

5- **تتصف بالعمومية والشمول:** تتصف بالعمومية من حيث أن أنواع القرارات وأسس وأساليب

---

[1] جمال الدين لعويسات، **الإدارة وعملية اتخاذ القرار**، (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر، 2003)، ص 94 .

[2] امنة مسغوني و سهيلة شوية، **آليات اتخاذ القرار داخل التنظيم وعلاقتها بالرضا على الأداء الوظيفي**، (الجزائر:جامعة الوادي، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2015)، ص 51 .

[3] نواف سالم كنعان، **اتخاذ القرارات الادارية بين النظرية والتطبيق**، (عمان : دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2003) ص ص 87-91.

اتخاذها عامة بالنسبة لجميع الشركات. وشاملة من حيث أن القدرة على اتخاذ القرارات ينبغي أن تتوافر في جميع من يشغلون المناصب الإدارية.

6- **عملية ديناميكية مستمرة:** فهي عملية مرحلية تنتقل من مرحلة لأخرى وصولاً إلى الهدف، كما أن التغير المستمر للمشكلة يفرض على متخذ القرار متابعة هذا التغيير لحل المشكلة.

7- **عملية مقيدة وتتسم بالبطء أحياناً:** فمتخذ القرار يخضع لقيود متعددة ويتعرض لضغوط متنوعة، كما أنها عملية تتسم بالبطء؛ لكونها تستغرق وقتا طويلاً لاتخاذ القرار.

8- **عملية معقدة وصعبة:** تتطلب نشاطات متعددة، وقدرات ومهارات لإنجازها.

سابعاً: مبادئ عملية إتخاذ القرار

تتمثل مبادئ عملية اتخاذ القرار في ما يلي [1] :

1- **مبدأ اتخاذ القرار:** يمكن أن تكون جهود وتصرفات الأفراد نتيجة التفكير والاختيار، أو مجرد رد فعل تلقائي أو نتيجة للاشعور، فإذا كانت جهود وتصرفات الأفراد نتيجة للتفكير والاختيار فانهم قد قاموا باتخاذ القرار.

2- **مبدأ تغلغل القرار:** يعتبر اتخاذ القرار عملية مستمرة ومتغلغلة في كافة الأنشطة الإدارية والفنية لأي منشاة.

3- **مبدأ التفكير المركب:** يجب أن يكون التفكير منطقيا وابتكاريا في نفس الوقت من أجل الوصول إلى أعلى مستوى ممكن من القرارات.

4- **مبدأ التفكير المنطقي:** حتى يكون التفكير منطقيا ينبغي أن يكون دقيقا و واضحا وخاليا من التناقضات والأغلاط.

5- **مبدأ الانطلاق الفكري:** من أجل الحصول على أكبر كمية ممكنة من الأفكار في أقل وقت ممكن، يجب استخدام حلقات الانطلاق الفكري.

6- **مبدأ الحقائق:** تمثل الحقائق المادة الخام التي يتعامل معها متخذ القرار، فمع عدم وجود الحقائق يصبح القرار خاطئا.

---

[1] عبد العزيز النجار، **الإدارة الذكية: التخطيط، التنظيم، إدارة الأفراد، اتخاذ القرارات**، (القاهرة، المكتب العربي الحديث 2008)، ص 8.

ثامناً: عناصر عملية إتخاذ القرار

تحتاج عملية اتخاذ القرار إلى مجموعة من العناصر وهي كما يلي [1] .

1- **متخذ القرار:** ويمكن أن يكون فردا أو جماعة أو جهة معينة، ويتمتع عادة متخذ القرار بالسلطة التي تخول له بذلك.

2- **موضوع القرار:** ويتمثل في المشكلة التي تحتاج من متخذ القرار بالبحث عن حل أو اتخاذ قرار معين حولها.

3- **الأهداف والدافعية:** يعتبر القرار المتخذ سلوكا أو تصرفا معينا من أجل الوصول إلى هدف محدد، ومن المعلوم أن وراء كل سلوك دافعا، و وراء كل دافع حاجة ينبغي اشباعها، لهذا لا يتخذ القرار إلا إذا توفر دافع لتحقيق هدف معين.

4- **البيانات والمعلومات:** من أجل اتخاذ القرار الصحيح، يجب جمع معلومات تكون عن الماضي أو الحاضر أو المستقبل، وتكون كافية حول طبيعة المشكلة، أسبابها، ابعادها، اطرافها وتاثيراتها، بغية تكوين صورة واضحة عنها. وتعتبر عملية توفير المعلومات عن المشكلة بالكمية الكافية وبالنوعية اللازمة وفي الوقت المناسب مسألة أساسية في اختيارالقرار المناسب.

5- **التنبؤ:** في غالب الأحيان تتعامل القرارات مع متغيرات مستقبلية مجهولة ينبغي التنبؤ بها وتقديرها وتحديد انعكاساتها وتاثيراتها، حيث يساعد التنبؤ متخذ القرار في أن يستطلع ما قد يحدث في المستقبل، لذلك يعتبر التنبؤ ركن أساسي من أركان عملية اتخاذ القرار، كما يساعد على إدراك أبعاد المشكلة واتخاذ القرار بشأنها بغية حلها ومعالجتها.

6- **البدائل:** يمثل البديل مضمون القرار الذي سوف يتم اتخاذه لحل مشكلة معينة، ونادرا ما يتوفر حل أو بديل واحد للمشكلة، حيث في معظم الأحيان يكون هناك أكثر من حل للمشكلة، ولذلك على متخذ القرار أن يختار البديل الأفضل والأنسب بين البدائل المتاحة لحل المشكلة.

7- المناخ الذي يتم فيه اتخاذ القرار: يتضمن المناخ الجو العام الذي يتم فيه اتخاذ القرار، حيث يشمل الاعتبارات الخاصة عند متخذ القرار، والظروف الداخلية والخارجية وما تتضمنه من معوقات أو قيود كضعف الإمكانيات المالية وضعف مستوى أداء العاملين والقيود القانونية والسياسية

---

[1] ربحي مصطفى عليان، **أسس الادارة المعاصرة**، (عمان : دار صفاء للنشر والتوزيع، 2007)، ص ص 71-73.

وغيرها، لذلك ينبغي على متخذ القرار أن يحسن التعامل معها، وأن يخفف قدر الإمكان من آثارها السلبية.

يلاحظ أن تلك العناصر مترابطة بشكل تفاعلي، حيث يدرس متخذ القرارالمشكلة موضوع القرار مستخدماً أساليب اتخاذ القرار ، لتحليل المعلومات المتاحة حول البدائل المتوفرة، وإدارك أبعاد المشكلة؛ تمهيداً لاتخاذ قرار بشأنها، مع الأخذ بعين الاعتبار المناخ العام والقيود التي تواجه القرار، متبعاً في ذلك كله مراحل عملية اتخاذ القرار.

تاسعاً: الظروف المحيطة بعملية إتخاذ القرار

تتنوع الظروف التي يتم اتخاذ القرارات في ظلها ولكن في مجمل الأحوال يتم تصنيفها إلى ثلاثة أنواع من الظروف وهي[1]:

1- **اتخاذ القرارات في ظل ظروف التأكد** : في هذه الحالة تتوفر معرفة تامة و دقيقة لنتائج كل اختيار أو بديل متاح أمام متخذ القرار ، ويتميز كل قرار بوجود نتيجة واحدة له أو مجموعة من الأحداث المرتبطة به المصاحبة له ، وبالتالي يكون من السهل على متخذ القرار تحديد القرار البديل الذي سيتخذه.

2- **اتخاذ القرارات في ظل ظروف المخاطرة** : في هذه الحالة ينتج عن كل بديل أكثر من نتيجة ، وتكون النتائج الممكنة و احتمالات حدوثها معروفة ، و لذلك فإن النماذج التي تستخدم في هذه الحالة لابد أن تكون قادرة على تمثيل جميع الاحتمالات المصاحبة لكل نتيجة .

3- **اتخاذ القرارات في ظل ظروف عدم التأكد** : في هذه الحالة لا تتوافر أي معلومات مؤكدة أو احتمالية أمام متخذ القرار عن إمكانية تحقيق أي من النتائج المختلفة المتوقع حدوثها لكل بديل قراري في المستقبل .و في الواقع فإن هذه النوعية تعتبر من قرارات الحدس التجريبي والتي تعتمد على المحاولة و الخطا ومن ثم يلجأ متخذ القرار في هذه الحالة إلى استخدام خبرته السابقة واحتمالاته الشخصية بما يسيطر عليه من درجات التفاؤل و التشاؤم في اختيار البديل القراراي والذي قد لا يكون أفضل البدائل المتاحة ، كما يمكن استخدام النماذج الاحتمالية ، ولكن يجب مراعاة الحيطة والحذر في تحليل النتائج .

---

[1] هاشم أحمد عطية ، **مدخل الى نظام المعلومات المحاسبي** ، (القاهرة، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، 2000) ص ص 62- 65 .

عاشراً: مراحل عملية إتخاذ القرار

تمر عملية اتخاذ القرارات الإدارية بمراحل، إذ تعتبر كل خطوة أساسا لا غنى لها للانطلاق للخطوة التالية وتتمثل هذه المراحل فيما يلي:

1- **تشخيص المشكلة** : يقصد بذلك التعرف على المشكلة وتحديد أسبابها وأعراضها وأثارها و من الأمور المهمة التي ينبغي على صناع القرار إدراكها هي تحديد طبيعة الموقف الذي خلق المشكلة ومدى أهمية المشكلة [1].

مع عدم الخلط بين اسبابها وأغراضها والوقت الملائم للتصدي لحلها، واتخاذ القرار الفعال المناسب بشانها [2]

2- **جمع البيانات والمعلومات** : ان فهم المشكلة فهما حقيقيا واقتراح بدائل مناسبة لحلها يتطلب جمع البيانات والمعلومات المناسبة ذات الصلة بالمشكلة محل القرار وذلك لان اتخاذ القرار الفعال يعتمد على اكبر قدر ممكن من البيانات الدقيقة، والمعلومات المحايدة والملاءمة زمنيا من مصادرها المختلفة.

3- **تحديد الحلول المتاحة وتقويمها** : يتوقف عدد الحلول ونوعها على عدة عوامل أهمها: وضع المنشاة، السياسات التي تطبقها، الفلسفة التي تلتزم، امكانياتها المادية، الوقت المتاح امام متخذ القرار، وقدرته على التفكير المنطقي والمبدع.

4- **اختيار الحل المناسب للمشكلة** : تتم في هذه المرحلة عملية المفاضلة بين البدائل المتاحة، اختيار البديل الأنسب وفقا لمعايير واعتبارات موضوعية يستند إليها متخذ القرار [3].

5- **متابعة تنفيذ القرار وتقويمه** : يجب على متخذ القرار اختيار الوقت المناسب لإعلان القرار حتى يؤدي القرار أحسن النتائج، وعندما يطبق القرار المتخذ وتظهر نتائجه يقوم المدير بتقويم هذه النتائج ليرى درجة فعاليتها[4].

تنفيذ القرار هو الاختبار الحقيقي له، لذا وجب على متخذ القرار أن يحدد الأفراد الذين يقومون

---

[1] منعم زمزيز الموسوي، **اتخاذ القرارات الادارية**، (عمان، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 1998) ص 15.

[2] جلال ابراهيم العبد، **ادارة الاعمال : مدخل اتخاذ القرارات وبناء المهارات**، (الاسكندرية : دار الجامعة الجديدة، 2003) ص ص 233 – 234 .

[3] ايهاب صبيح محمد زريق، **ادارة العمليات واتخاذ القرارات السليمة**، (القاهرة، دار الكتب العلمية، 2001)، ص 49.

[4] منال محمد الكردي، جلال ابراهيم العبد، **مقدمة في نظم المعلومات الادارية المفاهيم الاساسية والتطبيقات**، (الاسكندرية : دار الجامعة الجديدة، 2003) ص 56.

بعملية التنفيذ وتحديد مسئولياتهم وعلاقاتهم بالآخرين، وتحديد الوسائل التي يمكن استعمالها لمتابعة التنفيذ ومواجهة العقبات التي تحول دون التنفيذ أولا بأول والعمل على حلها وتحديد المعايير التي تستعمل لقياس النجاح أو الفشل في التنفيذ. و قد يكون التنفيذ على عدة مراحل، تخصص المراحل الاولى منه لاكتساب الوعي المعرفي بالنسبة للقرار المراد تنفيذه وتكوين الاتجاهات الإيجابية نحوه، وتحديد المهام والمسئوليات و وضع الجداول الزمنية للتنفيذ، وتخصص المراحل التالية للأعمال التجريبية التي تهدف إلى معرفة مدى قابلية القرار للتنفيذ أو مدى الفائدة المرجوة منه في حالة التطبيق الكامل، وتخصص المرحلة الأخيرة للعمليات المستمرة أو الاسترسال على نطاق واسع [1].

ويوضح الشكل رقم (1/1/2) مراحل عملية إتخاذ القرارحيث يتم تحديد الاهداف بشكل واضح ثم حصر وتقييم البدائل المتاحة تمهيدا لاختيار البديل المناسبة وتاتي بعدها مرحلة المتابعة والتحقق من سلامة الاختيار.

شكل رقم (1/1/2)

مراحل عملية إتخاذ القرار

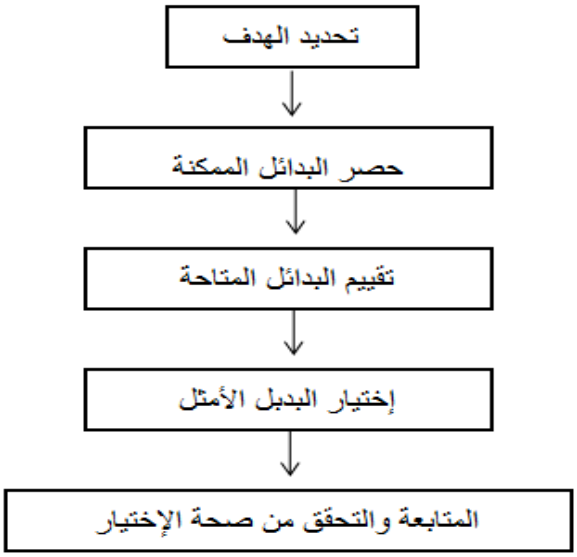

المصدر: ياسين العيسى، أصول المحاسبة الحديثة، (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2003)، ص 107.

[1] صلاح عبدالحميد مصطفى، **الادارة المدرسية في ضوء الفكر المعاصر**، (الرياض: دار المريخ للنشر، 2002) ص 161.

حادي عشر: أنواع القرارات

1- **تصنيف القرار حسب نوع المشاركة** وتنقسم إلى:

ويقصد بهذا التصنيف من يخول لهم القانون بصنع القرارات داخل المنظمة

أ. **قرارات فردية:** وهي التي يقوم باتخاذها مدير واحد بصفته المسؤول الأول في المنظمة والقانون يسمح له باتخاذها كقرارات المتعلقة بالتوظيف والترقية والفصل.

ب. **قرارات تنظيمية:** وهي التي يشارك في اتخاذها المديرين واللجان في الاجتماعات من قواعد عامة ملزمة تطبق على عدد من الأفراد مثل إصدار اللوائح وتحديد السلطات الواجب إتباعها[1].

2- **تصنيف القرار حسب المستويات الإدارية** وتنقسم إلى:

أ. **قرارات إستراتيجية :** هي تلك القرارات التي تتأثر بمحيط المنظمة الخارجي وعلاقتها المتبادلة ومدى التفاعل معه، أو هي تلك التي تهدف إلى تغيير أهداف الشركة في المدى الطويل والشكل العام المرغوب للمنظمة في المستقبل وبعبارة أخرى هي القرارات التي تحدد ما سوف تكون عليه المنظمة في المستقبل مثل حجمها أو مركزها التنافسي أو حصتها السوقية. الإدارة العليا هي المسئولة عن هذا النوع من القرارات ومن أبرز خصائصها كونها نادرة التكرار وتتعلق بالمنظمة ككل وتتخذ في حالة عدم التأكد.

ب. **قرارات تكتيكية:** هي القرارات الوظيفية التي يتم اتخاذها في مستوى الإدارة الوسطى للوصول بالأنشطة الوظيفية المختلفة في المنظمة كالإنتاج والتسويق و وظيفة الموارد البشرية وغيرها إلى الأداء الأمثل، وتتميز بكونها تتعلق بالأنشطة قصيرة الآجل وتنطوي على درجة مقبولة من التأكد وهي تكون عادة أقل غموضا وتعقد وأقل تكرار مثل اتخاذ القرار يخص اختيار برنامج معلوماتي خاصة بالمحاسبة.

ج. **تشغيلية:** وهي المتعلقة بالتأكد من أن المهام والأنشطة قد تم تنفيذها بكفاءة وفعالية وهي تهدف لتسيير الأمور العادية وحل المشاكل اليومية وهي قرارات كثيرة التكرار مثلا قرار تحديد الكمية اللازمة من المادة الأولية من أجل وضع المخزون في معدل الآمان حساب أجور العمال وتوزيعه وقرار مراقبة جودة المنتج [2].

---

[1] منصور البديوي، **دراسات في الاساليب الكمية واتخاذ القرارات**، (الاسكندية: الدار الجامعية، 2000)، ص48.

[2] نادرة أيوب، **نظرية القرارات الإدارية**، (عمان: دار زهران للنشر التوزيع، 1997)، ص45

3- **تصنيف القرارات حسب النمط القيادي لمتخذها** وتنقسم إلى:

أ- **القرارات الأوتوقراطية** : هذه القرارات يتم اتخاذها من قبل القائد بشكل انفرادي، ويعلنها على مرؤوسيه دون إعطائهم فرصة للمشاركة في اتخاذها، ولا يضع في اعتباره ردة فعل المرؤوسين نحو القرار المتخذ، مما يؤثر سلبا على التنظيم والعاملين فيه.

ب- **القرارات الديمقراطية** : و يتم اتخاذها من خلال إشراك العاملين في المستويات المختلفة من التنظيم، وتتميز هذه القرارات بتقاسم القائد مع مرؤوسيه سلطة اتخاذ القرار، وفعالية القرارات ورشدها،وذلك لأن مشاركة المرؤوسين تساعد على قبولهم للقرار وعدم معارضتها بعد إصدارها[1].

4- تصنيف القرارات وفق للناحية القانونية: تقسم إلى أربعة معايير رئيسية هي:

أ- معيار مدى القرار وعموميته : و يتضمن:

I. القرار التنظيمي المتعلق بالقواعد العلمية الملزمة التي تطبق على عدد غير محدود من الناس.

II. القرار الفردي المتعلق بمخاطبة فرد معين.

ب- **معيار تكوين القرار**: تنقسم القرارات حسب هذا المعيار إلى:

I. قرار بسيط له كيان مستقل واثر قانوني سريع.

II. قرارات مركبة تتالف من عدة مراحل.

ج- **معيار اثر الأفراد على القرار** : و تنقسم إلى:

I. قرارات ملزمة.

II. قرارات غير ملزمة.

د- **معيار قابلية القرار للإلغاء أو التعويض:** وتنقسم إلى:

I. قرارات قابلة للإلغاء والتعويض.

II. قرارات غير قابلة للإلغاء أو التعويض.

5- تصنيف القرارات وفقا لطبيعة القرار: تنقسم القرارات وفق لهذا المعيار إلى:

أ- **القرارات الاساسية والقرارات الروتينية** : تتطلب اجراءات كثيرة قبل اتخاذها وتتخذ لمعالجة المشكلات التي لا تتكرر باستمرار وهي في الغالب قرارات إستراتيجية، أما القرارات الروتينية فتكون

---

[1] ربحي مصطفى احمد، محمد خير ابو زيد، **ضغوط العمل لدى العاملين في المكتبات الحكومية والخاصة**، (عمان: مجلة العلوم التربوية، 2000، المجلد 30، العدد 1)، ص 136.

متكررة باستمرار لمعالجة المشكلات المتكررة.

ب- **القـرارات التنظيميــة والقـرارات الفرديــة :** القـرارات التنظيميـة هـي التـي تتعلـق بعمـل المؤسسـة ونشاطها وتتخذ من قبل المديرمن خلال سلطته الرسمية، اما القرارات الفردية ترتبط بالشخص الذي يتخذها ولا تحمل الصفة الرسمية [1].

ج- **القرارات المبرمجة والقرارات غير المبرمجة:** فالقرارات المبرمجة هي القرارات المخطط لها وتتخذ في المستويات التنفيذية، في حين القرارات غير المبرمجة هي قرارات تتغير حسب تغير الموضوع ومعظمها يتخذ في مستويات الادارة العليا.

6- تصنيف القرارات وفقا للشكل و تصنف وفقا لشكل إصدارها إلى :

أ- **القرارات المكتوبة والقرارات الشفوية :** القرارات المكتوبة تكون في شكل لوائح اوتنظيمات مكتوبة، أما القرارات الشفوية فتكون في صيغة الكلمة المنطوقة.

ب- **القرارات الصريحة والقرارات الضمنية :** القرارات الصريحة يعبر عنها بألفاظ واضحة في حين ان القرارات الضمنية تستنتج من سلوك متخذ القرار [2] .

---

[1] محمد عبدالفتاح حافظ الصيرفي، **القرار الإداري و نظم دعمه،** (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2007) ص ص 15- 16.

[2] سليم بطرس جلدة، **أساليب اتخاذ القرارات الإدارية الفعالة،** (عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2008) ص 87.

المبحث الثاني

خصائص جودة تقارير نظم المعلومات المحاسبية

أولاً: مفهوم جودة تقارير نظم المعلومات المحاسبية

إن تحديد أهداف التقارير المالية هي نقطة البداية في تطبيق منهج فائدة المعلومات المحاسبية، فالأهداف هي القاعدة العامة التي عليها يتم تقييم البدائل المحاسبية، و عليه فانه طالما أن هناك مجال للمفاضلة بين طرق و أساليب القياس و الإفصاح فإنه يجب أن يتم الاختيار المحاسبي بما يتيح أكثر المعلومات فائدة في مجال ترشيد القرارات.

و يقصد بمفاهيم جودة المعلومات تلك الخصائص الرئيسية التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة، كما أن هذه الخصائص سوف تكون ذات فائدة كبيرة لكل من المسؤولين عن وضع المعايير المناسبة و كذلك المسؤولين عن إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج من تطبيق الطرق و الأساليب المحاسبية البديلة [1].

تعمل إدارات الشركات جميعها، ودون استثناء تعمل كوكيل لإدارة أعمال الشركة وذلك بالنيابة عن أصحابها، ولضمان نزاهة تلك الإدارات ظهرت نظرية المحاسبة لتحكم تلك العلاقة بمبادئ محاسبية عديدة تلزم الشركات بتسجيل جميع عملياتها ضمن قواعد وأصول تضمن نزاهة العمل ضمن نظام محاسبي محدد.

تعتبر المعلومات المحاسبية من أهم مقومات اتخاذ القرار وذلك عندما تتوافر فيها معايير جودة المعلومات كالملاءمة والوقتية، والإفصاح الكافي أو الأمثل والأهمية النسبية، وقابلية المعلومات للمقارنة، و حيادية المعلومات وأمانتها، وإمكانية الثقة بها والاعتماد عليها [2].

تعتبر كل من البيانات والمعلومات المحاسبية مكونات أساسية لنظم المعلومات المحاسبية، وغالباً ما تستخدم في الحياة العملية كمصطلحات مترادفة، بقصد الدلالة على معنى واحد رغم الاختلافات

---

[1] يوسف محمود جربوع، **نظرية المحاسبة**، (عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2013)، ص 71

[2] تغريد عدنان ابو الفرج، **مدى ملاءمة المعلومات المحاسبية التي يتطلبها معيار العرض والإفصاح العام لخدمة قرارات الاستثمار في الأسهم في المملكة العربية السعودية**، (السعودية: جامعة الملك عبدالعزيز، رسالة ماجستير غير منشورة، 1999) .

الجوهرية بينهما، ويعتبر مفهوم المعلومات من المفاهيم المثيرة للجدل، إذ أن هناك لبس في التمييز بين البيانات والمعلومات، وإن معيار الاستفادة من قبل المتلقي (المستفيد) هو الأساس، للتمييز بين البيانات والمعلومات، ويعتمد هذا المعيار على خاصيتين أساسيتين للتمييز بينهما وهما:

1- **الإضافة المعرفية** : فإذا أدت البيانات إلى إضافة معرفية لدى الشخص المتلقي تحولت إلى معلومات، وإلا فإنها تبقى في إطار البيانات.

2- **الارتباط** : فالبيانات تعتبر معلومات إذا كانت مرتبطة بحدث معين يتم اتخاذ قرار بشأنه وتؤثر في القرار المتخذ، فهي إما أن تؤدي إلى اتخاذ قرار سليم، وإما أن تؤكد على أن القرار المتخذ سليم، أو تؤدي إلى تغيير القرار أو تعديله [1] .

فالمعلومات هي بيانات عولجت من خلال خطوات ومراحل مرت بها عملية المعالجة لتحويل البيانات إلى معلومات، وهذه الخطوات والمراحل هي: جمع البيانات، وتبويبها، وتصنيفها، وتحليلها وتفسيرها، وتخزينها واسترجاعها، حتى تصبح ذات دلالة مبينة وذات معنى وقيمة، وبالتالي تقودنا إلى اتخاذ القرارات [2] .

غير أن المعلومات المحاسبية تعتبر بيانات عولجت للحصول على مؤشرات ذات معنى، تستخدم كأساس في عملية اتخاذ القرارات والتنبؤ بالمستقبل، ويتعين التوازن في إعداد هذه المعلومات من حيث التفصيل أو الاختصار حتى تكون ذات منفعة لمتخذي القرار [3] .

فتوفير المعلومات المحاسبية ليس هدفاً في حد ذاته، بل من الضرورة أن تكون هذه المعلومات ذات محتوى إعلامي نافع يمكن الاستفادة منه من قبل مستخدمي المعلومات، وإن المنفعة ترتبط بالمعلومات وفائدتها من وجهة نظر معدي التقارير والقوائم، أي أنها تلتصق بالمعلومة [4].

وبالاعتماد على نظرية المحاسبة أخذت عدة مجالس محاسبية متخصصة على عاتقها إصدار المعايير المحاسبية المختلفة التي توجه وتلزم إدارة الشركة بالتقيد بإصداراتها في عملية القياس

---

[1] عبدالرازق قاسم، **نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية**، (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2003)، ص ص 12-13 .

[2] زياد عبد الكريم القاضي و محمد خليل أبوزلطة، ، مرجع سبق ذكره، ص 367 .

[3] احمد حلمي جمعة و عصام فهد العربيد و إياد أحمد الزعبي، مرجع سبق ذكره، 8 .

[4] محي الدين حمزة، **دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق عمان للأوراق المالية دراسة تطبيقية**، (دمشق: مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية،المجلد 23، العدد 1، 2007)، ص 147 .

والاعتراف بالعمليات التجارية التي تقوم عليها، وصولا إلى قوائم مالية يتوفر فيها ما تم الاتفاق على تسميته بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وبذلك يستطيع متخذ القرار الاعتماد على تلك القوائم المالية والتي يجب أن تكون مدققة من طرف خارجي مستقل يشهد بأن إدارة الشركة قامت بالتقيد بجميع معايير المحاسبة المنصوص عليها من قبل المجالس المختصة، توجهت مجالس معايير المحاسبة المتخصصة وعلى رأسها مجلس معايير المحاسبة الدولية، ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي نحو إصدار معايير عديدة تساهم في توفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية [1].

ثانياً: خصائص جودة تقارير نظم اللمعلومات المحاسبية

تحدد مفاهيم جودة تقارير نظم المعلومات المحاسبية الخصائص التى تتسم بها التقارير المحاسبية المفيدة او القواعد الأساسية الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المحاسبية المتوفرة بهذه التقارير، ويؤدى تحديد هذه الخصائص الى مساعدة المسئولين عند وضع المعايير المحاسبية، كما تساعد المسئولين عند إعداد القوائم المالية فى تقييم المعلومات المحاسبية التى تنتج من تطبيق طرق محاسبية بديلة، وعادة ما تكون هذه الخصائص ذات فائدة كبيرة للمسئولين عن إعداد القوائم المالية فى تقييم نوعية المعلومات التى تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة[2].

تولت هيئة معايير المحاسبة المالية (FASB) التابعة للمعهد الامريكى للمحاسبين القانونيين (AICPA) تعريف الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المتوفرة بتقارير نظم المعلومات المحاسبية والتي تنقسم الى خصائص أساسية وخصائص ثانوية فالخصائص الأساسية تتمثل فى التالي[3] :

1- **خاصية الملاءمة :** تعتبر من أهم الخصائص التى يجب توافرها فى المعلومات المحاسبية ويقصد بالملاءمة وجود علاقة وثيقة بين المعلومات المستمدة من المحاسبة المالية والأغراض

---

[1]) ظاهر شاهر القشي، **مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الأمان والتوكيدية والموثوقية في ظل التجارة الإلكترونية**، (عمان: جامعة عمان العربية للدراسات العليا، رسالة دكتوراة غير منشورة، 2003)، ص 45.

[2] بوعشة مبارك وهبة بوشيشة، **دور جودة امن المعلومات المحاسبية فى إدارة الازمة المالية الحالية**، استمارة المشاركة فى المؤتمر العلمي الدولي السابع، تداعيات الازمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال (التحديات، الفرص، الأفاق)، الزرقاء - عمان: للفترة 3 - 5 نوفمبر 2009م)، ص 3.

[3] ماجد الشرايرى ومجدى رزيقات، دور **نظم المحاسبة الالكترونية فى زيادة كفاية المعلومات واثرها على فاعلية قرارات المستخدمين**،المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة،كلية التجارة، جامعة عين شمس القاهرة،(العدد الثاني، ابريل، 2008م)، ص ص 14 - 20.

التي تعد من اجلها. أي هى قدرة المعلومات على إحداث تغيير فى اتجاه قرار مستخدم معين، وتشتمل خاصية الملاءمة على الخصائص الفرعية التالية:

أ. **التوقيت المناسب:** ويقصد بها توفير المعلومات فى حينها قبل ان تفقد منفعتها او قدرتها على التأثير فى عملية اتخاذ القرار، إذ انه لا قيمة للمعلومات ما لم تصل الى مستخدميها فى الوقت المناسب لتمكنه من اتخاذ القرار السليم لان عملية اتخاذ القرار محددة بفترة زمنية معينة.

ب. **القدرة على التنبؤ بالمستقبل :** هى خاصية تساعد المستخدمين على زيادة احتمال تصحيح تنبؤات نتائج أحداث ماضية او أحداث حاضرة.ومن المعلوم ان المديرون يتخذون قراراتهم فى ظل ظروف المنافسة وعدم التأكد وفى إطار البيئة المحيطة مما يستوجب توفير معلومات حاسبية تساهم فى مساعدتهم على التنبؤ الصادق وتقليل درجة المخاطرة كما تساهم هذه المعلومات فى إعداد الخطط ورسم السياسات المستقبلية.

ج. **التغذية المرتجعة :** التغذية المرتجعة دورا هاما فى تعزيز او تصحيح توقعات سابقة، أي إنها تساعد مستخدم المعلومات فى تقييم مدى صحة توقعاته السابقة، وبالتالي تقييم نتائج القرارات التى بنيت على هذه التوقعات .

2- **خاصية الإعتمادية :** هى خاصية المعلومات فى التأكيد بان المعلومات خالية من الأخطاء والتحيز بدرجة معقولة وإنها تمثل بصدق ما تزعم تمثيله، وتشتمل خاصية الاعتمادية على الخصائص الفرعية التالية:

أ- **الصدق فى التعبير :** ويعنى ان تكون المعلومات معبرة بصدق وأمانة عن الحقائق والأحداث المالية الممثلة لها وان يتوفر التوافق بين القيم والأرقام المحاسبية وتفصيلها مع الأحداث الاقتصادية والمالية التى يتم قياسها والتقرير حولها.

ب- **القابلية للتحقيق :** يقصد بهذا المفهوم وجود اتفاق او وجود درجة عالية من الاتفاق بين القائمين بالقياس المحاسبي الذين يستخدمون نفس طرق القياس بأنهم يتوصلون الى نفس النتائج، فاذا وصلت أطراف خارجية الى نتائج مختلفة فهذا دليل على ان معلومات القوائم المالية غير قابلة للتحقيق وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليها.

ج- **الحياد وعدم التحيز :** انه ميل للقياس بان يحدث ما يعبر عنه على جانب أكثر من جانب أخر بدلا من ان يكون الحدوث متساوي الاحتمال على كل الجانبين وهكذا فان الخلو من التحيز يمثل قدرة إجراء قياس على تقديم وصف دقيق لخاصية معينة تظهر موثوقية المعلومات المحاسبية

عندما يتمكن المستخدمون من الاعتماد عليها في اظهار الظروف الاقتصادية والاحداث الخاصة بالمنشاة[1].

وتتمثل الخصائص الثانوية في التالي :

1. **القابلية للمقارنة :** تعني القابلية للمقارنة أن يكون بالامكان مقارنة المعلومات المحاسبية لذات المنشأة وربما لعنصر أو أكثر من عناصر القوائم المالية عبر عدد من الفترات المحاسبية وكذلك إمكانية مقارنة هذه المعلومات مع منشأة مماثلة في نفس الصناعة من جهة أخرى، ويعتمد مستخدمو المعلومات المحاسبية هذه المقارنة للحكم على المركز المالي للمنشأة والأداء الاقتصادي للمنشأة وهيكل تمويلها ومن ثم يمكن اتخاذ قرارات هامة مثل قرارات تقييم البدائل الاستثمارية المتاحة والممكنة وتحديد اتجاهات مؤشرات الأداء مثل الربحية[2] . وحتى تكون المعلومات المحاسبية قابلة للمقارنة فانه يجب أن تتوافر الشروط التالية[3]:

أ. سهولة العرض بحيث يسهل إجراء تقسيم تلك المعلومات إلى مجموعات متجانسة واجتراء عمليات التحليل والمقارنة عليها.

ب. الثبات في قياس وعرض المعلومات من فترة زمنية لأخرى.

2. **الاتساق أو الثبات :** يقصد به الثبات في تطبيق الأساليب والقواعد المحاسبية من فترة إلى أخرى وبالتالي تتحقق إمكانية المقارنة بين نتائج الوحدة على مر الفترات المحاسبية وقد تفرض بعض المتغيرات البيئية على الوحدة الاقتصادية تغيير بعض الأساليب والقواعد المحاسبية التي تستخدمها وفي مثل هذه من الضروري الإفصاح عن أي تغيير وبيان أثره على الدخل في الفترة المحاسبية التي تم فيها [4].

ثالثاً: معايير جودة تقارير نظم المعلومات المحاسبية

أن المعلومات المحاسبية هي التي يتم إعدادها أو إنتاجها لتصبح في شكل أكثر نفعاً لمتخذ القرار

---

[1] كمال الدين الدهراوي، **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار**، (الاسكندرية: الدار الجامعية، 2001) ص 94 .

[2] عبدالوهاب نصر علي، **مبادئ المحاسبة المالية وفقا لمعايير المحاسبة**، (الاسكندرية: الدار الجامعية، 2003) ص 44 .

[3] ابراهيم احمد الصعيدي، سعيد محمد جبر، **مبادئ نظم المعلومات المحاسبية**، (القاهرة: كلية التجارة جامعة عين شمس، 2000) ص 95 .

[4] وصفي عبدالفتاح ابوالمكارم، **دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية**، (الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2004) ص 33 .

وذلك لقيمتها في صنع القرار الحالي، أو للاستخدام المستقبلي، ولكي تكون المعلومات ذا فائدة لمتخذ القرار لابد أن تكون على مستوى من الجودة، وعلى الرغم من أنه لا يوجد تعريف محدد لجودة المعلومات وذلك لاختلافه تبعاً لاختلاف وجهات النظر وأهداف منتجي ومستخدمي المعلومات، إلا أنه يمكن تحديد معايير عامة لقياس جودة المعلومات على النحو التالي[1]:

1- الدقة كمقياس لجودة تقارير نظم المعلومات المحاسبية

يمكن التعبير عن جودة المعلومات بدرجة الدقة التي تتصف بها المعلومات، أي بدرجة تمثيل المعلومات لكل من الماضي والحاضر والمستقبل، ولا شك أنه كلما زادت دقة المعلومات زادت جودتها، وزادت قيمتها في التعبير عن الحقائق التاريخية أو عن التوقعات المستقبلية، وبالرغم من أهمية هذا المقياس في التعبير عن جودة المعلومات فإنه لا يمكن تحقيقه وذلك لكون المعلومات التي يبنى عليه القرار تنطوي على المستقبل، وبالتالي فهي على درجة من التيقن وعدم التأكد، لذا غالباً ما يتم التضحية بالدقة عند توفير معلومات ملاءمة لاتخاذ القرارات.

2- المنفعة كمقياس لجودة تقارير نظم المعلومات المحاسبية

وتتمثل المنفعة في عنصرين هما صحة المعلومة وسهولة استخدامها ويمكن أن تأخذ المنفعة أحد الصور الآتية :

أ- **المنفعة الشكلية** : وتعني أنه كلما تطابق شكل ومحتوى المعلومات مع متطلبات متخذ القرار كلما كانت قيمة هذه المعلومات عالية.

ب- **المنفعة الزمنية** : وتعني ارتفاع قيمة المعلومات كلما أمكن الحصول عليها بسهولة ومن ثم فإن الاتصال المباشر بالحاسب الآلي مثلاً يعظم كلاً من المنفعة الزمنية والمكانية للمعلومات.

ج- **المنفعة التقييمية والتصحيحية** : وتعني ارتفاع قدرة المعلومات على تقييم نتائج تنفيذ القرارات، وكذلك قدرتها على تصحيح انحرافات هذه النتائج.

3- الفاعلية كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية

الفاعلية هي مدى تحقيق المنشأة لأهدافها من خلال موارد محددة، وعلى ذلك فإن يمكن تعريف جودة المعلومات من زاوية الفاعلية بأنها : مدى تحقيق المعلومات لأهداف المنشأة أو متخذ القرار

---

[1] مؤيد محمد الفضل وعبد الناصر ابراهيم نور، **المحاسبة الادارية**، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2002)، ص ص 305- 306.

من خلال استخدام موارد محدودة، ومن ثم فإن فاعلية المعلومات هي مقياس لجودة المعلومات.

4- التنبؤ كمقياس لجودة تقارير نظم المعلومات المحاسبية

يقصد بالتنبؤ أنه : الوسيلة التي يمكن بها استعمال معلومات الماضي والحاضر في توقع أحداث ونتائج المستقبل، وأن هذه التوقعات تستخدم في التخطيط واتخاذ القرارات، ومن المؤكد أن جودة المعلومات إنما تتمثل في مقدرتها التنبؤية وتخفيض حالة عدم التأكد وذلك عند استخدامها كمدخلات لنماذج التنبؤ.

5- الكفاءة كمقياس لجودة تقارير نظم المعلومات المحاسبية

يقصد بالكفاءة تحقيق أهداف المنشأة بأقل استخدام ممكن للموارد، فالكفاءة تقاس بمدى توفير الموارد المادية والبشرية عند القيام بالعمليات والنشاطات اللازمة لتحقيق الأهداف مقارنة بالمخرجات أو النتائج التي يتم تحقيقها.

ويرى الباحث ان هذه المعايير العامة لقياس جودة تقارير نظم المعلومات المحاسبية لها اهميتها في المساعدة على تقييم مدى جودة المعلومات المقدمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة.

لقد تزايدت أهمية المعلومات في المنشاة إلى حد أنها بدأت تعتبر أحد الموارد التنظيمية الهامة في المنظمة بل أصبحت تفوق جميع الموارد الأخرى في أهميتها، فهي التي تمكن المنظمة من تحقيق أهدافها بواسطة الاستخدام الكفء للموارد النادرة . إن الحاجة للمعلومات تظهر في جميع مجالات العمل البشري فهي أساس صناعة المعرفة، كما تعد المعلومات مورداً قومياً ومصدراً هاماً للقوة السياسية والاقتصادية وان الأفراد الذين، يمتلكون المعلومات يكونوا أقدر من غيرهم على إتخاذ قراراتهم وتسيير وظائف منشأتهم. وتعد المعلومات بمثابة شريان التنظيم والتي يكون لها تأثير في الاتصال بين المستويات التنظيمية كما أنها الأساس الذي تعتمد عليه الإدارة في اتخاذ قراراتها[1].

ولهذا فإن إدارة الوحدات الاقتصادية أصبحت تعتمد اعتماداً كليا على المعلومات الكمية والمالية المتعلقة بجوانب النشاط المتعددة داخل الوحدة وخارجها لتتمكن من القيام بوظيفتها الرئيسية وهي الاستثمار الأمثل لما تحت يدها من موارد مادية وبشرية. حيث أن الإدارة لا تستطيع القيام بوظائفها من غير بيانات تعتمد عليها في تحديد استراتيجياتها، وفي وضع هذه الإستراتيجيات موضع التنفيذ[2].

---

[1] طلعت اسعد عبد الحميد، حاتم سعد قابيل،عبد الحكيم ربيع نجم، **مقدمة في نظم المعلومات الإدارية**، (القاهرة، مكتب عين شمس، 1992)،ص 79.

[2] منير محمود سالم، **المحاسبة الإدارية**، (القاهرة، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، 1980)، ص 8 .

إن ازدياد أهمية المعلومات وحاجة الإدارة إليها على جميع المستويات في العصرالحديث يعود إلى العوامل التالية [1]:

1- كبر حجم المشروع وتعدد أوجه نشاطه أدى إلى ازدياد حاجة الإدارة إلى المعلومات لتأدية وظائفها.

2- زيادة تعدد التكنولوجيا والآلات المستخدمة في المنظمة أدى إلى زيادة أهمية المعلومات بالنسبة للإدارة وذلك للوقوف على حالة المشروع ومدى تقدمه .

3- تقدم وسائل النقل والموصلات السلكية واللاسلكية أدي إلى ضغوط على الإدارة لاتخاذ قرارات بالسرعة الملاءمة ومن ثم احتياجها إلى معلومات بصورة سريعة لترشيد قراراتها.

رابعاً: القيود على خصائص جودة المعلومات المحاسبية

هناك عدد من القيود التي يجب أخذها في الاعتبار عند توفير معلومات محاسبية تتصف بالخصائص النوعية التي تجعلها مفيدة لمتخذي القرارات وهي:

1- **الأهمية النسبية للمعلومة** : تعتبر الأهمية النسبية أحد المفاهيم الهامة وتتضح أهمية هذا المفهوم من عبارة مجلس معايير المحاسبة المالية والتي ومؤداها أنه ليس مطلوبا تطبيق قائمة المعايير على البنود غير الهامة نسبيا، ونظريا إن البند يعتبر هاما نسبيا إذا كان من المحتمل أن يكون له تأثير على قرارات المستخدمين، ولكن عمليا لمفهوم الأهمية النسبية يتطلب استخدام التقدير الشخصي للمحاسب عند تحديد ما يعتبر هام نسبيا وما يعتبر غير هام نسبيا ويعتمد قرار المحاسب في هذا الصدد على قيمة البند فإذا كانت قيمته مرتفعة يعتبر هاما نسبيا بينما إذا كانت منخفضة فانه غير هاما نسبيا.

2- **التوقيت المناسب** : يجب أن تقدم المعلومات في الوقت المناسب، ورغم أن عرض القوائم المالية بعد انتهاء السنة المالية إلا أن عرض قوائم مالية ربع سنوية يؤدي إلى استخدام هذا العرض للوصول إلى توقعات سريعة وبالتالي يستطيع اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب[2] .

3- **العلاقة بين تكلفة المعلومة والمنفعة المتوقعة منها** : إن إعداد المعلومات المحاسبية عملية لا تخلو من التكلفة فانه يجب على منتجي المعلومات المحاسبية أن يأخذوا في الاعتبار ما إذا

---

[1] احمد توفيق جمعة، رفعت محمد جاب الله، **نظم المعلومات المحاسبية بين النظرية والتطبيق**، (القاهرة، دار الكتاب الجامعي للنشر والتوزيع، 1986)، ص 10.

[2] احمد نور واحمد بسيوني شحاتة، **المحاسبة المالية لقياس الاتصال المحاسبي**، (الاسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، 1992) ص 65 .

كانت المنفعة المتوقعة من إعداد المعلومات والإفصاح عنها تزيد عن تكلفة هذا الإعداد ويجب أن تزيد المنفعة المتوقعة من المعلومات عن تكلفتها حتى يتم إنتاج المعلومات. ونظرا لان المعلومات المحاسبية سلعة عامة وبالتالي فان المنفعة المترتبة عليها ليست دائما قابلة للقياس، وكذلك تكلفتها تشتمل العديد من العناصر مثل تكلفة إنتاج المعلومات وتكلفة المراجعة وتكلفة الدعاوى القضائية وتكلفة الإفصاح بالنسبة للمنافسين ويجب أن يلاحظ أنه على الرغم من أن المنفعة قد تتحقق لكل من منتج المعلومات ومستخدميها إلا أن صعوبة قياس هذه المنفعة كميا يجعل تحليل التكلفة والمنفعة من الأمور التي تثير الكثير من الجدل في مجال المحاسبة [1] .

4- **التحفظ عند إجراء القياس والتقويم المحاسبي :** ويعني التحفظ إتباع درجة من الحرص عند ممارسة الأحكام المطلوبة لإجراء التقديرات اللازمة في ظل ظروف عدم التأكد لدرجة أن الأصول أو الدخل لا يقرر عنهما بأكثر من اللازم والالتزامات أو المصروفات لا يقرر عنهما بأقل من اللازم. مع ذلك فممارسة التحفظ لا تسمح على سبيل المثال بخلق احتياطات سرية أو مخصصات أكثر من اللازم لأن القوائم المالية سوف لا تكون محايدة وبالتالي لا تتوافر فيها خاصية إمكانية الاعتماد عليها، ويعتبر التحفظ من القيود التقليدية التي يخضع لها المحاسب و وفقا لهذا القيد يجب أن يكون المحاسب أكثر حيطة وحذر عند قياس نتيجة الأعمال وتقويم عناصر المركز المالي، وعادة يكون للتحفظ أهمية كبيرة عندما تنطوي الأمور على تقديرات وأحكام شخصية وفي مثل هذه الحالات يجب أن تعتمد تقديرات المحاسب على المنطق السليم وأن يختار الأساليب المحاسبية التي تؤدي إلى اظهار الحقائق ويعني هذا القيد من ناحية أخرى أنه إذا كانت هناك خسارة متوقعة يجب أن تؤخذ في الاعتبار، ويقضي هذا المفهوم بمراعاة الحيطة والحذر لضمان عدم المبالغة في الأرباح أو في تحسين المركز المالي ومن البديهي أنه لا يجب المغالاة في الحيطة والحذر، فلا يجب تعمد تخفيض الدخل أو التأثير على المركز المالي بطريقة تؤدي إلى سوء الفهم أو التأثير السلبي على مستخدمي المعلومات المحاسبية. ومن الأمثلة العملية لمفهوم التحفظ في المحاسبة: تقييم المخزون السلعي بالقيمة الأقل من التكلفة أو سعر السوق.

---

[1] محمد سمير الصبان، اسماعيل ابراهيم جمعة، **القياس والافصاح المحاسبي**، (الاسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، 1995) ص 102 .

5- الاستجابة للأعراف السائدة في مجال الممارسة في بعض المجالات المتخصصة

قد يكون من الصعوبة تطبيق بعض المبادئ المحاسبية المتعارف عليها في بعض المجالات بسبب طبيعتها الخاصة ومن الأمثلة الشائعة في هذا الصدد ما يتبع في البنوك حيث تقوم استثمارات في الأوراق المالية (الأسهم والسندات) وفقا لقيمتها التجارية (أي سعر البيع المطبق في السوق) في نهاية الفترة المحاسبية، ويعد ذلك خروجا على مبدأ التكلفة التاريخية، وخروجها على مبدأ الاعتراف بالإيرادات عند البيع[1].

خامساً: العوامل المؤثرة في جودة تقارير نظم المعلومات المحاسبية

إضافة إلى القيود التي تجابه التطبيق العملي للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية السالفة الذكر، هناك من العوامل أيضا ما من شأنه أن يؤثر على جودة المعلومات المحاسبية، هذه العوامل تقسم إلى ثلاثة أنواع، عوامل تتعلق ببيئة العمل أو النشاط المحاسبي، وعوامل تتعلق بالمعلومات المحاسبية في حد ذاتها، إضافة إلى تقارير المراجعة الخارجية.

تتأثر جودة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية المستخرجة من نظم المعلومات المحاسبية بعدة عوامل يمكن تلخيصها في:

1- **العوامل المتعلقة بالبيئة المحاسبة** : إن للظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تعيش فيها المؤسسة تأثير على جودة المعلومات المحاسبية التي يجب تقديمها ومقدار الاستفادة منها، حيث تختلف المعلومات المحاسبية التي يتم عرضها في التقارير المالية المنشورة في دولة أخرى[2].حيث أن النظم المحاسبية في ظل تلك البيئات (الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والقانونية) وغيرها من الجوانب المستمرة في تغيرها في البلدان المختلفة بمرور الزمن فانها بدورها تعمل في ظل بيئة متغيرة وأن البيئة الاقتصادية والاجتماعية على وجه الخصوص لها تأثير كبير على الهياكل والعمليات المحاسبية وأن تلك البيئة تتكون من أنشطة متبادلة التأثير من حيث تداخل العلاقات بين الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الكلي[3] .

---

[1] محمد محمود عبد ربه محمد، **طريقك إلى البورصة : مخاطر الاعتماد على البيانات المحاسبية عند تقييمك للاستثمارات في سوق الأوراق المالية**، (الاسكندرية : الدار الجامعية، 2000) ص ص 141-142 .

[2] ناصر محمد علي المجهلي، **خصائص المعلومات واثرها في اتخاذ القرارات : دراسة حالة مؤسسة اقتصادية**، (الجزائر: جامعة بانتة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، دراسة ماجستير غير منشورة، 2008)، ص 64 .

[3] امين السيد لطفي، **نظرية المحاسبة : منظور التوافق الدولي**، (الاسكندرية: الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2005)، ص 15.

وعلى هذا الأساس يمكن تقسيم العوامل المتعلقة بالبيئة المحاسبية إلى: اقتصادية، وسياسة، قانونية،اجتماعية، وثقافية كما يلي :

أ- **العوامل الاقتصادية** : يجب أن يكون لكل القرارات المرتبطة بالسياسات المحاسبية نتائج اقتصادية، وإذا لم تترتب مثل تلك النتائج فلن يكون هناك سبب لأي من هذه القرارات، وتنتهي النتائج المرغوبة في تحسين المعلومات المتاحة للمستثمرين وللمستخدمين الآخرين للمعلومات وتكون النتيجة اتخاذ قرارات اقتصادية صحيحة وتخفيض التكاليف التي يتحملها مستخدمو المعلومات لجمع المعلومات [1]، وتختلف نوعية المعلومات التي تقدمها التقارير المالية باختلاف النظام الاقتصادي السائد، ففي ظل المجتمعات ذات الاقتصاد الرأسمالي مثلا تحظى التقارير المالية بأهمية كبيرة إذ يتم التركيز على ضرورة توافر المعلومات الملاءمة لاحتياجات المستخدمين لاتخاذ القرارات الاقتصادية بينما نجد في الاقتصاد الاشتراكي يتم التركيز على المعلومات المحاسبية الموجهة للتخطيط في الدولة ولغرض أحكام المراقبة المركزية، ولما كانت الاحداث الاقتصادية هي المادة الاولية التي يقوم المحاسب بتسجيلها وتحليلها فان من من الاهمية بمكان تبيان طبيعة تلك الاحداث الاقتصادية التي تؤثر بصورة او باخرى في الظروف الاقتصادية للمنشاة [2]. كما يعتبر التضخم من أهم العوامل الاقتصادية التي تؤثر على خصائص المعلومات المحاسبية، حيث يترتب على تزايد معدلات التضخم عدم ملاءمة المعلومات المحاسبية التي تعد وفقا لأساس التكلفة التاريخية، لذلك كان من الضروري تطوير البدائل المحاسبية الأخرى لأغراض القياس والإفصاح المحاسبي التي تأخذ بعين الاعتبار التغيرات في الأسعار [3].

ب- **العوامل السياسية** : للعوامل السياسية المحيطة بالبيئة المحاسبية تاثير كبير على الهياكل والعمليات المحاسبية لانها تحدد الاحتياجات من المعلومات المحاسبية لمستخدمي التقارير المالية التي تتلائم مع الاوضاع السياسية لكل بلد من البلدان التي تغلب عليها وجهة نظر فئة معينة من المستخدمين في انتاج وتوزيع المعلومات،وتقع على المنشاة مسئولية تحقيق هذه الاحتياجات بحيث

---

[1] دونالد كيسو وجيري ويجانت، **المحاسبة المتوسطة**، (الرياض: دار المريخ للنشر، ترجمة احمد حامد حجاج، 1995)، ص 215 .

(2) حسين القاضي ومامون حمدان، مرجع سبق ذكره ص 155.

(3) ناصر محمد علي المجهلي، مرجع سبق ذكره، ص 65 .

يتم القضاء على التعارض مابين ماهو مطلوب وما يمكن توفيره من معلومات[1].

وقد تنظر الجهات الحكومية إلى السياسة المحاسبية من حيث مدى توافقها مع الأهداف القومية أو مع الأهداف المعنية لهذه الجهات، وهذا هو سبب التدخل السياسي في إعداد السياسات والإجراءات المحاسبية. كما أن إعداد السياسة المحاسبية لا يختلف جوهريا عن السياسات الخاصة بإعداد الإحصائيات الاقتصادية، وهو بالدرجة الأولى عملا فنيا، ويجب التركيز أولا على الحصول على دقة العرض والإفصاح عن المعلومات الملاءمة ويجب أن تتم محاولة صادقة لتحقيق الحياد فيما يتعلق بالنتائج الاقتصادية [2].

ج- **العوامل القانونية:** تتمثل العوامل القانونية أساسا في مجموعة الأنظمة والقواعد القانونية، التي تؤثر بشكل مباشرة وغير مباشر على مهنة المحاسبة والرقابة والإشراف على ممارستها خصوصا مع ظهور الشركات المساهمة التي تتميز بانفصال الملكية عن الإدارة مما أدى خضوعها إلى التشريعات القانونية والضريبية منذ بدء تكوينها حتى تصفيتها وهذا ينعكس على الكيفية التي تعد بها المعلومات وكيفية عرضها في التقارير المالية وذلك بهدف إضافة نوع من الثقة لمستخدمي المعلومات، ويمكن القول أن القواعد الملزمة بتوفير المعلومات المالية التي يجب إعدادها وتقديمها هي أحد العوامل القانونية التي تتأثر بها الخصائص النوعية للمعلومات [3]. فالممارسة المحاسبية تتأثر سواء في منهجيتها أو تطبيقاتها المحاسبية بشدة بالمنظمات المرتبطة بقوانين الشركات والتشريعات القانونية والضريبية والمقاييس التنظيمية الأخرى. ولاشك أن تلك التشريعات القانونية قد زادت من إمكانية مقارنة ومنفعة تلك المعلومات المحاسبية[4].

د- **العوامل الاجتماعية:** تتأثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ببعض القيم الاجتماعية مثل اتجاه المجتمع نحو الاهتمام بالسرية في القوائم المالية والوقت...إلخ، فالتوجه نحو السرية يؤثر على عملية تجميع ونشر المعلومات المحاسبية، أما قيمة الوقت فنجد أن الدولة التي تعطي قيمة أعلى للوقت تهتم بقائمة الدخل، وتعد البيانات المالية خلال فترات مالية متقاربة، ربع سنوية مثلا،

---

(1) يوسف محمود جربوع، **نظرية المحاسبة**، مرجع سبق ذكره، ص42.

[2] الدون هندركسن، **النظرية المحاسبية**، (الاسكندرية: المكتبة الجامعية الجديثة، ترجمة كمال خليفة ابوزيد، 2005)، ص ص 225- 226 .

[3] محمود ابراهيم عبدالسلام تركي، **تحليل التقارير المالية**، (الرياض: عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، 1993)، ص 28 .

[4] امين السيد لطفي، مرجع سبق ذكره، ص 18 .

والعكس بالنسبة للدول التي لا تعطي للوقت أهمية تهتم بقائمة المركز المالي فقط[1]. وتعتبر المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية أحدث مراحل التطوير المحاسبي والتي تتطلب نموذجا محاسبيا مبنيا على أسس من القيم الاجتماعية السائدة في الزمان والمكان ويتطلب نموذج المحاسبة الاجتماعية التوسع في القياس المحاسبي بحيث يمتد ليشمل الآثار الخارجية لتصرفات الوحدة الاقتصادية وتتمثل هذه الآثار الخارجية فيما يعرف بالتكلفة الاجتماعية أو العائد الاجتماعي [2].

هـ- **العوامل الثقافية :** الجدير بالذكر أنه كلما تغير المستوى الثقافي لأي بلد كلما تغير أيضا هيكل نظم العمليات المحاسبية، ومن أهم هذه العوامل الثقافية المستوى التعليمي و وضع المنظمات المهنية، إذ يعد المستوى التعليمي أحد العوامل البيئية التي تؤثر في الممارسة المحاسبية والتدقيق بشكل عام والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في التقارير المالية بشكل خاص، فالبلدان التي تعاني من تدني المستوى التعليمي فيها يصبح من الصعب على الأغلبية من الناس فهم واستيعاب محتويات التقارير المالية واستخدامها في اتخاذ القرارات المختلفة، وعلى العكس في البلدان التي تحظى بمستوى تعليمي أفضل وكذلك بالنسبة لوضع المنظمات المهنية ففي الدول التي لها السبق في إنشاء اتحادات وجمعيات مهنية تتولى تطوير وتنظيم الممارسة المحاسبية فيها، تولي هذه المنظمات اهتماما متزايد في الوقت الحاضر ونجد أن هذه المنظمات تلعب دورا كبيرا في التاثير على جودة المعلومات المقدمة من خلال التقارير المالية [3].

2- **العوامل المتعلقة بالمعلومات المحاسبية:** في وقتنا الحاضر يعتبر الحاسوب، من أهم الوسائل المستعملة والمساعدة على إنتاج معلومات محاسبية تتميز بالجودة وخاصة من حيث دقتها وسرعة إنتاجها، وبأقل تكلفة وفي وقت قصير، لهذا يعتبر استخدام هذا النوع من الأجهزة من العوامل المساعدة على التحسين في جودة المعلومات المحاسبية، وعلى العموم، ولاختبار نوعية المعلومات المحاسبية فإنه من الممكن التركيز على الجوانب التالية[4]:

أ- **التصوير والتمثيل:** وهو ما يقصد به ملاءمة الواقع مع شكل المعلومة ومستخدميها وأن يكون تمثيل الواقع مفهوما لمستعمليه.

---

(1) ناصر محمد علي المجهلي، مرجع سبق ذكره، ص 67 .
(2) عباس مهدي الشيرازي، مرجع سبق ذكره، ص ص 27 – 28 .
(3) ناصر محمد علي المجهلي، مرجع سبق ذكره، ص 69 .
(4) عائشة طاسيني، **التقييم المالي للمؤسسة في ظل عدم التماثل المعلوماتي**، (الجزائر: جامعة فرحات عباس – سطيف كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة 2005)، ص 72 .

ب- **التأكد** : يفترض أن تعكس الأرقام المعطاة كمعلومة صورة موضوعية للواقع، حيث ينبغي أن يؤدي اعداد آخر لنفس النتيجة.

ج- **سرعة الحصول على المعلومة** : باستعمال قاعدة بيانات متاحة لقرائها فأنه تكون الإجابة عن تساؤل ما بسرعة بعد صياغته، بتعبير آخر المعلومة المخزنة يمكن الوصول إليها عند الحاجة .

د- **التحديد** : المعلومات المحددة بدقة هي تلك المعلومات التي تعطي تفاصيل أكثر.

هـ- كمال المعلومة وتمامها : يعني الحصول على صورة شاملة لكافة المعلومات الضرورية.

و- **الملاءمة** : تهدف المعلومات لاتخاذ القرار أو القيام بنشاط ما، وتعتبر الملاءمة للمعلومة المفصح عنها عنصرا أساسيا ومعيارا في المحاسبة تعد وفقه المعلومات على أساس منفعتها، وربطها بالنشاطات التي تتعلق بها أو النتائج المنتظر الحصول عليها، ويقترن مفهوم الملاءمة أساسا بالمصداقية والصورة الوافية للمعلومات التي يتطلبها مستخدموها.

3- **تقارير المراجعة الخارجية**[1]: يعتبر تقرير مدقق الحسابات الركيزة الاساسية في جودة المعلومات المحاسبية للتقارير المالية من خلال مراجعة التقارير المالية المنشورة، واطفاء الثقة في المعلومات الواردة بها، والتحقق من ان اعداد وعرض المعلومات المالية قد تم وفقا لمعايير المحاسبة المعتمدة وكذلك متطلبات القوانين المعمول بها.

وعند النظر الى مضمون معايير التدقيق الدولية يلاحظ انها تتطلب من المدقق ان يفصح في تقريره ما اذا كانت المعلومات الواردة في التقارير المالية تتفق مع المعاييرالمحاسبة المتعارف عليها ام لا . كما تتطلب معايير المراجعة كذلك تحقق المدقق من ثبات الشركة في تطبيق المبادئ المحاسبية من فترة لاخرى.

---

[1] محمد فداءالدين عبدالمعطي بهجت، **الافصاح في القوائم المالية و موقف المراجع الخارجي منه : دراسة تطبيقية للقوائم المالية و التقارير السنوية للشركات المساهمة السعودية**، (جدة: مركز النشر العالمي، 1986) ص 39 .

المبحث الثالث

دور تقارير نظم المعلومات المحاسبية في تقديم المعلومات اللازمة لإتخاذ القرارات الإستثمارية

أولا: تعريف الإستثمار

عرف الاستثمار بانه : توظيف الأموال في المشاريع الإقتصادية، الإجتماعية و الثقافية بهدف تحقيق تراكم رأسمال جديد و رفع القدرة الإنتاجية، أو تجديد و تعويض رأسمال قديم [1] .

وقد عرف ايضا بانه : هو التعامل بالأموال للحصول على الأرباح، و ذلك بالتخلي عنها في لحظة زمنية معينة و لفترة زمنية محددة بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوض عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة، و تعوض عن عامل المخاطرة المرافق للمستقبل [2] . وعرف الاستثمار ايضا بانه : هو التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة زمنية معينة و لفترة من الزمن بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوض عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة و كذلك عن النقص المتوقع في قيمتها الشرائية بفعل عامل التضخم و ذلك مع توفير عائد معقول، مقابل تحمل عنصر المخاطرة الذي يتمثل في احتمال عدم تحقق هذه التدفقات.

ويرى الباحث ان الاستثمار يعني توظيف الاموال الفائضة في المشاريع المختلفة بهدف خلق انتاج جديد او زيادة انتاج موجود ومن ثم ارباح تودي الى زيادة راس المال الاساسي.

ثانياً: أهمية الإستثمار

تتلخص اهمية الاستثمار في مجموعة من العوامل اهمها[3]:

1- زيادة الانتاج والانتاجية مما يودي الى زيادة الدخل القومي وارتفاع متوسط نصيب الفرد منه وبالتالي تحسين مستوى معيشة الفرد.

2- توفير الخدمات للافراد والمستثمرين وتوفير فرص العمل وتقليل نسب البطالة في التخصصات

---

[1] قاسم نايف علوان، **إدارة الإستثمار بين النظرية و التطبيق**، (عمان: دار الثقافة للنشر و التوزيع، 2009)،ص 29 .

[2] طاهر حيدر حردان، **أساسيات الإستثمار**، (عمان: دار المستقبل للنشر والتوزيع، 2009)، ص ص 13-14 .

[3] ماجد احمد عطا الله، **ادارة الاستثمار**، (عمان، دار اسامة للنشر والتوزيع، 2011)، ص 13 .

المختلفة من الفنيين والاداريين والعمالة الماهرة.

3- زيادة معدلات التكوين الراسمالي للدولة.

4- انتاج السلع والخدمات التي تشبع حاجات الافراد وتصدير الفائض مما يوفر العملات الاجنبية.

ويرى الباحث ان اهمية الاستثمار تتمثل في ان المستثمر يستطيع حماية ثروته من المخاطر المختلفة، زيادة رأس المال المستثمر و تنميته من خلال زيادة الأرباح المتحققة من عمليات الإستثمار المختلة، زيادة الناتج المحلي او القومي للبلاد، خلق فرص عمل و تقليل نسبة البطالة، و دعم عملية التنمية الإقتصادية و الميزان التجاري.

ثالثاً: أهداف الإستثمار

لقد تطورات اهداف الاستثمار في ضوء التطور الذي حصل في الفكر المالي والنظرية المالية اذ اصبح الهدف الاساسي من الاستثمار في هذا العصر تعظيم ثروة المستثمر ويقع ضمن ذلك تحقيق الارباح الذي يعد هدف تقليدي للمستثمر اي تحقيق اكبر عائد باقل درجة من المخاطر، زيادة الى ذلك يهدف الى انعاش الاقتصاد وزيادة الرفاهية [1]، بالاضافة الى المحافظة على قيمة الموجودات من خلال التنويع في مجالات استثماره مع مرور الزمن بحكم ارتفاع الاسعار وتقلبها، وتامين الحاجات المتوقعة وتوفير السيولة لمواجهة تلك الحاجة [2] .

ويرى الباحث ان اهداف الاستثمار يمكن ان تتلخص في التالي :

1- تحقيق عائد للمستثمر يساعده على الاستمرار في مشروعه.

2- العمل على على زيادة العائد المحقق من العمليات الاستثمارية و تنمية راس المال.

3- المحافظة على قيمة الموجودات المملوكة للمستثمر وتنميتها.

4- توفير مستوى من السيولة يساعد في تغطية التزامات عمليات التشغيل الاخرى للمستثمر.

5- توفير احتياجات السوق من المنتجات المختلفة عند زيادة الطلب و نمو الأسواق مستقبلا.

رابعاً: أنواع الإستثمارات

هناك عدة تصنيفات لانواع الاستثمارات ومن اهم هذه التصنيفات التالي:

---

[1] دريد كامل آل شبيب، **الاستثمار و التحليل الاستثماري**، (عمان: دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، 2009)، ص 25 .

[2] طاهر حيدر حردان، مرجع سبق ذكره، ص 16 .

1- **الاستثمارات حسب طبيعتها:** وتنقسم الى:

أ- **الاستثمارات الحقيقية :** هي مجموعة الاستثمارات التي تتمثل في إنشاء الأصول الإنتاجية بهدف تحقيق الربح وشراء الأصول الرأسمالية، وهذا النوع من الاستثمارات تؤدي إلى زيادة حقيقية في الناتج الإجمالي وفي تكوين تراكم رأس المال، ولها علاقة بالطبيعة والبيئة التي تتواجد بها من خلال كيانها الملموس أي لها قيمة حقيقة وتتمتع بدرجة مخاطر منخفضة إلا أن درجة سيولتها منخفضة وتتحمل نفقات تأمين، نقل، خزن وصيانه[1]، وهو ذلك الاستثمار الذي يوفر للمستثمر الحق في حيازة أصل حقيقي مثل العقار حيث يترتب عليه منافع اقتصادية[2].

ب- **الاستثمارات المالية :** يقصد بالاستثمار المالي والذي يتضمن الخطوات من بيع، تحليل وتحديد المزيج الأمثل من الأوراق المالية في محافظ المستثمرين في سبيل الحصول على منافع مستقبلية [3]، كما يقصد بها مجموع الاستثمارات في الأدوات المالية المتاحة في السوق المالي من أسهم سندات وأوراق مالية أخرى بهدف اقتنائها لفترة معينة للحصول على أرباح إضافية، ويتم تداول الاستثمارات المالية في الأسواق المالية التي تتميز بفعالية وكفاءة عالية [4] .

2- **الاستثمارات حسب الموقع الجغرافي :** تبوب الاستثمارات من الناحية الجغرافية كالتالي[5]:

أ- **استثمارات محلية او داخلية:** هي الاستثمارات التي تكون داخل الحدود الاقليمية للبلد مهما كانت طبيعة هذه الاستثمارات والادوات المختارة لها.

ب- **الاستثمارات الخارجية:** هو استخدام الأموال الفائضة في الأدوات الاستثمارية والفرص المتاحة في الأسواق الأجنبية، أي الاستثمار خارج الحدود الإقليمية لدولة المستثمر المقيم مهما كانت طبيعة هذه الاستثمارات.

3- **الاستثمارات حسب الهدف:** يمكن تصنيف الاستثمارات حسب الهدف كما يلي[6]:

أ- **مشروعات جديدة :** وهي مشروعات لم تكن موجودة من قبل ويتولد عنها طاقة إنتاجية جديدة.

---

[1] دريد كامل ال شبيب، مرجع سبق ذكره، ص 50 .

[2] زياد رمضان، **مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي**، (عمان: دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، 2005)، ص 37

[3] عاطف وليم أندراوس، **التمويل والادارة المالية للمؤسسة**،(الاسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2007)، ص 10

[4] دريد كامل آل شبيب، مرجع سبق ذكره، ص 51 .

[5] المرجع السابق، ص 47 .

[6] عبدالغفار حنفي، **أساسيات التمويل والإدارة المالية**،(الاسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، 2007)، ص272 .

ب- **استثمارات إحلال وتحديث :** وهي العصرنة لمواكبة المؤسسة للتكنولوجيا الحديثة.

ج- **الاستثمارات التوسعية :** والغرض منها هو توسيع وزيادة الطاقة الإنتاجية والبيعية للمؤسسة وذلك بإدخال أو إضافة منتجات جديدة أو زيادة الإنتاج والمبيعات الحالية.

4- **الاستثمارات حسب أطراف الاستثمار:** وينقسم حسب ذلك إلى[1]:

أ- **الاستثمار العام الحكومي:** وهو الاستثمار الذي تقوم به الدولة لتنفيذ الخطط الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها من الخطط التي تخدم الدولة.

ب- **الاستثمار الخاص:** وهو الاستثمار الذي يقوم به فرد أو مجموعة من الأفراد المستثمرين بنشاط محدود يتمثل في شركات المساهمة أو غيرها من مستثمرين يمثلون شرائح المجتمع.

5- تصنيف الاستثمارات وفقا للعلاقة الموجودة بينها : تنقسم الاستثمارات وفقا لهذا التصنيف الى التالي[2].

أ- **الاستثمارات المستقلة:** يكون الاستثمار مستقلا إذا كانت عوائده النقدية المتوقعة لا تختلف نتائجها باستخدام أو استبعاد الاستثمارات الأخرى، وبمعنى آخر تعطي التدفقات النقدية المتوقعة من الاستثمار الأول نفس النتائج سواء أستخدم أو أستبعد الاستثمار الثاني.

ب- **الاستثمارات التابعة :** يكون الاستثمار الأول تابعا للاستثمار الثاني إذا كانت النتائج النقدية المتوقعة من الاستثمار الأول ستتأثر بقرار الموافقة أو عدم الموافقة على الاستثمار الثاني.

ج- **الاستثمارات المكملة :** يكون الاستثماران متكاملان إذا أدى تحقيق وإنجاز الاستثمار الأول إلى زيادة إيرادات الاستثمار الثاني .

د- **الاستثمارات البديلة :** إذا انخفضت الأرباح المتوقعة عن الاستثمار الأول نتيجة للموافقة على الاستثمار الثاني، أو أنه ليس من الممكن فنيا أن نوافق على الاستثمارين في آن واحد فكلا الاستثمارين بديلين لبعضهما تماما والبدائل الاستثمارية هي التي تكون محل مقارنة قبل اتخاذ القرار النهائي.

---

[1] قاسم نايف علوان، مرجع سبق ذكره، ص 37.

[2] ثناء محمد طعيمة، **نظم المعلومات المحاسبية في تقييم المشروعات الاستثمارية**، (القاهرة: دار ايتراك للنشر والتوزيع، 2002)، ص 15 .

خامساً: مخاطر الاستثمار

تتمثل مخاطر الاستثمار في التالي[1]:

1- **مخاطرة العمل:** تنتج من الاستثمار في أدوات عائدة إلى مجال عمل معين، قد يفشل هذا العمل وبالتالي لا تتحقق أهداف الاستثمار.

2- **مخاطرة السوق:** قد تنتج عن التغيير العكسي في أسعار أدوات الاستثمار المتعامل بها أو الضمانات العائدة لها نتيجة لتقلب أوضاع السوق.

3- **مخاطره السعر:** تنتج عن الاستثمار في اسعار فائدة منخفضة إذا ما ارتفعت الفائدة بعد ذلك.

4- **مخاطرة القوة الشرائية للنقود:** تنتج عن الارتفاع في المستوى العام للأسعار الذي يؤدي بدوره إلى الانخفاض في قيمة النقود معبرا عنها بالقوة الشرائية.

5- **المخاطرة المالية:** تنجم عن عدم القدرة على سداد الأموال المقترحة لغايات الاستثمار أو حتى عدم القدرة على تحويل الاستثمارات إلى سيولة نقدية بأسعار معقولة.

6- **المخاطرة الاجتماعية أو التنظيمية:** وهي المخاطرة التي تنجم عن التغيرات العكسية في الأنظمة الاجتماعية والتعليمات والقوانين التي من شأنها التأثير على مجالات الاستثمار.

سادساً: تعريف عملية إتخاذ القرارات الإستثمارية

تعرف عملية اتخاذ القرار الاستثماري بأنها : عملية تحديد مجالات الانفاق التي تحقق عوائد تمتد لفترات زمنية طويلة تزيد عن عام واحد[2].

وتعرف أيضا بانها : عملية اتخاذ القرارات الخاصة بحجم الاستثمار، وفي أي نوع من الأصول، وتحديد حجم وتكوين هيكل أو محفظة أصول المؤسسة [3].

كما عرفت : بانها القرار الذي يهدف إلى تحديد الأموال التي تستثمر، وكذا اختيار نوع الأصول التي تكون موضوع الاستثمارات، ويترتب على قرار الاستثمار أخطار على المؤسسة بسبب أن الآثار والنتائج المستقبلية للمشاريع الاستثمارية لا تكون معروفة بدقة[4].

ومن خلال ما سبق يرى الباحث ان القرار الاستثماري هو عملية من خلالها يتسنى للادارة

---

[1] طاهر حيدر حردان، مرجع سبق ذكره، ص 18 .

[2] نهال فريد مصطفى، **مبادئ واساسيات الادارة المالية**، (الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة للطباعة والنشر والتوزيع، 2003)، ص 201 .

[3] عبدالوهاب يوسف أحمد، **التمويل وادارة المؤسسات المالية**، (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2000)، ص21.

[4] رغيب ملكية، بوجفادة الياس، **دراسة صناعة قرار التمويل بالمؤسسة الاقتصادية**، (الجزائر: جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، الملتقى العلمي الدولي حول : صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، يومي 14-2009/04/15)، ص2 .

المفاضلة بين البدائل الاستثمارية المتاحة بهدف الوصول لافضل الخيارات الاستثمارية وذلك لتحقيق عوائد مستقبلية تحقق خطط وتطلعات المنشاة.

سابعاً: مبادئ القرارات الاستثمارية

تتمثل مبادئ القرار الاستثماري في التالي[1]:

1- **تعدد الخيارات:** حتى يكون المستثمر في وضع قادر فيه على إجراء المفاضلة بين البدائل واختيار البديل الأفضل الذي يتناسب مع الهدف الذي يسعى إلى تحقيقه.

2- **الخبرة والتأهيل:** وهذا يعني إن قرار الاستثمار بما يتضمنه من حيثيات وما يستلزمه من إمكانيات فنية وعملية قد لا تتوفر لدى العديد من المستثمرين، الأمر الذي يستلزم الاستعانة بمشورة المتخصصين في المجال المعني.

3- **الملاءمة:** بمعنى اختيار المجال الاستثماري المناسب، وكذلك الإدارة الاستثمارية المناسبة في ذلك المجال، بما ينسجم مع ظروف متخذ القرار.

4- **مبدأ التنويع أو توزيع المخاطر الاستثمارية:** يعني اختيار عدد من الأدوات الاستثمارية وتخفيض عائد المخاطر وخاصة المخاطر غير النظامية.

ثامناً: أهمية القرار الاستثماري

تتمثل اهمية القرارات الاستثمارية في التالي[2] :

1- يترتب على القرار الاستثماري مجموعة من التكاليف الثابتة والمتغيرة مما يتطلب مزيد من الاهتمام بعملية اتخاذ القرار الاستثماري.

2- ينتج عن القرار الاستثماري مجموعة من العوائد التي كانت متوقعة تبعا لتغير مستوى النشاط وحالة السوق والاقتصاد.

3- تمكن القدرة على اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة من توفير معلومات متعلقة بالعوائد المستقبلية للاستثمار حسب الظروف المحيطة به.

---

[1] طلال كداوي، **تقييم القرارات الاستثمارية**، (عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2008)، ص 19.

[2] صديقي مسعود و نمر محمد الخطيب، **التحليل الاقتصادي الكلي بين النظرية و التطبيق**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008)، ص 109.

تاسعاً: خصائص القرارات الاستثمارية

تتميز القرارات الاستثمارية بالخصائص التالية[1]:

1- يترتب على اتخاذ القرارات الاستثمارية أعباء مالية اضافية كبيرة إضافة إلى التكلفة الغارقة التي ستدفع سواء نفذ المشروع الاستثماري أم لم ينفذ.

2- تتعرض النفقات الاستثمارية لدرجة خطر كبيرة، كونها لا تحقق عائد سريع في الفترة قصيرة الأجل، وأن أي خطأ في تقدير مدى نجاح هذا الإنفاق في توليد التدفقات النقدية يؤدي الى نتائج تؤثر على قيمة المنشاة.

3- القرار الاستثماري يتطلب عملية قراءة وتقييم لأحداث مستقبلية تعتمد على دقة التنبؤ المستقبلي.

4- تتطلب إعداد دراسات مقارنة دقيقة لغرض مقارنتها مع الاستثمارات البديلة، وهذا ما يعرف بتكلفة الفرص البديلة لاختيار قرار استثمار راسمالي.

5- صعوبة الرجوع عن الاستثمار أو تبديله بعد التنفيذ بسبب ضخامة الأموال المستثمرة، مما يؤدي إلى تحقيق خسائر كبيرة في حالة عدم نجاح المشروع وعدم تحقيق الأهداف المطلوبة.

عاشراً: المقومات الأساسية لقرار الإستثمار

يقوم القرار الاستثماري الناجح على مقومات أساسية هي :

1- **تبني إستراتيجية ملاءمة للاستثمار**[2] : توجد اختلافات بين المستثمرون عن بعضهم من خلال ميولهم وتفضيلاتهم الاستثمارية فلكل مستثمر منحى استثماري معين والذي يميزه عن غيره من خلال السيولة المتوفرة والأمان الذي ينشده . ويتحدد ميول المستثمر اتجاه عنصري السيولة والأمان بالمخاطرة التي يستطيع تحملها مقابل العائد الذي يتوقعه، بينما يترجم ميل المستثمر لعنصر الربحية بمعدل العائد على الاستثمار المتوقع. كما أن أي قرار استثماري يتخذ في ظل عاملين هما: العائد والمخاطرة. ومن المعروف أنه كلما زاد العائد تزيد المخاطرة وتبعا لذلك يوجد هناك مستثمرون يقبلون بعائد منخفض ومخاطرة متدنية وهناك مستثمرون مغامرون لا يهابون

---

[1] دريد كامل آل شبيب، **مقدمة في الادارة المالية المعاصرة**، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2009)، ص 268.

[2] محمد مطر، **إدارة الاستثمارات : الاطار النظري والتطبيقات العملية**، (عمان : مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 1999)، ص 29 .

المخاطرة ويسعون لتحقيق أكبر العوائد، وعليه نجد هناك ثلاثة أصناف من المستثمرين وهم :

أ- **المستثمر المتحفظ**[1]: وهو المستثمر الذي يعطي أولوية الأمان وعدم المخاطرة والرضا بعائد منخفض . ونجد هذا النوع من المستثمرين من كبار السن وأصحاب الدخل المحدود.

ب- **المستثمر المضارب**[2]: هو المستثمر الذي يرغب في تحمل المخاطر على أمل الحصول على عوائد مرتفعة وهذه الفئة من المستثمرين في صغار السن أو من يتصرفون بمحافظ استثمارية كبيرة.

ج- **المستثمر المتوازن**[3]: وهو المستثمر الرشيد الذي يوازن بين عنصري العائد والمخاطرة.

2- **الاسترشاد بالأسس العلمية لاتخاذ قرار الاستثمار:** ينبغي على متخذ القرار الاستثماري الرشيد أن يعتمد في اتخاذ قراره على ما يعرف بالمدخل العلمي لاتخاذ القرار والذي يقوم عادة على خطوات محددة أهمها ما يلي :

أ. تحديد الهدف الأساسي من الاستثمار.

ب. تجميع المعلومات الملاءمة واللازمة لاتخاذ القرار.

ج. تحديد العوامل الملاءمة ليتم من خلالها تحديد العوامل الأساسية أو المتحكمة في القرار.

د. تقييم العوائد المتوقعة للبدائل الاستثمارية المختلفة و المتاحة.

هـ. اختيار البديل الاستثماري المناسب للأهداف المخطط تحقيقيها.

3- **مراعاة العلاقة بين العائد والمخاطرة:** تعتمد القرارات الاستثمارية في المقام الاول على عاملين هما العائد والمخاطرة، حيث هناك علاقة طردية بينهما فكلما زاد العائد المتوقع من الاستثمار ارتفعت المخاطرة الناتجة عن هذا الاستثمار، وهذا المقوم هو بمثابة إظهار لمفهوم العائد والمخاطرة ومدى قدرة المستثمر على تحمل المخاطر الناتجة من قرار الاستثمار تبعا للعائد الذي يرغب في تحقيقه [4].

حادي عشر: العوامل المؤثرة على القرار الإستثماري

لتحقق الاستثمار لابد من دراسة العوامل المحيطة ببيئة الاستثمار الخارجية والداخلية، وتحليل تلك

---

[1] كاظم جاسم العيساوي، **دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات : تحليل نظري وتطبيقي**، (عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2005)، ص 28 .

[2] محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص 28 .

[3] طلال كداوي، **تقييم القرارات الاستثمارية**، (عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2008)، ص 18.

[4] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **النظرية الاقتصادية الكلية**، (الاسكندرية: دار المعارف، 1989)، ص 108 .

العوامل بهدف الحفاظ على قيمة الأموال المستثمرة وزيادتها ويمكن إيجازها بما يلي[1]:

1- **الاستقرار السياسي:** يلعب الاستقرار السياسي دوراً كبيراً ومؤثراً على الاستثمارات والمستثمرين داخل البلد المعني، ويعتمد الاستقرار السياسي على درجة المخاطر السياسية التي تختلف من دولة إلى أخرى، وعلى المستثمر أن يأخذ بعين الاعتبار طبيعة النظام السياسي وطبيعة الحكومة وذلك لتأثيرها على الانتاج وحجم الطلب والعرض وتكاليف الإنتاج واستمرارية التعاملات واستقرارها والحفاظ على استقرار الأسواق الداخلية والخارجية. كما أن الاستقرار السياسي يؤدي إلى استقرار القوانين والأنظمة المؤثرة على الاستثمارات مما يشجع الاستثمارات وتوسيعها وكذا تنوعها، وتلعب ايدلوجية الحكومة دوراً كبيراً في استقرار الاستثمارات من خلال التشريعات المحفزة للاستثمار ودرجة الانفتاح الاقتصادي وتحقيق استقرار قيمة العملة.

2- **الاستقرار الاقتصادي:** ويعني استقرار السياسات المالية والنقدية ومدى اعتماد سياسة الانفتاح الاقتصادي واستراتيجيات الحكومة بهذا الشأن، وطبيعة الاتفاقيات الدولية الاقتصادية والعلاقة الاقتصادية مع الدول المختلفة وشروط التبادل التجاري وطرق التعامل مع أسعار الفائدة وأسعار الصرف للعملة يقاس الاستقرار الاقتصادي بدرجة المخاطر الاقتصادية التي يتعرض لها الاستثمار ومدى كون هذه المخاطر داخلية تعتمد على عوامل اقتصادية داخلية مثل درجة النمو ومعدلات التضخم والسياسة المالية والنقدية للدولة وكفاءة الأسواق المالية وحجم الاستثمارات، أو كون المخاطر خارجية مثل طبيعة العلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى والانضمام إلى المنظمات دولية أو إقليمية وشروط التبادل المالي والتجاري بينهما.

3- **معدل أسعار الفائدة:** يؤثر معدل سعر الفائدة على النشاط الاقتصادي بصورة عامة وعلى الاستثمار بصورة خاصة من حيث كلفة الاستثمارات أو عوائدها، إذ أن معدل الفائدة هو سعر راس المال أو التمويل وهو ثمن تأجيل الاستهلاك أي التعويض عن الاستهلاك بشكل أموال إضافية تدفع في المستقبل، وتتأثر أسعار الفائدة بجملة من عناصر أهمها مقدار العرض والطلب للأموال التي تربط بالميل الحدي للاستهلاك ودرجة المخاطر وتكلفة التمويل، وكذا درجة المنافسة وطبيعة السياسة النقدية المطبقة. كما أن لتقلبات أسعار الفائدة الدولية أثر كبير على حركة الاستثمارات

---

[1] دريد كامل آل شبيب، مرجع سبق ذكره، ص 26 .

الداخلة أو الخارجة، فارتفاع معدلات الفائدة العالمية يؤدي انتقال الأموال المحلية إلى الخارج ويؤثر على حجم الاستثمارات المحلية، فكلما ارتفع سعر الفائدة انخفضت الانفاق الاستثماري في حالة ثبات العوامل الأخرى.

4- **الدخل القومي:** يؤثر الدخل القومي في بلد ما بدرجة كبيرة على الاستثمارات وأهم العناصر المؤثرة هي حجم الدخل المتاح ومعدلات النمو في الدخل وتوزيع الدخل القومي وانعكاس ذلك على متوسط الدخل القومي، حيث أنه كلما كبر حجم الدخل أدى إلى ارتفاع الميل الحدي للادخار ويؤدي ذلك إلى خلق استثمارات ذات طاقات انتاجية واسعة وكلما زاد دخل نمو الدخل القومي يعني ارتفاع حجم مرونة الطلب الكلي للمجتمع، إضافة إلى زيادة الادخار وهذا يشجع على القيام بتنفيذ الاستثمارات مما يعكس علاقة طردية بين الاستثمارات والدخل القومي.

5- **معدل التضخم:** التضخم وهو الارتفاع المستمر في مستوى الأسعار لفترة طويلة من الزمن بمعدل غير طبيعي، إن ارتفاع التضخم يؤثر سلباً على الاستثمار لأنه يخلق جو من عدم الاستقرار في قطاع الأعمال ويؤدي إلى عدم معرفة المستثمر الحالة التي يكون عليها الاقتصاد في المستقبل أو الأموال المستثمرة، كما يرفع درجة المخاطر لأنه يؤدي إلى الارتفاع العام في الأسعار وانخفاض القدرة الشرائية، مما يؤدي إلى انخفاض الرغبة في الاستثمار.

ثاني عشر: فاعلية القرارات الاستثمارية[1]

الفعالية في اتخاذ القرارات تعني قدرة متخذ القرار على اختيار البديل الذي يحقق أقصى عائد باستخدام نفس الموارد، أي أن الهدف من اختيار البديل الأفضل هو تعظيم الناتج من استخدام كمية محددة من الموارد.

والقرار الفعال هو الذي يتم اتخاذه في ضوء نظرة شاملة إلى التنظيم ومحيطه، وليس في ضوء نظرة قاصرة على مشكلة محلية أو وقتية، وهذا يتطلب من متخذ القرار الموازنة بين المخاطر التي قد يسببها اتخاذ القرار والمزايا التي قد يجلبها. فيجب أن يمحص كل بديل لمعرفة مدى الأفضلية التي ينطوي عليها. هناك مجموعة من العوامل تؤثر على سلوك متخذ القرار اثناء اختياره بين البدائل المتاحة لاتخاذ القرار واهم هذه العوامل:

---

[1] نواف سالم كنعان، **القيادة الادارية** ، (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2009)، ص 388.

1- **القوانين والانظمة:** على متخذ القرار ان ياخذ بالاعتبار ان تكون قرارته ملتزمة بالانظمة والقوانين.

2- **العوامل الانسانية:** تنبع من شخص متخذ القرار او مساعديه ومرؤوسيه وهو كالتالي:

أ- **شخص متخذ القرار:** وتتمثل في شخصية متخذ القرار ومايحمله من قيم وخبرات والمركز الذي يشغله.

ب- **المساعدون المستشارون المتخصصون:** يتاثر متخذ القرار من بطريقة تفكير مساعديه ومستشاريه وطريقة عرضهم للموضوعات محل اتخاذ القرار.

ج- **المرؤوسين:** من الممكن ان يساهم المرؤوسين ومن يمسهم القرار في ايجاد بدائل يختار منها متخذ القرار من بينها البديل المناسب.

د- **الضغوط:** قد يتعرض متخذ القرار لضغوط داخلية وخارجية تحد من فاعلية اتخاذ القرار.

ويرى الباحث انه للحصول على قرار استثماري فعال يجب على متخذ القرار ان يختار البديل الذي يحقق افضل عائد استثماري باستخدام اقل للموارد لتحقيق الاهداف المحددة مسبقا وذلك بعد تقييم كافة البدائل المتاحة والحصول على كافة المعلومات الضرورية لخروج من حالة عدم التاكد لاكمال عملية اتخاذ القرار الاستثماري الفعال.

ثالث عشر: معوقات اتخاذ القرار الفعال

يواجه متخذ القرار العديد من العوائق التي تحد من اتخاذه للقرار الفعال ومن هذه المعوقات مايلي[1]:

1- **الفشل في تحديد الاهداف:** عدم المقدرة على تحديد الاهداف الرئيسية او الثانوية التي يمكن تحقيقها باتخاذ القرار يجعل عملية اتخاذ القرار صعبة لعدم معرفة الهدف النهائي من القرار المتخذ.

2- **ضيق المنظور:** يؤثر ضيق المنظور في ان يكون متخذ القرار يفتقد للتفكير الابداعي مما ينعكس على سلامة القرار المتخذ.

3- **الاخفاق في تقييم الخيارات المتاحة:** على متخذ القرار الوقوف على كل البدائل المتاحة ومعرفة نقاط القوة والضعف لكل بديل حتى لايكون هنا تسرع في اختيار البديل غير المناسب.

---

[1] حسن ياسين طعمة، **نظرية إتخاذ القرارات أسلوب كمي وتحليلي**، (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2010)، ص 29.

4- **عدم ادراك المشكلة وتقييمها بدقة:** قد يؤدي عدم ادراك المشكلة وتقييمها بدقة الى التركيز المشاكل الفرعية دون الرئيسية.

5- **شخصية متخذ القرار:** تؤثر السمات الشخصية لمتخذ القرار على فعالية القرار المتخذ.

6- **نقص المعلومات:** يترتب على نقص المعلومات زيادة حالة عدم التاكد المحيطة باتخاذ القرار مما يؤثر عللا فعالية القرار المتخذ.

رابع عشر: كفاءة القرارات الاستثمارية

يقصد بكفاءة القرارات الاستثمارية مدى امكانية قيام الشركة بتنفيذ مشاريع استثمارية ذات صافي قيمة حالية موجبة،ويرتبط بكفاءة القرارات الاستثمارية مفهوم آخر وهو الحجم الامثل للاستثمار والذي يعنى الاستمرار بالاستثمار لحين تساوي المنفعة الحدية للاستثمارمع التكاليف الحدية له. ويؤدي عدم كفاءة القرارات الاستثمارية الى فقدان فرص استثمارية جيدة ذات قيمة حالية موجبة تؤدي الى تعطيل السيولة المتاحة وربما تعرض المنشاة لخسائر في الاجل المنظور، او الافراط في الاستثمار الى الحد الذي يتم فيه تنفيذ مشاريع ذات قيمة حالية سالبة[1].

خامس عشر: دور نظم المعلومات المحاسبية في تقديم المعلومات اللازمة لإتخاذ القرارات الإستثمارية

إن التحدي الحقيقي لأي نظام معلومات، هو تصميمه و تطويره بطريقة فعالة تساعد على عملية اتخاذ القرارات، لأن العمليات الناجحة لأي تنظيم، لها علاقة بقدرة التشغيل الكفؤة،و عملية تحويل المعلومات. و بالتالي فان الاحتفاظ بنظام جيد للمعلومات، و تطوير النظام له علاقة مباشرة بنمو التنظيم،والحاجة الى معلومات أصبحت من المتطلبات الأولى، و الأساسية للبقاء و الاستمرار،وهذا ليس فقط هدفا لتحسين الكفاءة و المسؤولية الرئيسية للإدارة، بل أيضا لإدارة نظام المعلومات بكفاءة حتى تتحقق أهداف المؤسسة، و للتمكين من التطوير لمساعدة،و بطريقة فعالة عملية اتخاذ القرارات في المستويات التنظيمية المختلفة [2] .

إن عملية اتخاذ القرارات من أهم الوظائف التي عنيت نظم المعلومات بتدعيمها،حتى أنها تعتبر

---

[1] كرار سليم عبدالزهرة حميدي،**ممارسات التحفظ المحاسبي وتاثيره في تحسين كفاءة القرارات الاستثمارية وتعزيز قيمة الشركة**،(الكوفة: مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد الرابع عشر،العدد الثالث ، 2017)، ص 384.

[2] سونيا محمد البكري، **نظم المعلومات الإدارية : المفاهيم الأساسية**، (الاسكندرية: الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2004)، ص 272 .

الإطار العام الذي يرشد محاولات فهم و تحليل هذه النظم، حيث تقوم نظم المعلومات بمساندة عملية اتخاذ القرارات في مراحلها المختلفة،لذا تعتبر المستويات التنظيمية المختلفة التي يتم اتخاذ القرارات عندها من الأمور المرتبطة ببناء و تصميم تلك النظم[1].

تحولت ثورتا تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى ما يعرف بالجواد الجامح، المنطلق بأقصى سرعة، فالمعلومات هي قوة القيادة، إذ تهتم الشركات الناجحة بالمعلومات الضرورية التي تساعدها في تحقيق الميزات التنافسية وتعزيزها، من خلال مساهمة تلك المعلومات في اتخاذ القرارات الاستراتيجية [2] .

فإذا كانت المعلومات ذات أهمية بشكل يؤثر على القيمة الحضارية للإنسان، فإنها بشكل خاص تؤثر في مجتمع الأعمال على قيمة الشركات، لاسيما المعلومات المحاسبية؛ فنجاح الشركات يعتمد إلى حد بعيد على المعلومات المحاسبية[3] .

فالمحاسبة نشاط خدمي، وليست غاية في حد ذاتها، وتتبع ضرورتها من الحاجة إلى المعلومات التي يمكن أن توفرها تلبية لاحتياجات المستخدمين لمساعدتهم في اتخاذ قرارات اقتصادية، ومن مدى فعالية تلك البيانات والمعلومات في عمليات اتخاذ القرارات الاقتصادية، وعلى هذا يمكن اعتبار المحاسبة مصنعاً للمعلومات [4] .

تحتاج الإدارة في كل مكان وزمان الى معلومات المحاسبية تتناسب مع نوعية القرارات والمشاكل الإدارية التي تواجهها، حيث أصبحت المعلومة المحاسبية تلعب دورا كبيرا في عملية اتخاذ القرارات مثلها في ذلك مثل باقي أنواع المعلومات الأخرى من حيث انها تؤدي إلى زيادة كمية المعرفة لدى متخذي القرار وتقلل من حالة عدم التأكد التي تكتنف بيئة الاعمال. غير أن المعلومة المحاسبية مميزات تختلف عن غيرها من المعلومات الاخرى بأنها كمية وقابلة للتحقق من صحتها مما يجعلها أكثر فاعلية واهمية في مساعدة متخذي القرارات في الوصول إلى الحلول والقرارات المناسبة [5].

---

[1] منال محمد الكردي، جلال إبراهيم العبد، مرجع سبق ذكره، ص 165 .

[2] محمد عبد حسين الطائي و نعمة عباس خضير الخفاجي، **نظم المعلومات الاستراتيجية منظور الميزة الاستراتيجية**، (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2009)، ص 11 .

[3] حسين القاضي و حمدان مأمون، **نظرية المحاسبة**، (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2007)، ص 129.

[4] رضوان حلوه حنان، **مدخل النظرية المحاسبية : الإطار الفكري والتطبيقات العملية**، (عمان: دار وائل للنشر، 2009)، ص 16 .

[5] منصور البديوي، مرجع سبق ذكره، ص 53 .

وللمعلومات المحاسبية دور كبير في اتخاذ القرارات سواء كانت قرارات تخطيط أو تنفيذ أو رقابة، وسواء أكانت قرارات بيع أو إنتاج أو استثمار أو توظيف للموارد الاقتصادية المختلفة، وبما أن قرارات الاستثمارات تعتبر من أهم وأخطر القرارات لما لها من تأثير على بقاء واستمرار المنشاة، وكذلك نظرا إلى صعوبة العدول أو التخلي عن هذه الاستثمارات بعد الشروع في تنفيذها، ولكبر الالتزامات المترتبة على ذلك، يجب توفير معلومات محاسبية تساعد على اتخاذ القرارات الامثل[1].

[1] محمد عنيفي حمودة، **تحليل القرارات والنتائج المالية**، (القاهرة: مكتبة عين شمس، القاهرة، 1983)، ص 101 .

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية

يتناول الباحث هذا الفصل نتائج الدراسة الميدانية لقياس دور نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاستثمارية ولقد تم تقسيم الفصل على النحو التالي:-

المبحث الاول: إجراءات الدراسة الميدانية

المبحث الثاني: تحليل بيانات الدراسة

المبحث الثالث: إختبار فرضيات الدراسة

المبحث الأول

إجراءات الدراسة الميدانية

أولاً: نبذة تعريفية

نشات سوق الاسهم السعودية بعد موافقة مجلس الوزراء السعودي في الجلسة المنعقدة يوم الأثنين 29 صفر 1428هـ، الموافق 19 مارس 2007م، على تأسيس شركة السوق المالية السعودية. ويأتي هذا القرار تنفيذًا للمادة العشرين من نظام السوق المالية التي تقضي بتأسيس شركة السوق المالية السعودية باعتبارها شركة مساهمة.

تعد شركة السوق المالية السعودية الجهة الوحيدة المصرح لها بالعمل كسوق للأوراق المالية في المملكة العربية السعودية، حيث تقوم بإدراج الأوراق المالية وتداولها.

يوضح نظام السوق المالية الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم (م/30)، وتاريخ 02 جمادى الآخرة 1424هـ، الموافق 16 يونيو 2003م الوضع القانوني والأهداف والمسؤوليات المنوطة بالسوق ومركز إيداع الأوراق المالية. وتعتبر السوق المالية المصدر الرسمي لجميع المعلومات المتعلقة بالسوق. يبلغ رأس شركة السوق المالية السعودية (1,200,000,000) ريال سعودي مقسم إلى (120,000,000) سهم، جميعها متساوية القيمة وتبلغ القيمة الاسمية لكل منها 10 ريالات سعودية، وجميعها أسهم نقدية اكتتب فيها كلها صندوق الاستثمارات العامة السعودي. بالإضافة إلى ذلك، انضمت شركة السوق المالية السعودية كعضو منتسب في المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية وكعضو في الاتحاد الدولي للبورصات[1].

ثانياً: هيكلية قطاعات سوق الاسهم السعودية

تتكون سوق الاسهم السعودية من القطاعات الرئيسية التالية: قطاع الطاقة، قطاع المواد الاساسية، قطاع الاسمنت، قطاع الصناعات، قطاع السلع الاستهلاكية الكمالية، قطاع السلع الاستهلاكية الاساسية، قطاع الصحة، قطاع المالية، قطاع تقنية المعلومات، قطاع الاتصالات، قطاع المرافق العامة، وقطاع العقار[2].

---

[1] https://www.tadawul.com.sa/wps/portal/tadawul/about/company/about-tadawul- 22/11/2018.

[2] https://www.tadawul.com.sa/wps/portal/tadawul/knowledge-center/about/new-industry-classification/ 22/11/2018.

ثالثاً": مجتمع وعينة الدراسة

1- **مجتمع الدراسة:** يعرف المجتمع الأصلي بأنه الجماعة التي يهتم بها الباحث والتي يريد أن يخلص بها إلى نتائج قابلة للتعميم عليها، وهو المجتمع الذي له خاصية واحدة على الأقل تميزه عن غيره من المجتمعات، ، ويتكون مجتمع الدراسة من المدراء، والمدراء الماليين، والمحاسبين الماليين، ومحاسبين التكاليف، والمراجعين الداخليين والخارجين واخرين لهم علاقة بموضوع الدراسة من العاملين بالقطاع العقاري.

2- عينة الدراسة: تمَّ اختيار مفردات البحث من مجتمع الدراسة الموضح في الفقرة السابقة عن طريق توزيع عدد (195) استبانة لأفراد مجتمع الدراسة من العاملين بالقطاع العقاري وتم استرداد (178) استمارة بنسبة استرداد بلغت 91.28% ، ولم تسترد (17) استبانة بنسبة 8.72%.

رابعاً: تقييم أداة الدراسة

اداة الدراسة هي الوسيلة التى يستخدمها الباحث فى جمع المعلومات اللازمة عن الظاهرة موضوع الدراسة، يوجد العديد من الأدوات المستخدمة فى مجال البحث العلمى للحصول على المعلومات اللازمة للدراسة، وقد اعتمد الباحث على الإستبانة كأداة لجمع المعلومات من العاملين بالقطاع العقاري للأسباب التالية [1].

أ- توفر وقت المستجيب وتعطية فرصة للتفكير.

ب- من اكثر الطرق موضوعية لأنها لا تحمل إسم المستجيب ضمانا للسرية مما يحفزه على تقديم معلومات أكثر صحة.

ج- قلة التكاليف اللازمة لجمع المعلومات[2].

د- عدم تحمل المبحوثين لأى تكاليف.

وللتأكد من صلاحية أداة الدراسة تم استخدام كل من اختبارات الصدق والثبات على النحو التالي:

1- **صدق أداة الدراسة:** يقصد بصدق أو صلاحية أداة القياس أنها قدرة الأداء على قياس ما صممت من أجله وبناء على نظرية القياس الصحيح تعنى الصلاحية التامة خلو الأداة من أخطاء

---

[1] فايز جمعه صالح النجار وآخرون،أساليب **البحث العلمى- منظور تطبيقي**،(عمان :دار الحامد للنشر والتوزيع، 2009 م)، ص 63.

[2] مروان عبد المجيد ابراهيم، **أسس البحث العلمى لإعداد الرسائل الجامعية**،(عمان :مؤسسة الوراق، 2000 م)، ص 170.

القياس سواء كانت عشوائية أو منتظمة ، وقد اعتمدت الدراسة في قياس صدق أداة الدراسة على:

أ- **اختبار صدق محتوى المقياس:** بعد أن تم الانتهاء من إعداد الصيغة الأولية لمقاييس الدراسة وحتى يتم التحقق من صدق محتوى أداة الدراسة والتأكد من أنها تخدم أهداف الدراسة تم عرضها على مجموعة من المحكمين المختصين بلغ عددهم (7) من المحكمين في مجال الإدارة كما هو موضح في الملحق(2)، وقد طلب من المحكمين إبداء أرائهم حول أداة الدراسة ومدى صلاحية الفقرات وشموليتها وتنوع محتواها وتقويم مستوى الصياغة اللغوية أو أية ملاحظات يرونها مناسبة.وبعد أن تم استرجاع الاستبيان من جميع الخبراء تم تحليل استجاباتهم والأخذ بملاحظاتهم وإجراء التعديلات التي اقترحت عليه، مثل تعديل محتوى بعض الفقرات ، وتعديل بعض الفقرات لتصبح أكثر ملاءمة ، وحذف بعض الفقرات وتصحيح أخطاء الصياغة اللغوية وقد اعتبر الباحث الأخذ بملاحظات المحكمين وإجراء التعديلات المشار إليها بمثابة الصدق الظاهري وصدق المحتوى للأداة وبالتالي فأن الأداة أصبحت صالحة لقياس ما وضعت له .وبذلك تمَّ تصميم الاستبانة في صورتها النهائية كما في الملحق رقم (1).

ب- **صدق الاتساق:** يستخدم صدق الإتساق الداخلي لقياس مدى إتساق كل عبارة من عبارات الإستبانة مع المتغير، ويتم التحقق من وجود صدق الإتساق الداخلي من خلال معامل الإرتباط بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية للمحور او البعد الذي تنتمي إليه، بهدف التحقق من مدى صدق الإتساق الداخلي للإستبانة ككل.

2- **ثبات اداة الدراسة:** صفة الثبات كأساس للحكم على مدى سلامة الإختبار وملاءمته للإستخدام بكل إعتمادية، ويعني مقدار الموثوقية في الإختبار ليعطي دوما النتائج نفسها، والإختبار الثابت يعطي النتائج نفسها عند تكرار إجراءه ، بدون تذبذب أو تفاوت من وقت إلى آخر، وتم التأكد من ثبات أداة الدراسة من خلال إختبار معامل الثبات بإستخدام طريقة الإتساق الداخلي (ألفا كرونباخ).

خامساً: تنظيف البيانات تتمثل في:

1- **البيانات المفقودة:** ان فقدان العديد من البيانات اي تركها دون اجابة من قبل المبحوث قد تولد العديد من المشكلات اي انها تمثل في بعض الاحيان تحيز المستجيب تجاه السؤال المحدد او نسيان المستجيب لذلك السؤال والقاعدة العامة في التعامل مع البيانات المفقودة هي ان لا تزيد عن 10% من حجم الاسئلة فاذا زادت عن ذلك يجب التخلص من الاستبيان نهائيا.

2- **الاجابات المتماثلة:** ان اعطاء المستجيب اجابة واحدة لكل فقرات الاستبيان قد يعني ذلك عدم

اهتمام المستجيب لتلك الاسئلة وخاصة اذا كانت هنالك اسئلة عكسية في الاستبيان اذا يستحيل اعطاءها نفس الاجابة لذلك يجب ان يكون هنالك تشتت في اجابة المستجبين اي ان لا يكون هنالك تجانس تام لتلك الاجابات ويتم التعرف على هذا من خلال احتساب الانحراف المعياري للاجابات فاذا كان هنالك انحراف معياري عالي يعني ان هنالك تشتت في الاجابات والعكس صحيح وعليه اي استبيان يقل الانحراف معياري عن 5. يجب حذفها.

3- **معدل استجابة العينة:** تم جمع البيانات تمَّ اختيار مفردات البحث من مجتمع الدراسة الموضح في الفقرة السابقة عن طريق توزيع عدد (195) استمارة لأفراد مجتمع الدراسة من المدراء، والمدراء الماليين، والمحاسبين الماليين، ومحاسبين التكاليف، والمراجعين الداخليين والخارجين واخرين لهم علاقة بموضوع الدراسة من العاملين بالقطاع العقاري ، وتم استرداد (178) استمارة بنسبة استرداد بلغت 91.28% ، ولم تسترد (17) استبانة بنسبة 8.72%، ويوضح الجدول رقم (1/1/3) معدلات الاستجابة وتنظيف البيانات لعينة الدراسة.

الجدول رقم (1/1/3)

معدلات الاستجابة و تنظيف بيانات استمارة الاستبانة

البيـــــــــــان	الاستجابة
عدد الاستبانات الموزعة للمستجيبين	195
عدد الاستبانة التى تم ارجاعها	178
عدد الاستبانات التي لم تسترد	17
عدد الاستبيانات غير الصالحة نسبة لبياناتها المفقودة	0
عددالاستبيانات غير الصالحة نسبة لاجاباتها المتشابهة	18
عدد الاستبانات الصالحة للتحليل	160
نسبة الاستجابة	**% 91.28**

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، (2018)

سادساً: مقياس الدراسة

قياس درجة الاستجابات المحتملة على الفقرات إلى تدرج خماسي حسب مقياس ليكرت الخماسى فى توزيع اوزان اجابات أفراد العينة والذى يتوزع من اعلى وزن له والذى اعطيت له (5) درجات والذى يمثل فى حقل الاجابة (أوافق بشدة) الى أدنى وزن له والذى اعطى له (1) درجة واحدة وتمثل فى حقل الاجابة (لاأوافق بشدة) وبينهما ثلاثه اوزان .وقد كان الغرض من ذلك هو اتاحة المجال أمام أفراد العينة لاختيار الاجابه الدقيقة حسب تقدير أفراد العينة. كما هو موضح في جدول رقم (2/1/3).

جدول رقم (2/1/3)

مقياس درجة الموافقة حسب مقياس ليكرت الخماسي

درجة الموافقة	الوزن النسبي	النسبة المئوية	الدلالة الإحصائية
أوافق بشدة	5	من80 % فأكثر	درجة موافقة مرتفعة جدا"
أوافق	4	من 70% إلى أقل من 80%	درجة موافقة مرتفعة
محايد	3	من 50% إلى اقل من 70%	درجة موافقة متوسطة
لأوافق	2	20% إلى أقل من 50 %	درجة موافقة منخفضة
لأوافق بشدة	1	أقل من 20%	درجة موافقة منخفضة جدا"

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، (2018)

وعلية يصبح الوسط الفرضي للدراسة: الدرجة الكلية للمقياس هي مجموع درجات المفردة على العبارات (5+4+3+2+1) / 5=(5/15) =3 وهو يمثل الوسط الفرضي للدراسة وعليه إذا زادت متوسط العبارة عن الوسط الفرضي (3) دل ذلك على موافقة أفراد العينة على العبارة .

سابعاً: تحليل بيانات الدراسة الأساسية

من خلال البيانات العامة التي تم جمعها عن المبحوثين بواسطة القسم الأول من الاستبانة، وباستخدام التكرارات الإحصائية تم تحديد خصائص عينة الدراسة، وذلك بهدف التعرف على صفات مجتمع المبحوثين تبعا للمتغيرات الشخصية،واحتوت البيانات الاساسية علي ستة عناصر

هي: العمر،المؤهل العلمي،التخصص العلمي، المؤهل المهني، المسمى الوظيفي، وعدد سنوات الخبرة كالتالي:

1-توزيع افراد عينة الدراسة حسب العمر

يتضح للباحث من الجدول رقم (3/1/3) ان نسبة 6.3% من افراد عينة الدراسة من العاملين بالقطاع العقاري أعمارهم اقل من 30 سنة ، بينما نسبة 23.1% من افراد العينة اعمارهم بين 31 الى 40 سنة، وأن نسبة 45.6% من افراد العينة تتراوح أعمارهم من41 الى 50 سنة وهي النسبة الاكبر في عينة الدراسة، وان نسبة 25% من عينة الدراسة اعمارهم اكبر 50سنة ، يلاحظ الباحث ان نسبة 93.7% من افراد عينة الدراسة اعمارهم اكثر من 30 سنة. ويدل هذا على توفر الخبرة لافراد عينة الدراسة.

جدول رقم (3/1/3)

تحليل البيانات الاساسية لعينة الدراسة حسب العمر

العامل الديموغرافي		العدد	النسبة المئوية	النسبة التراكمية
العمر	30 سنة فأقل	10	6.3	6.3
	31 – 40 سنة	37	23.1	29.4
	41 – 50 سنة	73	45.6	75.0
	اكثر من 50 سنة	40	25.0	100.0
	المجموع	**160**	**100.0**	

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، (2018)

2-توزيع افراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

يتضح للباحث من الجدول رقم (4/1/3) ان 59.3% من افراد عينة الدراسة يحملون شهادة البكالوريوس وهي النسبة الاكبر في افراد عينة الدراسة ، بينما نسبة 4.4% منهم من حملة شهادة الدبلوم العالى، وان نسبة 17.5% من افراد عينة الدرسة يحملون شهادة الماجستير ، بينما نسبة 14.4% منهم من حملة شهادة الدكتوراة، كما يوجد من يحملون مؤهلات اخرى وكانت نسبتهم 4.4% من افراد عينة الدراسة، ويتضح من ذلك ان افراد عينة الدراسة مؤهلين علميا للاجابة على عبارات الاستبانة.

جدول رقم (4/1/3)

تحليل البيانات الاساسية لعينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

العامل الديموغرافي		العدد	النسبة المئوية	النسبة التراكمية
المؤهل العلمي	بكالوريوس	95	59.3	59.3
	دبلوم عالي	7	4.4	63.7
	ماجستير	28	17.5	81.2
	دكتوراه	23	14.4	95.6
	اخرى	7	4.4	100.0
	المجموع	**160**	**100.0**	

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، (2018)

3- توزيع افراد عينة الدراسة حسب التخصص العلمي

يتضح للباحث من الجدول رقم (5/1/3) ان نسبة 60.6% من افراد العينة تخصصهم العلمي محاسبة وتمويل، وهي النسبة الاكبر في افراد عينة الدراسة، وان نسبة 12.5% منهم تخصصهم العلمي تكاليف ومحاسبة ادارية، وان نسبة 10.6% من افراد العينة تخصصهم العلمي ادارة اعمال، وان ونسبة 8.1% من افراد العينة تخصصهم اقتصاد، وان نسبة 3.8% منهم تخصصهم العلمي دراسات مصرفية، وان نسبة 4.4% درسوا تخصصات اخرى، وهذا يدل على ان افراد عينة الدراسة ذو صلة بموضوع الدراسة.

جدول رقم (5/1/3)

تحليل البيانات الاساسية لعينة الدراسة حسب التخصص العلمي

العامل الديموغرافي		العدد	النسبة المئوية	النسبة التراكمية
التخصص العلمي	محاسبة وتمويل	97	60.6	60.6
	تكاليف ومحاسبة ادارية	20	12.5	73.1
	إدارة اعمال	17	10.6	83.7
	اقتصاد	13	8.1	91.8
	دراسات مصرفية	6	3.8	95.6
	اخرى	7	4.4	100.0
	المجموع	**160**	**100.0**	

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، (2018)

4-توزيع افراد عينة الدراسة حسب المؤهل المهني

يتضح للباحث من الجدول رقم (6/1/3) ان نسبة 4.4% من افراد عينة الدراسة من حملة الزمالة السودانية، وان نسبة 5.0% منهم من حملة زمالة المحاسبة البريطانية، وان نسبة 20.0% من افراد عينة الدراسة من حملة زمالة المحاسبة الامريكية، وان نسبة 4.4% من افراد عينة الدراسة من حملة زمالة المحاسبة العربية، ونسبة 3.7% يحملون مؤهلات مهنية اخرى، وان نسبة 62.5% من افراد العينة بدون مؤهل مهني محدد.

جدول رقم (6/1/3)

تحليل البيانات الاساسية لعينة الدراسة حسب المؤهل المهني

العامل الديموغرافي		العدد	النسبة المئوية	النسبة التراكمية
المؤهل المهني	زمالة محاسبة سودانية	7	4.4	4.4
	زمالة محاسبة بريطانية	8	5.0	9.4
	زمالة محاسبة امريكية	32	20.0	29.4
	زمالة محاسبة عربية	7	4.4	33.8
	اخرى	6	3.7	37.5
	لا يوجد	100	62.5	100.0
	المجموع	**160**	**100.0**	

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، (2018)

5-توزيع افراد عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي

يتضح للباحث من الجدول رقم (7/1/3) ان نسبة 5.6% من افراد عينة الدراسة هم مدراء عامين، بينما نسبة 31.9% من افراد عينة الدراسة هم مدراء ماليين ، وان نسبة 6.3% من افراد عينة الدراسة هم مدراء اداريين، وان نسبة 1.9% من افراد عينة الدراسة هم محاسبين تكاليف، وان نسبة 21.9% افراد عينة الدراسة محاسبين ماليين، وان نسبة 6.3% من افراد عينة الدراسة هم مراجعين داخليين، ونسبة 9.3% من افراد عينة الدراسة هم مراجعين خارجيين ، ونسبة 7.5% من افراد عينة الدراسة هم محللين ماليين، ونسبة 9.3% من افراد عينة الدراسة بوظائف مختلفة اخرى، وهذا يدل على تنوع وظائف افراد عينة الدراسة.

جدول رقم (7/1/3)

تحليل البيانات الاساسية لعينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي

العامل الديموغرافي		العدد	النسبة المئوية	النسبة التراكمية
المسمى الوظيفي	مدير عام	9	5.6	5.6
	مدير مالي	51	31.9	37.5
	مدير اداري	10	6.3	43.8
	محاسب تكاليف	3	1.9	45.7
	محاسب مالي	35	21.9	67.6
	مراجع داخلي	10	6.3	73.9
	مراجع خارجي	15	9.3	83.2
	محلل مالي	12	7.5	90.7
	اخرى	15	9.3	100.0
	المجموع	**160**	**100.0**	

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، (2018)

6- توزيع افراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

يتضح للباحث من الجدول رقم (8/1/3) ان نسبة 11.9% من افراد عينة الدراسة ممن تبلغ عدد سنوات خبرتهم 5 سنوات واقل، بينما نسبة 14.4% من افراد عينة الدراسة تتراوح عدد سنوات خبرتهم من6 الى 10 سنوات، وان نسبة 24.4% من افراد عينة الدراسة تتراوح عدد سنوات خبرتهم من 11 الي 15 سنة ، وان نسبة 13.1% منهم تتراوح عدد سنوات خبرتهم من16 الى 20 سنة، وان نسبة 36.2% من افراد عينة الدراسة لديهم خبرة اكثر من 20 سنة، يلاحظ الباحث ان نسبة 49.3% من افراد الهينة خبرتهم اكثر من 15 سنة وهذا يدل على الخبرة التي يتمع بها افراد عينة الدراسة.

جدول رقم (8/1/3)

تحليل البيانات الاساسية لعينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

العامل الديموغرافي		العدد	النسبة المئوية	النسبة التراكمية
سنوات الخبرة	5 سنوات فاقل	19	11.9	11.9
	6 – 10 سنوات	23	14.4	26.3
	11 – 15 سنة	39	24.4	50.7
	16 – 20 سنة	21	13.1	63.8
	اكثر من 20 سنة	58	36.2	100.0
	المجموع	**160**	**100.0**	

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، (2018)

المبحث الثاني

تحليل بيانات الدراسة

أولاً: التحليل العاملي الإستكشافي

يستخدم هذا النوع في الحالات التي تكون فيها العلاقات بين المتغيرات والعوامل الكامنة غير معروفة وبالتالي فإن التحليل العاملي بهدف إلى اكتشاف العوامل التي تصف إليها المتغيرات ولاختبار الاختلافات بين العبارات التي تقيس كل متغير من متغيرات الدراسة ، حيث تقوم عملية التحليل العاملي بتوزيع عبارات الاستبانة على متغيرات معيارية يتم فرضها وتوزع عليها العبارات التي تقيس كل متغير على حسب انحرافها عن الوسط الحسابي وتكون العلاقة بين المتغيرات داخل العامل الواحد أقوى من العلاقة مع المتغيرات في العوامل الأخرى[1]، ويؤدي التحليل العاملي إلى تقليل حجم البيانات وتلخيصها والإقلال من المتغيرات العديدة إلى عدد ضئيل من العوامل مستنداً في ذلك إلى معامل الارتباط بين متغير وغيره من المتغيرات الأخرى، حيث تستند تحليل متغيرات الدراسة بواسطة التحليل العاملي الاستكشافي على عدد من الافتراضات كشروط لقبول نتائجه[2]:

ثانياً: التحليل العاملي الإستكشافي لمتغيرات الدراسة

تم إستخدام حزمة برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) في إجراء عملية التحليل العاملي الإستكشافي

للنموذج حيث تم إعطاء كل متغير من متغيرات الدراسة متغيرات معيارية إستنادا على إنحرافها عن وسطها الحسابي لكل العبارات التي أستخدمت لقياس كل متغيرات الإستبانة، و تم تناول نتائج عملية التحليل العاملي الإستكشافي لمتغيرات الدراسة المكون من عدد من العبارات (العدد الكلي للعبارات 30 عبارة) كالآتي:

---

(1) سعد زغلول بشير، **دليلك إلى البرنامج الإحصائي**،(العراق: المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية،الإصدار العاشر، 2003)،ص 170.

(2) Hair, J.F., et al., **A Primer on Partial Least Squares Structural Equation Modeling** ((PLS-SEM). Sage Publishing.2014)

1- التحليل العاملي الاستكشافي للمتغير المستقل (نظم المعلومات المحاسبية)

تم استخدام حزمة برنامج التحليل الاحصائي (SPSS) في إجراء عملية التحليل العاملي الاستكشافي للنموذج ، ويوضح الجدول (1/2/3) نتائج عملية التحليل العاملي الاستكشافي للمتغير المستقل (نظم المعلومات المحاسبية) المكون من عدد من العبارات (العدد الكلي للعبارات 16 عبارة)، حيث تم استبعاد أي عبارة يقل تحميلها عن 0.5

الجدول رقم (1/2/3)

التحليل العاملي الاستكشافي للمتغير المستقل (نظم المعلومات المحاسبية)

Kaiser-Meyer-Olkin Measure of Sampling Adequacy.		.596
Bartlett's Test of Sphericit	Approx. Chi-Square	139.825
	Df	21
	Sig.	.000

القدرة على التقييم الارتدادي للقرارات المستقبلية	.706	
المساعدة في تقييم النتائج المتعلقة بالقرارات الاستثمارية السابقة	.709	
الثبات في تطبيق السياسات المحاسبية عند اعداد التقاير المالية	.555	
تمثيل التقارير المالية للاحداث الاقتصادية ذات الصلة باتخاذ القرارات الاقتصادية		.622
تحقيق مبدأ الشفافية وحق المستخدمين في التحقق من مصداقية معلومات التقارير المالية		.700
تجنب تعارض المصالح عند اعداد التقارير المالية		.716
التاكد من اعداد التقارير المالية باستقلالية تامة		.643

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، (2018)

من خلال نتائج التحليل العاملي الاستكشافي يتضح ان المتغير المستقل **(نظم المعلومات المحاسبية)** يتم قياسه على بعدين (**ملاءمة تقارير نظم المعلومات المحاسبية ومصداقية تقارير نظم المعلومات المحاسبية)** ، وذلك من خلال النتائج التي اوضحتها مصفوفة التدوير.

2- التحليل العاملي الاستكشافي للمتغير التابع (قرارات الاستثمار)

تم استخدام حزمة برنامج التحليل الاحصائي (SPSS) في إجراء عملية التحليل العاملي الاستكشافي للنموذج ، ويوضح الجدول (2/2/3) نتائج عملية التحليل العاملي الاستكشافي للمتغير التابع (قرارات الاستثمار) المكون من عدد من العبارات (العدد الكلي للعبارات 14 عبارة)، حيث تم استبعاد أي عبارة يقل تحميلها عن 0.5

الجدول رقم (2/2/3)

التحليل العاملي الاستكشافي للمتغير التابع (قرارات الاستثمار)

Kaiser-Meyer-Olkin Measure of Sampling Adequacy.		.633
Bartlett's Test of Sphericity	Approx. Chi-Square	220.110
	Df	28
	Sig.	.000

توجيه قرارات متخذي القرارات الاستثمارية نحو افضل البدائل الاستثمارية المتاحة		.613
دعم قدرات متخذي القرارات الاستثمارية في اجراء تحليلات متطورة للقرارات الخاصة بالاستثمار		.735
تحقيق وضع افضل للمنشات عند التعرض للمواقف القرارية المختلفة		.747
تحقيق اهداف المنشاة الاستثمارية من خلال الاستخدام الامثل للمعلومات المحاسبية		.508
الحصول على معلومات تساعد في كفاءة استخدام الموجودات وتنميتها		.747
تنمية و تعزيز قدرة المنشاة التنافسية	.788	
دعم قدرة المنشاة في الاستمرارية في الانشطة الاستثمارية وتنميتها	.691	
جودة المعلومات المالية المتوفرة تسهم في تحقيق كفاءة القرار الاستثماري	.656	

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، (2018)

من خلال نتائج التحليل العاملي الاستكشافي يتضح ان المتغير التابع **(قرارات الاستثمار)** يتم قياسه علي بعدين **(فاعلية قرارات الاستثمار وكفاءة قرارات الاستثمار)**، من خلال النتائج التي اوضحتها مصفوفة التدوير.

ثالثاً: تحليل الإعتمادية (ألفا كرونباخ) لمتغيرات الدراسة

يستخدم تحليل الاعتمادية الاعتمادية (ألفا كرونباخ) للعثور على الاتساق الداخلي للبيانات وتتراوح قيمته من (0 إلى 1)، تم احتساب قيمة (ألفا كرونباخ) للعثور على اتساق البيانات الداخلي، اذا كانت قيم معامل ألفا كرو نباخ أقرب إلي(1) يعتبر الاتساق الداخلي للمتغيرات كبير، و لاتخاذ قرار بشأن قيمة الفا كرونباخ المطلوبة يتوقف ذلك على الغرض من البحث ففي المراحل الأولى من

البحوث الأساسية تعتبر المصداقية من 0.50-0.60 تكفي وأن زيادة المصداقية لا كثر من 0.80 وربما تكون إسراف[1]، ;كما ان قيمة ألفا كرو نباخ يجب أن تكون أكثر من 0.70 [2]، و يعتبر ألفا كرونباخ من 0.50 فما فوق مقبولة ايضا[3]، والجدول رقم (3/2/3) يوضح نتائج اختبار الفا كرونباخ لمتغيرات الدراسة بعد اجراء التحليل العاملي الاستكشافي .

الجدول رقم (3/2/3)

تحليل الاعتمادية الفا كرونباخ لمتغيرات الدراسة

بعد إجراء التحليل العاملي الإستكشافي

نوع المتغير	المتغيرات	عدد العبارات	Cronbach's alpha
متغير مستقل	ملاءمة تقارير نظم المعلومات المحاسبية	3	.528
	مصداقية تقارير نظم المعلومات المحاسبية	4	.604
متغير تابع	فاعلية قرارات الاستثمار	5	.704
	كفاءة قرارات الاستثمار	3	.538

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، (2018)

رابعاً: التحليل العاملي التوكيدي لمتغيرات الدراسة

يستخدم هذا النوع لأجل أختبار الفرضيات المتعلقة بوجود أو عدم وجود علاقة بين المتغيرات والعوامل الكامنة كما يستخدم التحليل العاملي التوكيدي كذلك في تقييم قدرة نموذج العوامل على التعبير عن مجموعة البيانات الفعلية، و في المقارنة بين عدة نماذج للعوامل بهذا المجال

1- التحليل العاملي التوكيدي للمتغير المستقل (نظم المعلومات المحاسبية)

تم استخدام المصفوفة التي تتضمن الارتباطات الجزئية في اختبار نموذج متغيرات الدراسة وذلك باستخدام حزمة برنامج ((Analysis of Moment Structure (AMOS V.23) لاجراء عملية التحليل العاملي التوكيدي للنموذج و يستخدم هذا النوع لأجل اختبار الفرضيات المتعلقة بوجود أو عدم وجود علاقة بين المتغيرات والعوامل الكامنة، والشكل رقم (4/2/3) يوضح التحليل العاملي التوكيدي للمتغير المستقل **(نظم المعلومات المحاسبية)**.

---

(1) Nunnally J C. **Psychometric Theory**,(New York: McGraw Hill, 1967), P.640.

(2) Hair et al,. Op.Cit, P .10.

(3) Ann Bowling, **Research Methods in Health**,(UK:Open University Press; 3 edition ,March 1, 2009).P.87.

شكل رقم (4/2/3)

التحليل العاملي التوكيدي للمتغير المستقل (نظم المعلومات المحاسبية)

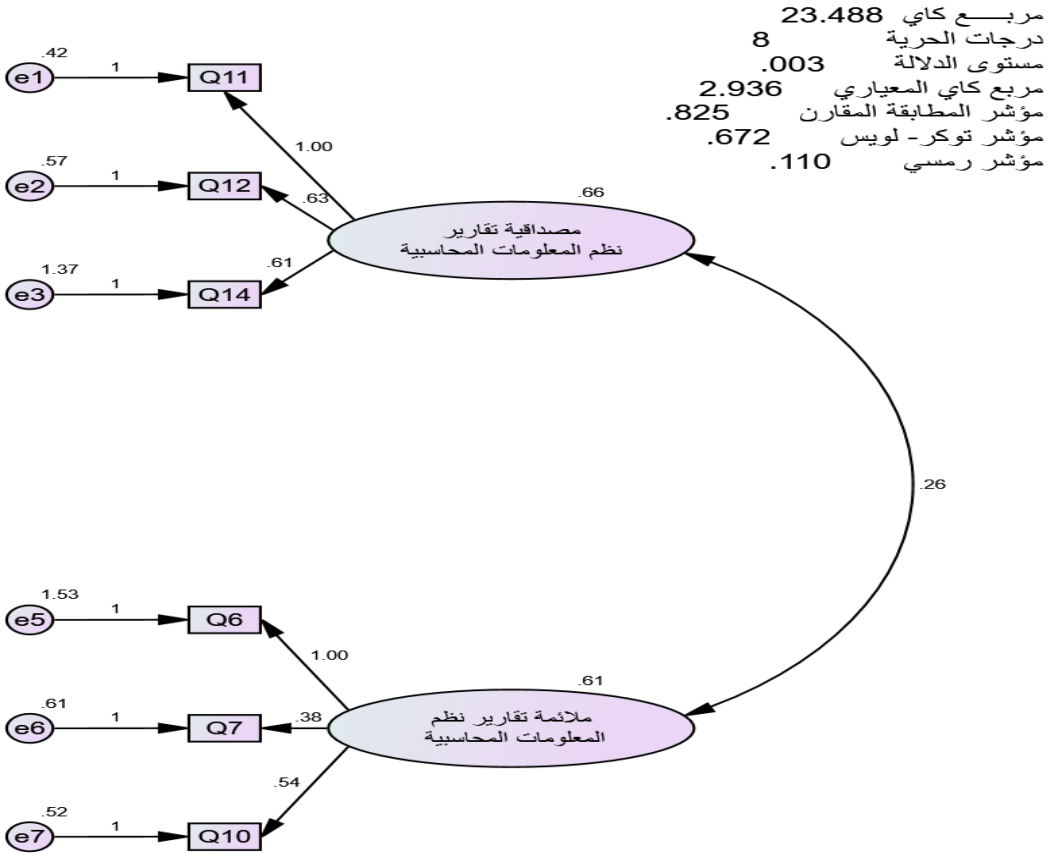

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، (2018)

2- التحليل العاملي التوكيدي للمتغير التابع (اتخاذ القرارات الاستثمارية)

تم استخدام المصفوفة التي تتضمن الارتباطات الجزئية في اختبار نموذج متغيرات الدراسة وذلك باستخدام حزمة برنامج (AMOSV.23) لاجراء عملية التحليل العاملي التوكيدي للنموذج و يستخدم هذا النوع لأجل اختبار الفرضيات المتعلقة بوجود أو عدم وجود علاقة بين المتغيرات والعوامل الكامنة، والشكل رقم (5/2/3) يوضح التحليل العاملي التوكيدي للمتغير التابع **(اتخاذ القرارات الاستثمارية)**.

شكل رقم (5/2/3)

التحليل العاملي التوكيدي للمتغير التابع (اتخاذ القرارات الاستثمارية)

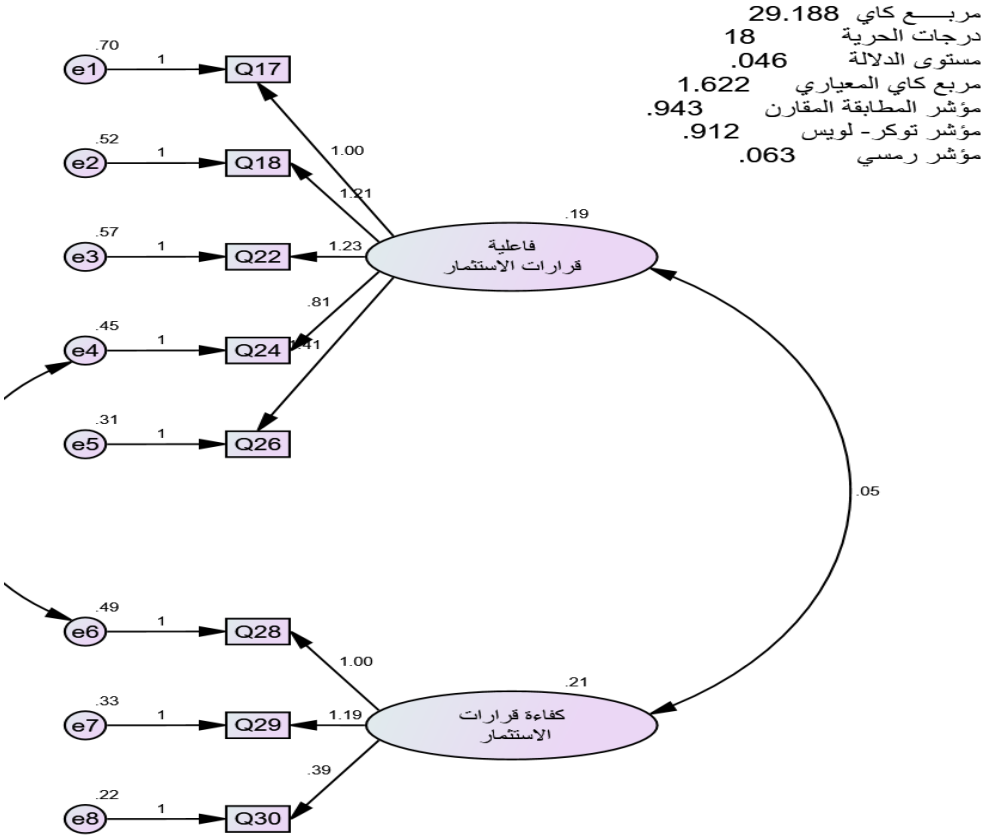

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، (2018)

خامساً: مؤشرات جودة النموذج للمتغير المستقل (نظم المعلومات المحاسبية)

في ضوء افتراض التطابق بين مصفوفة التغاير للمتغيرات الداخلة في التحليل والمصفوفة المفترضة من قبل النموذج تنتج العديد من المؤشرات الدالة على جودة هذه المطابقة، والتي يتم قبول النموذج المفترض للبيانات أو رفضه في ضوئها والتي تعرف بمؤشرات جودة المطابقة الجدول رقم (6/5/3) يوضح مؤشرات جودة مطابقة نموذج المتغير المستقل **(نظم المعلومات المحاسبية)**

الجدول رقم (6/2/3)

مؤشرات جودة مطابقة نموذج المتغير المستقل (نظم المعلومات المحاسبية)

Measure	Estimate	Threshold	Interpretation
CMIN	23.488	--	--
DF	8	--	--
CMIN/DF	2.936	Between 1 and 3	Excellent
CFI	0.825	>0.95	Need More DF
SRMR	0.095	<0.08	Acceptable
RMSEA	0.110	<0.06	Terrible
PClose	0.027	>0.05	Acceptable

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، (2018)

سادساً: مؤشرات جودة النموذج للمتغير التابع (اتخاذ القرارات الاستثمارية)

في ضوء افتراض التطابق بين مصفوفة التغاير للمتغيرات الداخلة في التحليل والمصفوفة المفترضة من قبل النموذج تنتج العديد من المؤشرات الدالة على جودة هذه المطابقة، والتي يتم قبول النموذج المفترض للبيانات أو رفضه في ضوئها والتي تعرف بمؤشرات جودة المطابقة يوضح الجدول رقم (7/2/3) يوضح مؤشرات جودة مطابقة نموذج المتغير التابع **(اتخاذ القرارات الاستثمارية).**

الجدول رقم (7/2/3)

مؤشرات جودة مطابقة نموذج المتغير التابع (اتخاذ القرارات الاستثمارية)

Measure	Estimate	Threshold	Interpretation
CMIN	29.188	--	--
DF	18	--	--
CMIN/DF	1.622	Between 1 and 3	Excellent
CFI	0.943	>0.95	Acceptable
SRMR	0.061	<0.08	Excellent
RMSEA	0.063	<0.06	Acceptable
PClose	0.282	>0.05	Excellent

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، (2018)

سابعاً: تحليل الإعتمادية والصلاحية للمتغير المستقل (نظم المعلومات المحاسبية)

يستخدم تحليل الاتساق للعثور على الاتساق الداخلي للبيانات ويتراوح من (0 إلى 1)، تم احتساب قيمة (ألفا كرو نباخ) للعثور على اتساق البيانات الداخلي، ان قيمة ألفا كرونباخ تكون اكثر من (0.70)يوضح والجدول رقم (8/2/3) معامل الاعتمادية والصلاحية للمتغير المستقل (نظم المعلومات المحاسبية بعد اجراء التحليل العاملي التوكيدي.

جدول رقم (8/2/3)

معامل الاعتمادية والصلاحية للمتغير المستقل (نظم المعلومات المحاسبية)

المتغير	CR	AVE	MaxR(H)	مصداقية تقارير نظم المعلومات المحاسبية	ملاءمة تقارير نظم المعلومات المحاسبية
مصداقية تقارير نظم المعلومات المحاسبية	0.607	0.358	0.688		0.47
ملاءمة تقارير نظم المعلومات المحاسبية	0.553	0.221	0.469	0.414	

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، (2018)

ثامناً: تحليل الإعتمادية والصلاحية للمتغير التابع (اتخاذ القرارات الاستثمارية)

تم تحليل الاعتمادية المركبة والصلاحية للمتغير التابع (اتخاذ القرارات الاستثمارية) ويوضح والجدول رقم (9/2/3) معامل الاعتمادية والصلاحية للمتغير التابع اتخاذ القرارات الاستثمارية بعد اجراء التحليل العاملي التوكيدي.

جدول رقم (9/2/3)

معامل الاعتمادية والصلاحية للمتغير التابع (اتخاذ القرارات الاستثمارية)

المتغير	CR	AVE	MSV	MaxR(H)	فاعلية قرارات الاستثمار	كفاءة قرارات الاستثمار
فاعلية قرارات الاستثمار	0.712	0.338	0.065	0.743	0.582	
كفاءة قرارات الاستثمار	0.553	0.305	0.065	0.603	0.254	0.552

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، (2018)

تاسعاً: الإرتباطات بين متغيرات الدراسة

تم استخدام تحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة بهدف التعرف على العلاقة الارتباطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ، ويوضح الجدول رقم (10/2/3) الارتباطات بين متغيرات الدراسة.

الجدول رقم (10/2/3)

الارتباطات بين متغيرات الدراسة

Estimate	المتغيرات	المسار	المتغيرات
.399	ملاءمة تقارير نظم المعلومات المحاسبية	<-->	مصداقية تقارير نظم المعلومات المحاسبية
.296	كفاءة قرارات الاستثمار	<-->	فاعلية قرارات الاستثمار
.438	فاعلية قرارات الاستثمار	<-->	مصداقية تقارير نظم المعلومات المحاسبية
.071	كفاءة قرارات الاستثمار	<-->	مصداقية تقارير نظم المعلومات المحاسبية
1.030	فاعلية قرارات الاستثمار	<-->	ملاءمة تقارير نظم المعلومات المحاسبية
.139	كفاءة قرارات الاستثمار	<-->	ملاءمة تقارير نظم المعلومات المحاسبية

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، (2018)

يلاحظ من الجدول رقم (10/2/3) ان الارتباط بين ابعاد المتغير المستقل (نظم المعلومات المحاسبية) فيما بينها ، ان بعد مصداقية نظم المعلومات المحاسبية يرتبط ارتباط ايجابي معنوي

متوسط مع بعد ملاءمة تقارير نظم المعلومات المحاسبية حيث كانت قيمة الارتباطات تساوي .399

كما نجد ان الارتباط بين ابعاد المتغير التابع (اتخاذ القرارات الاستثمارية) فيما بينها، ان بعد فاعلية قرارات الاستثمار يرتبط ارتباط معنوي ضعيف مع بعد كفاءة قرارات الاستثمار حيث كانت قيمة الارتباطات تساوي 296. ، كما يلاحظ من الجدول رقم (10/2/3) ان بعد مصداقية تقارير نظم المعلومات المحاسبية يرتبط ارتباط ايجابي معنوي متوسط مع بعد فاعلية قرارات الاستثمار حيث بلغت قيمة الارتباط 438. كما كان له ارتباط معنوي ضعيف مع بعد كفاءة قرارات الاستثمار حيث بلغت قيمة الارتباط 071. ، كما نجد ان بعد ملاءمة تقارير نظم المعلومات المحاسبية له ارتباط ايجابي قوي مع بعد فاعلية قرارات الاستثمار حيث بلغت قيمة الارتباط 1.030 ، كما نجد ان بعد ملاءمة تقارير نظم المعلومات المحاسبية يرتبط ارتباط معنوي ضعيف مع بعد كفاءة قرارات الاستثمار حيث بلغت قيمة الارتباط 139.

عاشراً: الإحصاء الوصفي لعبارات متغيرات الدراسة

يتم حساب كل من الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارات محور الدراسة ويتم مقارنة الوسط الحسابي للعبارة بالوسط الفرضي للدراسة (3) حيث تتحقق الموافقة على الفقرات إذا كان الوسط الحسابي للعبارة اكبر من الوسط الفرضي (3)، وتتحقق عدم الموافقة إذا كان الوسط الحسابي أقل من الوسط الفرضي. فيما يلي جداول رقم (11/2/3) يوضح المتوسط والانحراف المعياري والاهمية النسبية للعبارات التي تقيس محاور الدراسة وترتيبها وفقاً لإجابات المستقصى منهم . وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (11/2/3)

الإحصاء الوصفي ملاءمة تقارير نظم المعلومات المحاسبية

العبارات	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الأهمية النسبية	درجة الموافقة
يتم اصدار التقارير المالية في الوقت الملائم.	1.137	4.09	%82	مرتفعة جدا
القدرة التنبؤية لمعلومات التقارير المالية عن نتائج القرارات الاستثمارية.	.859	3.33	%67	متوسطة
السرعة في اعداد التقارير المالية للوفاء باحتياجات متخذي قرارات الاستثمار.	.843	4.19	%84	مرتفعة جدا
قابلية معلومات التقارير المالية للفهم من قبل متخذي القرارات الاستثمارية.	.964	3.23	%65	متوسطة
تحديث محتوى التقارير المالية لتوفير معلومات وقتية للاطراف المستفيدة.	.821	3.18	%64	متوسطة
القدرة على التقييم الارتدادي للقرارات المستقبلية.	1.467	4.00	%80	مرتفعة جدا
المساعدة في تقييم النتائج المتعلقة بالقرارات الاستثمارية السابقة.	.836	3.33	%67	متوسطة
قابلية معلومات التقارير المالية للمقارنة خلال الفترات المختلفة.	.544	3.43	%69	متوسطة

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، (2018)

وبالنظر الى ملاءمة تقارير نظم المعلومات المحاسبية الموضح في الجدول رقم (11/2/3) الذي يتضمن عدد من الاسئلة الفرعية لها يتضح الاتي:

- ان درجة الموافقة لمعظم العبارت متوسطة أي انها في حدود 60% الي 70% مقارنة مع أهميتها النسبية.
- وان الانحراف المعياري لكافة العبارات لم يصل الا الواحد مما يدل علي التجانس بين عبارات المبحوثين. باستثناء العبارتين (يتم اصدار التقارير المالية في الوقت الملائم) و(القدرة على التقييم الارتدادي للقرارات المستقبلية) حيث زاد الانحراف المعياري عن الواحد في الوقت الذي زادت فيه الاهمية النسبية للعبارتين عن 80%.

جدول رقم (12/2/3)

الإحصاء الوصفي مصداقية تقارير نظم المعلومات المحاسبية

العبارات	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الأهمية النسبية	درجة الموافقة
القدرة على التحقق من دقة محتوى التقارير المالية الصادرة من نظم المعلومات المحاسبية.	.781	3.43	%69	متوسطة
الثبات في تطبيق السياسات المحاسبية عند اعداد التقاير المالية.	.841	3.35	%67	متوسطة
تمثيل التقارير المالية للاحداث الاقتصادية ذات الصلة باتخاذ القرارات الاقتصادية.	1.039	3.13	%63	متوسطة
تحقيق مبدأ الشفافية وحق المستخدمين في التحقق من مصداقية معلومات التقارير المالية.	.913	3.10	%62	متوسطة
توافر وسائل مناسبة لاختبار مدى امكانية الاعتماد في معلومات التقارير المالية لاغراض قرارات الاستثمار.	.654	2.49	%50	متوسطة
تجنب تعارض المصالح عند اعداد التقارير المالية.	1.275	3.83	%77	مرتفعة
التاكد من اعداد التقاريرالمالية باستقلالية تامة.	.759	3.14	%63	متوسطة
زيادة درجة الاعتماد في التقارير المالية من قبل متخذي قرارات الاستثمار.	.771	3.40	%68	متوسطة

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، (2018)

وبالنظر الى عبارات مصداقية تقارير نظم المعلومات المحاسبية الموضح في الجدول رقم (12/2/3) الذي يتضمن عدد من الاسئلة الفرعية لها يتضح الاتي:

- ان درجة الموافقة لمعظم العبارت متوسطة أي انها اعلي من 50% الي 70% مقارنة مع أهميتها النسبية. باستثناء العبارة (تجنب تعارض المصالح عند اعداد التقارير المالية) حيث بلغت أهميتها النسبية 77%. أي ان لها درجة موافقة مرتفعة.
- وان الانحراف المعياري لمعظم العبارات اقل من الواحد باستثناء العبارة (تمثيل التقارير المالية لاحداث الاقتصادية ذات الصلة باتخاذ القرارات الاقتصادية) و العبارة (تجنب تعارض المصالح عند اعداد التقارير المالية) حيث زاد الانحراف المعياري عن الواحد.

جدول رقم (13/2/3)

الإحصاء الوصفي فاعلية قرارات الاستثمار

العبارات	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الأهمية النسبية	درجة الموافقة
توجيه قرارات متخذي القرارات الاستثمارية نحو افضل البدائل الاستثمارية المتاحة.	.948	3.21	%64	متوسطة
دعم قدرات متخذي القرارات الاستثمارية في اجراء تحليلات متطورة للقرارات الخاصة بالاستثمار.	.901	3.29	%66	متوسطة
تطوير امكانيات متخذي القرارات الاستثمارية في التنبؤ بنتائج القرارات الاستثمارية المتخذة.	.946	3.19	%64	متوسطة
زيادة قدرات متخذي القرارات الاستثمارية في دراسة وتقويم مخاطر القرارات الخاصة بالاستثمار.	1.000	3.08	%62	متوسطة
زيادة قناعة متخذي القرارات الاستثمارية في محتوى جودة التقارير المالية الصادرة من الانظمة المحاسبية.	1.239	4.11	%82	مرتفة جدا
تحقيق وضع افضل للمنشات عند التعرض للمواقف القرارية المختلفة.	.932	3.31	%66	متوسطة
المرونة في التحول بين القرارات الاستثمارية المتاحة.	1.029	3.06	%61	متوسطة

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، (2018)

وبالنظر الى عبارات فاعلية قرارات الاستثمار الموضح في الجدول رقم (13/2/3) الذي يتضمن عدد من الاسئلة الفرعية لها يتضح الاتي:

- ان درجة الموافقة لمعظم العبارت مرتفعة جدا أي انها اعلي من 60% الي 69% مقارنة مع أهميتها النسبية ولكن العبارة (زيادة قناعة متخذي القرارات الاستثمارية في محتوى جودة التقارير المالية الصادرة من الانظمة المحاسبية.) كانت أهمية النسبية اعلي من 80% حيث بلغت 82%
- وان الانحراف المعياري لبعض العبارات اكثر من الواحد وللبعض الاخر اقل من الواحد.

جدول رقم (14/2/3)

الإحصاء الوصفي كفاءات قرارات الاستثمار

العبارات	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الأهمية النسبية	درجة الموافقة
تحقيق اهداف المنشاة الاستثمارية من خلال الاستخدام الامثل للمعلومات المحاسبية.	.762	3.28	%66	متوسطة
توفير مستوى مناسب من السيولة يساعد في الدخول في عمليات استثمارية اخرى.	1.033	4.16	%83	مرتفعة جدا
الحصول على معلومات تساعد في كفاءة استخدام الموجودات وتنميتها.	.835	3.32	%66	متوسطة
دعم قدرة المنشاة في زيادة حصتها من السوق.	1.070	4.21	%84	مرتفعة جدا
تنمية و تعزيز قدرة المنشاة التنافسية.	.842	3.32	%66	متوسطة
دعم قدرة المنشاة في الاستمرارية في الانشطة الاستثمارية وتنميتها.	.796	3.36	%67	متوسطة
جودة المعلومات المالية المتوفرة تسهم في تحقيق كفاءة القرار الاستثماري.	.505	2.41	%48	منخفضة

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، (2018)

وبالنظر الى عبارات كفاءات قرارات الاستثمار الموضح في الجدول رقم (14/2/3) الذي يتضمن عدد من الاسئلة الفرعية لها يتضح الاتي:

- ان درجة الموافقة لكافة العبارت ما بين المتوسطة و المرتفعة جدا باستثناء العبارة (جودة المعلومات المالية المتوفرة تسهم في تحقيق كفاءة القرار الاستثماري.) حيث كانت أهميتها النسبية منخفضة .اي اقل من 50%
- وان الانحراف المعياري لبعض العبارات اكثر من الواحد وللبعض الاخر اقل من الواحد.

المبحث الثالث

إختبار فرضيات الدراسة

أولاً: نمذجة المعادلة البنائية

أعتمد الباحث في عملية التحليل الإحصائي للبيانات على أسلوب نمذجة المعادلة البنائية وهو نمط مفترض للعلاقات الخطية المباشرة وغير المباشرة بين مجموعة من المتغيرات الكامنة والمشاهدة، ،وتمثل نماذج المعادلة البنائية ترجمات لسلسلة من علاقات السبب والنتيجة المفترضة بين مجموعة من المتغيرات.وبالتحديد إستخدام أسلوب تحليل المسار، لما يتمتع به من عدة مزايا، تتناسب مع طبيعة هذه الدراسة، وفيما : يلي عرض مختصر لهذا الأسلوب ومبررات إستخدامه[1].

تحليل المسار: احد أساليب نمذجة المعادلة البنائية، والتي تعني بدراسة وتحليل العلاقات بين متغير أو أكثر من المتغيرات المستقلة سواء كانت هذه المتغيرات مستمرة أو متقطعة، ومتغير أو أكثر من المتغيرات التابعة سواء كانت هذه المتغيرات مستمرة أو متقطعة بهدف تحديد اهم المؤشرات او العوامل التي يكون لها تأثير على المتغير أو المتغيرات التابعة، حيث أن نمذجة المعادلة البنائية تجمع بين اسلوب تحليل الانحدار المتعدد والتحليل العاملي[2].

ثانياً: إختبار الفرضية الرئيسية الأولى: توجد علاقة ايجابية بين نظم المعلومات المحاسبية وفاعلية اتخاذ قرارات الاستثمار وتتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية:

1-1 توجد علاقة ايجابية بين مصداقية تقارير نظم المعلومات المحاسبية وفاعلية قرارات الاستثمار.

2-1 توجد علاقة علاقة ايجابية بين ملاءمة تقارير نظم المعلومات المحاسبية وفاعلية قرارات الاستثمار.

يوضح الشكل رقم (1/3/3) العلاقة بين نظم المعلومات المحاسبية (ملاءمة تقارير نظم المعلومات المحاسبية ، مصداقية تقارير نظم المعلومات المحاسبية) وفاعلية قرارات الاستثمارية.

---

(1) عماد عبد الجليل علي، **مدى نجاح الإندماج بين شركات التأمين التعاوني السعودي**،(الشلف: جامعة حسيبة بن بوعلي، الملتقى الدولي السابع حول:الصناعة التأمينية، الواقع العملي وآفاق التطوير- تجارب الدول ، 3-4 ديسمبر ، 2012)، ص 11.

(2)Barbara G. Tabachnick, Linda S., et al.,P.203.

الشكل (1/3/3)

العلاقة بين نظم المعلومات المحاسيبة (ملاءمة تقارير نظم المعلومات المحاسبية ، مصداقية تقارير نظم المعلومات المحاسبية) وفاعلية قرارات الاستثمار

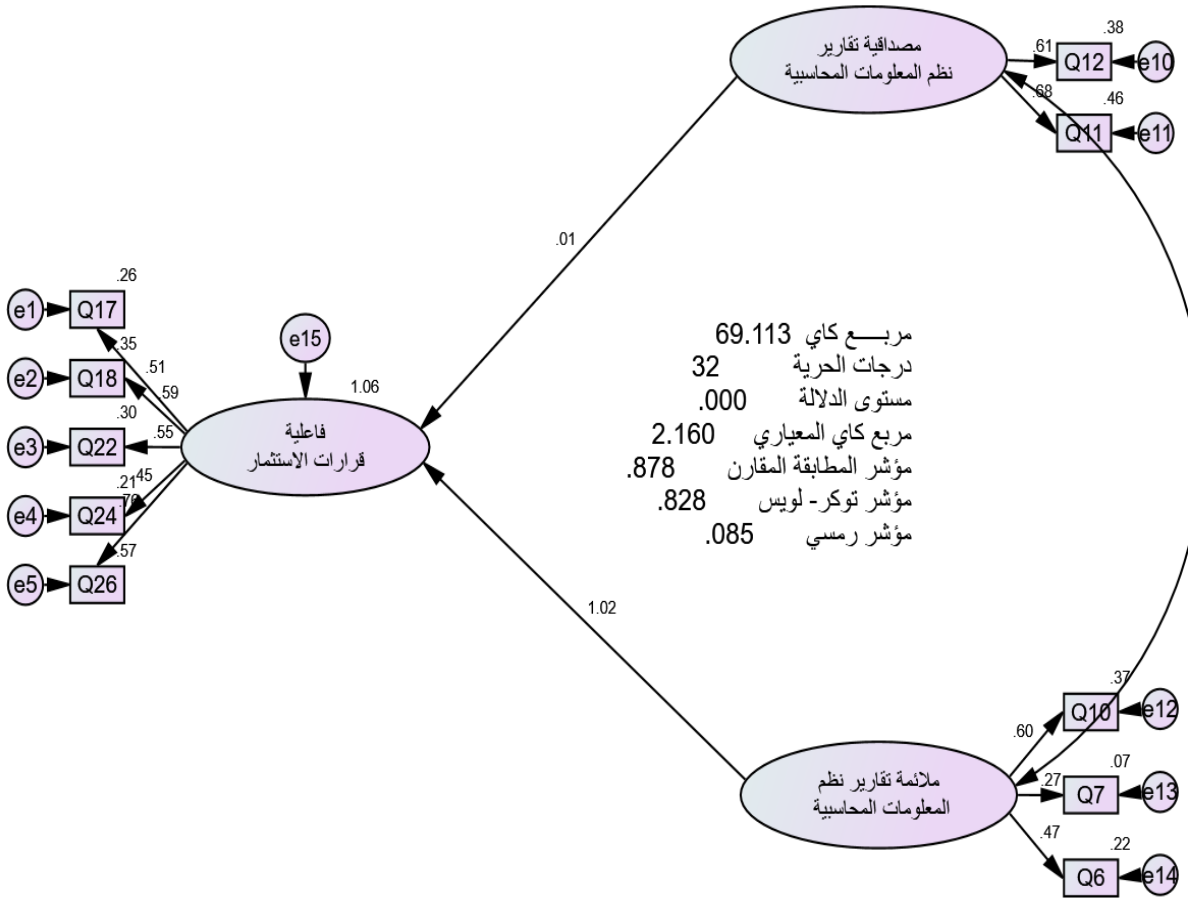

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، (2018)

يتضح من الشكل رقم الشكل (1/3/3) علاقة المتغير المستقل (نظم المعلومات المحاسبية) ببعديه المتمثلين في ملاءمة تقارير نظم المعلومات المحاسبية و مصداقية تقارير نظم المعلومات المحاسبية ، وتوضيح العبارات التي تقيس كل متغير ورمز لها بالرمز (Q) ، والخطا المعياري ويرمز له بالرمز (e) ويظهر الشكل علاقة المتغيرات المستقلة (ملاءمة تقارير نظم المعلومات المحاسبية و مصداقية تقارير نظم المعلومات المحاسبية) بالمتغير التابع (فاعلية قرارات الاستثمار)

وعلاقة التاثير بين المتغيرات بسهم ثنائي الاتجاه مع نسب تاثير كل متغير للحكم على معنوية التاثير ، وايصال المتغيرات مع بعضها البعض بالمسارات. كما يوضح قيمة مربع كاي ، درجات الحرية ، مستوى الدلالة ، مربع كاي المعياري ، مؤشر المطابقة المقارن ، مؤشر توكر لويس ، و مؤشر رمسي، مع توضيح قيمة كل مؤشر.

لغرض التعرف على معنوية التاثير بين المتغيرات اعتمد الباحث على نمذجة المعادلة البنائية باستخدام اسلوب المسار الذي يهتم بدراسة وتحليل العلاقات بين متغير أو أكثر من المتغيرات المستقلة سواء كانت هذه المتغيرات مستمرة أو متقطعة، وقد تم الإعتماد على مستوى الدلالة (0.05) للحكم على مدى معنوية التأثير، حيث تم مقارنة مستوى المعنوية المحتسب مع قيمة مستوى الدلالة المعتمد، وتعد التاثيرات ذات دلالة إحصائية إذا كانت قيمة مستوى الدلالة المحتسب أصغر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) والعكس صحيح.

حيث ان المسار من مصداقية تقارير نظم المعلومات المحاسبية الى فاعلية قرارات الاستثمار يساوي (006.) وهو غير دال احصائيا عند مستوى معنوية (969.) كما هو موضح في الجدول رقم (2/3/3) ، وهذه الدلالة الإحصائية توضح أن الفرضية 1-1 التي تنص على أنه توجد علاقة ايجابية بين مصداقية تقارير نظم المعلومات المحاسبية وفاعلية قرارات الاستثمار. **لم تتحقق.**

كما يتضح من الجدول رقم (2/3/3) ان المسار من ملاءمة تقارير نظم المعلومات المحاسبية الى فاعلية قرارات الاستثمار يساوي (721.) وهو دال احصائيا عند مستوى معنوية (003.) كما هو موضح في الجدول رقم (2/3/3) وهذه الدلالة الإحصائية توضح أن الفرضية 1-2 التي تنص على أنه توجد علاقة ايجابية بين ملاءمة تقارير نظم المعلومات المحاسبية وفاعلية قرارات الاستثمار. **قد تحققت.**

الجدول رقم (2/3/3)

قيم تحليل المسار بين نظم المعلومات المحاسيبة (ملاءمة تقارير نظم المعلومات المحاسبية ومصداقية تقارير نظم المعلومات المحاسبية) وفاعلية قرارات الاستثمار

العلاقة			التقديرات Estimate	الخطا المعياري S.E.	درجة الحرية C.R.	الدلالة P	النتيجة
فاعلية قرارات الاستثمار	<---	مصداقية تقارير نظم المعلومات المحاسبية	.006	.144	.039	.969	لم تدعم
فاعلية قرارات الاستثمار	<---	ملاءمة تقارير نظم المعلومات المحاسبية	.721	.244	2.948	.003	دعمت

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، (2018)

ويلاحظ بان نتائج االتحليل للفرضية الرئيسية الاولى والتي تنص على انه علاقة ايجابية بين نظم المعلومات المحاسيبة وفاعلية اتخاذ قرارات الاستثمار **قد دعمت جزئيا** من خلال متغير ملاءمة تقارير نظم المعلومات المحاسبية.

ثالثا: إختبار الفرضية الرئيسية الثانية : توجد علاقة ايجابية بين نظم المعلومات المحاسيبة وكفاءة اتخاذ قرارات الاستثمار وتتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية:

2-1 توجد علاقة ايجابية بين مصداقية تقارير نظم المعلومات المحاسبية وكفاءة قرارات الاستثمار.

2-2 توجد علاقة علاقة ايجابية بين ملاءمة تقارير نظم المعلومات المحاسبية وكفاءة قرارات الاستثمار.

يوضح الشكل رقم (3/3/3) العلاقة بين نظم المعلومات المحاسبية (ملاءمة تقارير نظم المعلومات المحاسبية ، مصداقية تقارير نظم المعلومات المحاسبية) وكفاءة اتخاذ القرارات الاستثمارية.

الشكل(3/3/3)

العلاقة بين نظم المعلومات المحاسيبة (ملاءمة تقارير نظم المعلومات المحاسبية ومصداقية تقارير نظم المعلومات المحاسبية) وكفاءة قرارات الاستثمار

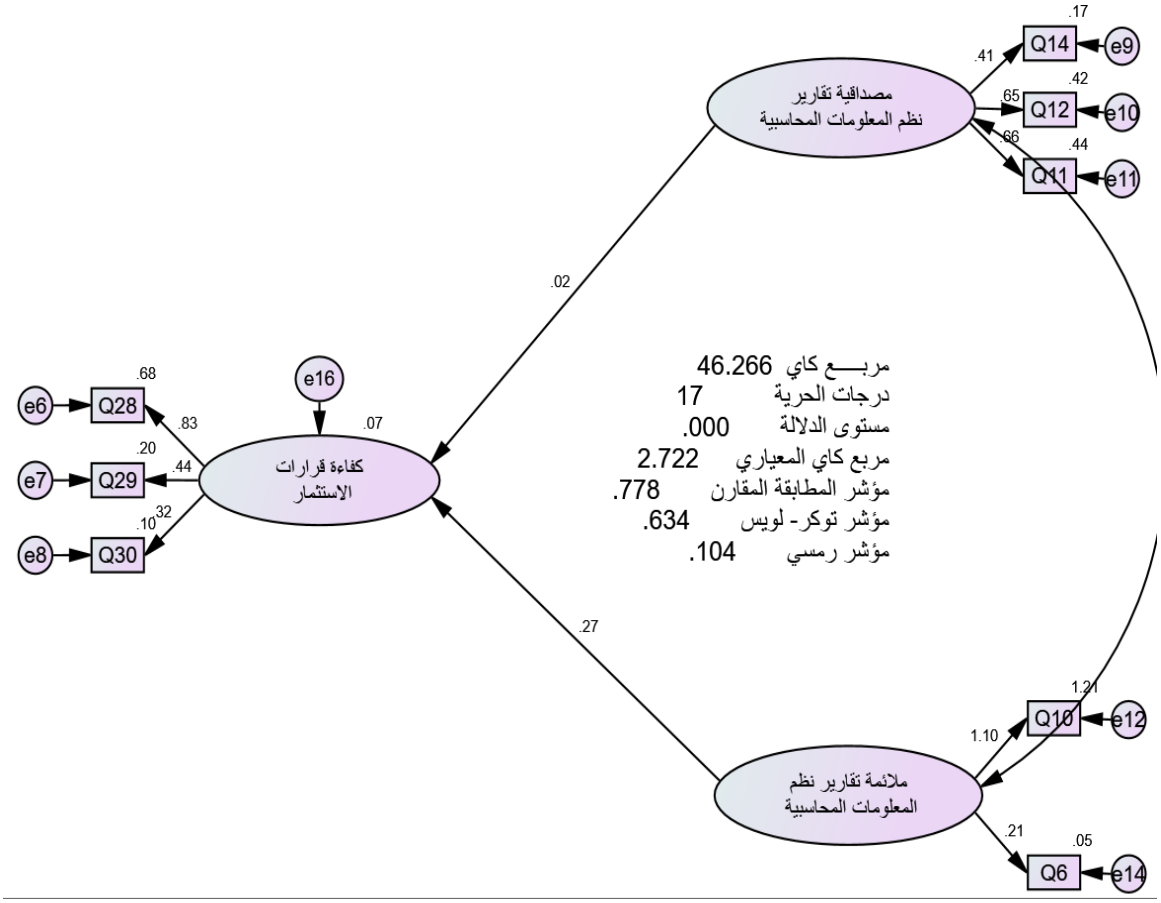

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، (2018)

يتضح من الشكل رقم (3/3/3) علاقة المتغير المستقل (نظم المعلومات المحاسبية) ببعديه المتمثلين في ملاءمة تقارير نظم المعلومات المحاسبية و مصداقية تقارير نظم المعلومات المحاسبية ، وتوضيح العبارات التي تقيس كل متغير ورمز لها بالرمز (Q) ، والخطا المعياري ويرمز له بالرمز (e) ويظهر الشكل علاقة المتغيرات المستقلة (ملاءمة تقارير نظم المعلومات المحاسبية و مصداقية تقارير نظم المعلومات المحاسبية) بالمتغير التابع (كفاءة قرارات الاستثمار) وعلاقة التاثير بين المتغيرات بسهم ثنائي الاتجاه مع نسب تاثير كل متغير للحكم على معنوية التاثير ، وايصال المتغيرات مع بعضها البعض بالمسارات.كما يوضح قيمة مربع كاي ، درجات

الحرية ، مستوى الدلالة ، مربع كاي المعياري ، مؤشر المطابقة المقارن ، مؤشر توكر لويس ، و مؤشر رمسي، مع توضيح قيمة كل مؤشر.

لغرض التعرف على معنوية التاثير بين المتغيرات اعتمد الباحث على نمذجة المعادلة البنائية باستخدام اسلوب المسار الذي يهتم بدراسة وتحليل العلاقات بين متغير أو أكثر من المتغيرات المستقلة سواء كانت هذه المتغيرات مستمرة أو متقطعة، وقد تم الإعتماد على مستوى الدلالة (0.05) للحكم على مدى معنوية التأثير، حيث تم مقارنة مستوى المعنوية المحتسب مع قيمة مستوى الدلالة المعتمد، وتعد التاثيرات ذات دلالة إحصائية إذا كانت قيمة مستوى الدلالة المحتسب أصغر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) والعكس صحيح.

حيث ان المسار من مصداقية تقارير نظم المعلومات المحاسبية الى كفاءة قرارات الاستثمار يساوي (.017) وهو غير دال احصائيا عند مستوى معنوية (.912) كما هو موضح في الجدول رقم (4/3/3) ، وهذه الدلالة الإحصائية توضح أن الفرضية الفرعية رقم 2-1 التي تنص على أنه توجد علاقة ايجابية بين مصداقية تقارير نظم المعلومات المحاسبية وكفاءة اتخاذ القرارات الاستثمارية. **لم تتحقق**.

كما ان المسار من ملاءمة تقارير نظم المعلومات المحاسبية الى كفاءة اتخاذ قرارات الاستثمار يساوي (.595) وهو دال احصائيا عند مستوى معنوية (.036) كما هو موضح في الجدول رقم (4/3/3) ، وهذه الدلالة الإحصائية توضح أن الفرضية الفرعية رقم 2-2 التي تنص على أنه توجد علاقة ايجابية بين ملاءمة تقارير نظم المعلومات المحاسبية وكفاءة اتخاذ القرارات الاستثمارية. **قد تحققت**.

جدول رقم (4/3/3)

قيم تحليل المسار بين نظم المعلومات المحاسيبة (ملاءمة تقارير نظم المعلومات المحاسبية ومصداقية تقارير نظم المعلومات المحاسبية) وكفاءة قرارات الاستثمار

العلاقة			التقديرات Estimates	الخطا المعياري S.E.	درجة الحرية C.R.	الدلالة P	النتيجة
كفاءة قرارات الاستثمار	<---	مصداقية تقارير نظم المعلومات المحاسبية	.017	.152	.111	.912	لم تدعم
كفاءة قرارات الاستثمار	<---	ملاءمة تقارير نظم المعلومات المحاسبية	.595	.283	2.102	.036	دعمت

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، (2018)

ويلاحظ بان نتائج االتحليل للفرضية الرئيسية الثانية والتي تنص على انه توجد علاقة ايجابية بين نظم المعلومات المحاسيبة وكفاءة اتخاذ قرارات الاستثمار قد دعمت جزئيا من خلال ملاءمة تقارير نظم المعلومات المحاسبية. يوضح الجدول رقم (5/3/3) ملخص لاختبار الفرضيات

جدول رقم (5/3/3)

ملخص اختبار الفرضيات

مستوي قبول الفرضية	الفرضية الاولي توجد علاقة ايجابية بين نظم المعلومات المحاسيبة وفاعلية اتخاذ قرارات الاستثمار
لم تدعم	توجد علاقة إيجابية بين مصداقية تقارير نظم المعلومات المحاسبية وفاعلية قرارات الاستثمار
دعمت	توجد علاقة إيجابية بين ملاءمة تقارير نظم المعلومات المحاسبية وفاعلية قرارات الاستثمار
دعم جزئي	**حالة دعم الفرضية الاولي**
مستوي قبول الفرضية	**الفرضية الثانية** **توجد علاقة ايجابية بين نظم المعلومات المحاسيبة وكفاءة اتخاذ قرارات الاستثمار**
لم تدعم	توجد علاقة إيجابية بين مصداقية تقارير نظم المعلومات المحاسبية وكفاءة قرارات الاستثمار
دعمت	توجد علاقة إيجابية بين ملاءمة تقارير نظم المعلومات المحاسبية وكفاءة قرارات الاستثمار
دعم جزئي	**حالة دعم الفرضية الثانية**

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، (2018)

مناقشة النتائج مع نتائج الدراسات السابقة

أخضعت بيانات الإستبانة للتحليل العاملي بغرض فهم الإختلافات بين مجموعة من متغيرات الإستجابة، تم تحليل أثر المتغير المستقل على المتغير التابع حيث تم إختبار جميع الفرضيات وقد أيدتها النتائج الجزئية لبعض الدراسات السابقة كالآتي:

أولا: العلاقة بين بين نظم المعلومات المحاسبية وفاعلية اتخاذ قرارات الاستثمار

تتوقع الفرضية الرئيسية الأولى وجود علاقة إيجابية بين نظم المعلومات المحاسبية وفاعلية اتخاذ قرارات الاستثمار من خلال التحليل العاملي لمتغيرات نظم المعلومات المحاسبية (مصداقية تقارير نظم المعلومات المحاسبية ، ملاءمة تقارير نظم المعلومات المحاسبية) مع فاعلية إتخاذ قرارات الإستثمار، حيث بينت نتائج التحليل وجود علاقة جزئية بين نظم المعلومات المحاسبية وفاعلية اتخاذ قرارات الاستثمار وقد دعمت هذه العلاقة من خلال بُعد ملاءمة تقارير نظم المعلومات المحاسبية، ولم تدعم هذه العلاقة في بُعد مصداقية تقارير نظم المعلومات المحاسبية، مما يدل على أن هذه الفرضية **قد دعمت جزئياً**.

1- هذه الفرضية تتوقع وجود علاقة إيجابية بين مصداقية تقارير نظم المعلومات المحاسبية وفاعلية قرارات الاستثمار، أشارت نتائج التحليل أنه لا توجد علاقة إيجابية بين مصداقية تقارير نظم المعلومات المحاسبية وفاعلية قرارات الاستثمار ولا تتفق هذه النتيجة مع دراسة (حامدي، 2011) والتي توصلت الى وجودة علاقة ذات دلالة احصائية بين بين موثوقية المعلومات المحاسبية وصنع القرار في المؤسسات الاقتصادية.

2- إفترضت هذه الفرضية وجود علاقة إيجابية بين ملاءمة تقارير نظم المعلومات المحاسبية وفاعلية قرارات الاستثمار، حيث بينت نتائج التحليل وجود علاقة إيجابية بين ملاءمة تقارير نظم المعلومات المحاسبية وفاعلية قرارات الاستثمار وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (أحمد،2007) حيث دلت نتائج اختبار الفرضيات على وجود تأثير ذي دلالة إحصائية بين خصائص نظم المعلومات المحاسبية بما فيها خاصية الملاءمة واتخاذ القرارات الاستثمارية.

ثانياً: العلاقة بين بين نظم المعلومات المحاسبية وكفاءة اتخاذ قرارات الاستثمار

تتوقع الفرضية الرئيسية الثانية وجود علاقة إيجابية بين نظم المعلومات المحاسبية وكفاءة إتخاذ قرارات الاستثمار من خلال التحليل العاملي لمتغيرات نظم المعلومات المحاسبية (مصداقية تقارير نظم المعلومات المحاسبية و ملاءمة تقارير نظم المعلومات المحاسبية) مع كفاءة إتخاذ قرارات

الإستثمار، حيث تشير نتائج التحليل إلى وجود علاقة جزئية بين نظم المعلومات المحاسيبة وكفاءة اتخاذ قرارات الاستثمار وقد دعمت هذه العلاقة من خلال بُعد ملاءمة تقارير نظم المعلومات المحاسبية، ولم تدعم هذه العلاقة في بُعد مصداقية تقارير نظم المعلومات المحاسبية، مما يدل على أن هذه الفرضية **قد دعمت جزئياً**.

1- تتوقع هذه الفرضية وجود علاقة إيجابية بين مصداقية تقارير نظم المعلومات المحاسبية وكفاءة قرارات الاستثمار، أشارت نتائج التحليل أنه لا توجد علاقة إيجابية بين مصداقية تقارير نظم المعلومات المحاسبية وكفاءة قرارات الإستثمار.

2- إفترضت هذه الفرضية وجود علاقة إيجابية بين ملاءمة تقارير نظم المعلومات المحاسبية وكفاءة قرارات الاستثمار، حيث بينت نتائج التحليل وجود علاقة إيجابية بين ملاءمة تقارير نظم المعلومات المحاسبية وكفاءة قرارات الاستثمار. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Seyed Sajad, 2016) والتي توصلت لوجود علاقة بين جودة المعلومات المحاسبية وكفاءة القرارات الاستثمارية.

الخاتمة

تشمل:

اولا: النتائج

ثانيا: التوصيات

اولا: النتائج

في ضوء التحليل الذي تم في الفصل الثالث لنتائج التحليل الإحصائي الوصفي لمتغيرات الدراسة واختبار بالفرضيات يتناول هذا الفصل عرضاً لمجمل النتائج التي توصل إليها الباحث، كإجابة عن الأسئلة التي تم طرحها في من هذه الدراسة التي مثلت مشكلتها والفرضيات التي بنيت عليها، وعلى ضوء هذه النتائج التي تم التوصل إليها في الدراسة الحالية قدم الباحث عدداً من التوصيات ، ومن من خلال عرض الدراسة النظرية والميدانية في مجال نظم المعلومات المحاسبية واتخاذ القرارات الاستثمارية فقد توصل الباحث الى النتائج التالية:

أ- نتائج الدراسة النظرية، وتتمثل في:

1- للنظام المحاسبي من مجموعة من العناصر البشرية و المادية والتي تعمل مع بعضها البعض بتناسق وفقا لمعايير واجراءات معينة لتحقيق اهداف النظام المحاسبي. وقد تطورت الحوجة للمحاسبة كنظام للمعلومات مع تطور علم المحاسبة نفسه وتطور احتياجات المستفيدون الداخلين للمعلومات المحاسبية التي تساعدهم في اتخاذ القرارات المختلفة.

2- تمر عملية صنع القرار بعدة مراحل، حيث خلال كل واحدة منها يكون فيها صانع القرار بحاجة إلى معلومات تختلف عن بقية المراحل.

3- يتمثل دور المعلومات المحاسبية في تقديم الدعم اللازم لاتخاذ القرارات المختلفة لمستخدمي المعلومات المحاسبية ، حيث انها المنتج النهائي لنظم المعلومات المحاسبية وهي اصلا بيانات تمت معالجتها لتعبر عن احداث و وقائع اقتصادية معينة. ولتحقيق ذلك يجب تتميز نظم المعلومات المحاسبية بقدرتها على اجراء عملياته بسرعة ودقة، مع القدرة على استرجاعها متى ما اقتضى الامر ذلك، بجانب قدرة نظام المعلومات المحاسبية على تبني كل ما يستجد من معطيات حديثة.

4- توفر المعلومات المحاسبية بالصورة الملاءمة والوقت الملائم يعتبر موردا اقتصاديا هاما و وسيلة تساعد في الوصول الى قرارات ذات كفاءة وفعالية، كما انها تمكن المدراء ومتخذي القرارات من اتخاذ اداء مهامهم بشكل سليم. وتساعد في انجاز الوظائف الادارية المختلفة من تخطيط وتنظيم ورقابة وتوجيه، كما يجب ان تعكس هذه المعلومات الاحداث الماضية والتوقعات المستقبلية.

ب- نتائج الدراسة الميدانية، وتتمثل في:

1- تتصف تقارير نظم المعلومات المحاسبية بالملاءمة حسب عينة الدراسة.

2- تتوفر المصداقية في تقارير نظم المعلومات المحاسبية حسب عينة الدراسة.

3- اصدار التقارير المالية في الوقت الملائم مع امكانية التقييم الارتدادي للقرارات الاستثمارية المتخذة يجعلها ملاءمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية.

4- تمثلت معرفة وادراك أفراد العينة موضوع الاستبانة لاهمية وطبيعة من خلال اجابة الاغلبية العظمى على جميع المحاور.

5- قدرة مستخدمي المعلومات المحاسبية من التحقق من محتوى تقارير نظم المعلومات المحاسبية مع الالتزام بالحيادية التامة عند اعدادها يساعد في توفر المصداقية في تقارير نظم المعلومات المحاسبية.

6- توجد علاقة ايجابية بين ملاءمة تقارير نظم المعلومات المحاسبي و كفاءة قرارات الاستثمار.

7- توجد علاقة ايجابية بين ملاءمة تقارير نظم المعلومات المحاسبي و فاعلية قرارات الاستثمار.

8- حتى تكون قرارات الاستثمار فاعلة يجب ان تكون هناك قناعة تامة بها من قبل متخذي القرارات.

9- للحصول على قرارات استثمارية تتميز بالكفاءة يجب ان يودي القرار المتخذ الى عدة نتائج منها: تحقيق عوائد للمشروع يساعد في استمراره ، زيادة العائد المحقق من عمليات المنشاة وزيادة راس المال، المحافظة على الاصول التي تملكها المنشاة وتنميتها، و توفير مستوى من السيولة يساعد في تغطية الالتزامات المختلفة للمنشاة، وذلك من خلال المفاضلة بين البدائل الاستثمارية المتاحة.

10- للمحافظة على مصداقية التقارير المحاسبية يجب المحافظة على الثبات في الطرق والسياسات المحاسبية التي تستخدمها المنشات في معالجة وعرض المعلومات المحاسبية.

11- ملاءمة المعلومات المحاسبية للظروف، الاقتصادية، السياسية، والقانونية المحيطة بالمنشاة يجعلها اكثر مصداقية في التعبير عن الاحداث الاقتصادية مما يزيد من درجة الثقة بالمعلومات المحاسبية.

12- تساعد نظم المعلومات المحاسبية المبنية على اسس سليمة في الحصول على معلومات محاسبية تتميز بجودة عالية تساعد متخذي القرار في الشركة علي اتخاذ القرارات السليمة.

13- على المنشات الإهتمام بتطوير نظم المعلومات المحاسبية التي تستخدمها بحيث يمكنها الحصول على نتائج اعمالها بشكل سريع و دقيق.

14- توفر نظم المعلومات المحاسبي معلومات لها قيمة تنبؤية تساعد متخذي القرارات علي التنبؤ والمفاضلة بين البدائل الإستثمارية المتاحة.

15- يمكن ان يكون للمعلومات المحاسبية دور ايجابي في سلامة القرارات الاستثمارية من خلال توفير المعومات اللازمة لتحديد المشكلة بشكل واضح ، تخفيض عدد البدائل المتاحة ، وتحديد احتمالات حدوث الأحداث المتوقعة الخاصة بكل بديل من البدائل المتاحة

محددات الدراسة:

1- ركزت الدراسة على القطاع العقاري في الشركات المسجلة في السوق السعودي المالي بصورة اكبر مما يحد من امكانية تعميم نتائج الدراسة على باقي القطاعات.

2- تم إستخدام الإستبانة لجمع البيانات باستخدام نوعية العبارات المغلقة والتي لا تسمح للمبحوث الإجابة على عبارات الإستبانة باسلوبه الشخصي وفقا لما يراه وحصره فى عدد من الإجابات المحددة مسبقاً.

3- تناول هذه الدراسة نظم المعلومات المحاسبية من خلال بعدي (ملاءمة تقارير نظم المعلومات المحاسبية ، مصداقية تقارير نظم المعلومات المحاسبية) وهذه الابعاد قد لاتمثل كافة ابعاد نظم المعلومات المحاسبية. كما تناولت الدراسة القرارات الاستثمارية بابعادها (الكفاءة ، الفاعلية) وهذه الابعاد قد لاتمثل كافة ابعاد القرارات الاستثمارية.

4- تحفظ بعض موظفي بالقطاع العقاري في الشركات المسجلة في السوق السعودي المالي في الاجابة عن اسئلة الاستبانة.

ثانيا: التوصيات:

1- الاهتمام بتوفير وسائل تساعد في اختبار اهلية المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات الاستثمارية.

2- الاهتمام بجودة المعلومات المحاسبية التي توفرها نظم المعلومات المحاسبية من قبل متخذي القرارات عند اتخاذ القرارات الاستثمارية.

3- الاهتمام بتوفير معلومات محاسبية قادرة على توفير مرونة كافية للانتقال بين البدائل المختلفة للاستثمار.

4- الإهتمام بتثقيف وتدريب متخذي القرارات علي كيفية قراءاة وفهم التقارير المحاسبية.

5- الاهتمام بوظيفة اعداد التقارير المالية داخل المنشات لتكون همزة الوصل بين ادارات الحسابات ومتخذي القرارات الاستثمارية.

6- تشجيع القائمين على عمل نظم المعلومات المحاسبية في الوحدات الاقتصادية على اجراء مزيد من البحوث لنقل تجاربهم ومشاركتها مع الاخرين.

7- الاعتماد على الطرق العلمية في اتخاذ القرارات المبنية على وجود معلومات تساعد في اختيار افضل البدائل المتاحة.

8- الاهتمام بنشر ومشاركة الخطط المستقبلية للمنشاة مما يساعد على الاعداد المبكر لمتطلبات تنفيذ هذه الخطط مع مراعاة الوضع التنافسي للمنشاة.

9- على المنشات أن تخضع العاملين لديها في مجال المحاسبة إلي دورات تدريبية تختص بما يستجد من نظم المعلومات المحاسبية وذلك للحصول على افضل النظم التي تتناسب مع طبيعة نشاط المنشاة .

10- الإهتمام بإشراك الاشخاص المستخدمين لنظم المعلومات المحاسبية عند البدء في عملية تصميم وبناء نظم المعلومات وبما يتلاءم مع طبيعة واحتياجات المستخدمين لها الأمر الذي يحقق خصائص جودة المعلومات المحاسبية كمخرجات نهائية لتلك النظم.

11- عند إعداد المعلومات المحاسبية لابد من التعرف على طبيعة المعلومات التي يحتاجها كل مستوى اداري، مع ملاحظة انه يوجد اختلاف في الفئات المستخدمة للمعلومات وتعدد احتياجاتهم وذلك لرفع كفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية.

12- تلبية تطور متطلبات متخذي القرارات للمعلومات المستخرجة من نظم المعلومات المحاسبية.

13- الإهتمام بالاجراءات التي تحقق ملاءمة ومصداقية المعلومات المحاسبية المستخرجة من نظم المعلومات المحاسبية.

الدراسات المستقبلية

توصي الدراسة بمتابعة البحث في هذا المجال للارتقاء بمستوي الاهتمام بنظم المعلومات المحاسبية و ذلك للحصول علي اكبر قدر من الفائدة لاستخدام نظم المعلومات المحاسبية وتقترح الدراسة القيام ببعض الدراسات الاضافية و أهمها:

- تقييم مدى كفاءة وفاعلية نظم المعلومات المحاسبية عند معايير المحاسبة الدولية بالسودان.

– تقييم مدي ملاءمة نظم المعلومات المحاسبية المتاحة لبيئة العمل المحاسبي بالسودان.

– تقييم الدور الذي يلعبه مستخدمي المعلومات المحاسبية انفسهم في تعزيز الثقة بالمعلومات المحاسبية لتكون مصدرا من مصادر اتخاذ القرارا السليم.

– قياس أثر استخدام تقارير نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات على اداء المنشات.

قائمة المراجع و المصادر

المراجع و قائمة المصادر

القرآن الكريم

أولا: المصادر والمراجع باللغة العربية

أ- **الكتب:**

- ابراهيم احمد الصعيدي ، سعيد محمد جبر ، **مبادئ نظم المعلومات المحاسبية**، (القاهرة: كلية التجارة جامعة عين شمس ، 2000).
- ابراهيم احمد الصعيدي، سيد محمد جبر، **مبادئ النظم المحاسبية**، (القاهرة: دار الرضا، 1998).
- ابراهيم احمد الصعيدي، **نظم المعلومات المحاسبية** ، (القاهرة: جامعة عين شمس، 1996).
- ابراهيم الجزراوي و عامر الجناوي، **اساسيات نظم المعلومات المحاسبية**، (عمان: دار اليازوي العلمية للنشر والتوزيع، 2009).
- احمد انور ، **المحاسبة الادارية** ، (بيروت: دار النهضة العربية ، 1986).
- احمد توفيق جمعة ، رفعت محمد جاب الله ، **نظم المعلومات المحاسبية بين النظرية والتطبيق** ، (القاهرة: دار الكتاب الجامعي للنشر والتوزيع ، 1986).
- احمد حسين علي حسين ، **نظم المعلومات المحاسبية : الاطار الفكري والنظم التطبيقية**، (الاسكندرية: الدار الجامعية ، 2004).
- احمد حلمي جمعة و عصام فهد العربيد و زياد أحمد الزعبي ، **نظم المعلومات المحاسبية مدخل تطبيقي معاصر**، (عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع ، 2007).
- احمد صلاح عطية، مبادئ المحاسبة المالية: **نظام معلومات لخدمة متخذي القرارات** ، (الاسكندرية: الدار الجامعية، 2007).
- احمد ظاهر ، **المحاسبة الادارية** ،(عمان: دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، 2002).
- احمد فوزي ملوخية، **نظم المعلومات الإدارية**، (القاهرة: دار الفكر الجامعي، 2007).
- احمد نور واحمد بسيوني شحاتة ، **المحاسبة المالية لقياس الاتصال المحاسبي** ، (الاسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ، 1992).
- احمد نور، **تصميم وادارة النظام المحاسبي**، (الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1982).
- اسماعيل محمد السيد، **نظم المعلومات لاتخاذ القرارات الادارية**، (الاسكندرية: المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر. ، 1990).

– الدون هندركسن ، **النظرية المحاسبية** ، (الاسكندرية: المكتبة الجامعية الجديثة ، ترجمة كمال خليفة ابوزيد ، 2005).
– السيد عبدالمقصود دبيان و محمد الفيومي محمد، **تصميم نظام المعلومات المحاسبي**، (الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1993).
– السيد عبدالمقصود دبيان واخرون ، **اساسيات في نظم المعلومات المحاسبية**، (الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2005).
– السيد عبدالمقصود دبيان واخرون ، **مدخل الى نظم المعلومات المحاسبية**، (الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2002).
– امين السيد أحمد لطفي، **مراجعة و تدقيق نظم المعلومات** ، (القاهرة: الدار الجامعية، 2005).
– امين السيد لطفي ، **نظرية المحاسبة : منظور التوافق الدولي** ، (الاسكندرية: الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، 2005).
– ايهاب صبيح محمد زريق ، **ادارة العمليات واتخاذ القرارات السليمة** ، (القاهرة: دار الكتب العلمية ، 2001).
– ثناء على القباني ، **نظم المعلومات المحاسبية** ، (الاسكندرية: الدار الجامعية ، 2003).
– ثناء محمد طعيمة ، **نظم المعلومات المحاسبية في تقييم المشروعات الاستثمارية** ، (القاهرة: دار إيتراك للنشر والتوزيع ، 2002).
– جلال ابراهيم العبد ، ادارة الاعمال : **مدخل اتخاذ القرارات وبناء المهارات** ، (الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة ، 2003).
– جمال الدين لعويسات، **الإدارة وعملية اتخاذ القرار**، (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر ، 2003).
– حسن ياسين طعمة، **نظرية إتخاذ القرارات أسلوب كمي وتحليلي**، (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2010)،
– حسين القاضي ومامون حمدان ، **نظرية المحاسبة** ، (عمان : دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 2001).
– حسين بلعجوز، **المدخل لنظرية القرار** ، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 2010).
– خالد امين عبدالله، **اصول المحاسبة**، (عمان: مركز الكتب الاردني، 1999).
– دريد كامل آل شبيب ، **الاستثمار و التحليل الاستثماري** ، (عمان: دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، 2009).
– دونالد كيسو وجيري ويجانت ، **المحاسبة المتوسطة** ، (الرياض: دار المريخ للنشر، ترجمة احمد حامد حجاج ، 1995).

– ربحي مصطفى عليان، **اسس الادارة المعاصرة** ، (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع ، 2007).

– رضوان حلوة حنان ، اسامة الحارس، فوزالدين ابو جاموس ، **اسس المحاسبة المالية: قياس بنود قائمة المركز المالي** ، (عمان: دار الامد للنشر و التوزيع ، 2003).

– رضوان حلوة حنان، **تطور الفكر المحاسبي– مدخل نظرية المحاسبة**، (عمان: مكتبة دار الثقافة، 1997).

– رضوان حلوه حنان ، **مدخل النظرية المحاسبية : الإطار الفكري والتطبيقات العملية** ، (عمان: دار وائل للنشر ، 2009).

– رياض سلطان علي العرس، **نظم المعلومات الحاسوبية : نظريات وتطبيقات عملية في الشركات الرقمية**، (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2008).

– زياد رمضان ، **مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، ط3** ، (عمان: دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع ، 2005).

– زياد عبد الكريم القاضي و محمد خليل أبوزلطة ، **تصميم نظم المعلومات الإدارية والمحاسبية** ، (عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، 2010).

– زياد هاشم و قاسم محسن، **نظم المعلومات المحاسبية**، (الموصل: وحدة الحدباء للطباعة والنشر، 2003).

– ستيفن موسكوف ومارك سيمكن، **نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات**، (الرياض: دار المريخ للنشر، ترجمة كما الدين سعيد، 2002).

– سعد زغلول بشير، **دليلك إلى البرنامج الإحصائي SPSS**،(العراق: المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية،الإصدار العاشر، 2003).

– سعد غالب ياسين، **تحليل وتصميم نظم المعلومات الإدارية**، (عمان: دار المناهج، 2000).

– سليم الحسنية، **نظم المعلومات الإدارية: إدارة المعلومات في عصر المنظمات الرقمية**، (عمان: دار الوراق للنشر والتوزيع، 2006).

– سليم بطرس جلدة، **أساليب اتخاذ القرارات الإدارية الفعالة**، (عمان ، دار الراية للنشر والتوزيع ، 2008).

– سليمان مصطفى الدلاهمة،**اساسيات نظم المعلومات المحاسبية و تكنولوجيا المعلومات**، (عمان:الوراق للنشر و التوزيع ، 2008).

– سونيا محمد البكري ، **نظم المعلومات الإدارية : المفاهيم الأساسية** ، (الاسكندرية: الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، 2004).

– سيد عطا الله السيد، **النظريات المحاسبية**، (عمان: دار الراية دار الراية الدولية للصحافة والإعلام ، 2008).
– سيد عطا الله السيد، **نظم المعلومات المحاسبية**، (عمان: دار الراية للنشروالتوزيع، 2009).
– شعيب شنوف ، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية** ، (الجزائر: مكتبة الشركة الجزائرية بوداد، 2008).
– شكري حنا صليب ، مقداد احمد الحليلي ، **النظم المحاسبية: الاطار العلمي**، (العراق: جامعة الموصل، 1984).
– شهرزاد محمد شهاب موسى، **القدرة على اتخاذ القرار وعلاقتها بمركز الضبط** ، (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع ، 2010).
– صديقي مسعود و نمر محمد الخطيب، **التحليل الاقتصادي الكلي بين النظرية و التطبيق**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2009).
– صلاح الدين عبدالمنعم مبارك ولطفي الرفاعي محمد فرج، **نظم المعلومات المحاسبية–مدخل رقابي**، (الرياض: الجمعية السعودية للمحاسبة، 1996).
– صلاح عبدالحميد مصطفى ، **الادارة المدرسية في ضوء الفكر المعاصر** ، (الرياض: دار المريخ للنشر ، 2002).
– طاهر حيدر حردان ، **أساسيات الإستثمار**، (عمان: دار المستقبل للنشر والتوزيع ، 2009).
– طلال كداوي ، **تقييم القرارات الاستثمارية** ، (عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، 2008).
– طلال محمد الججاوي، ريان يوسف نعوم، محمد علي جعفر، مشتاق طالب الشمري، **اساسيات المعرفة المحاسبية** ، (عمان: دار اليازوري للنشر والتوزيع، 2009).
– طلال محمد علي الججاوي و فؤاد عبد المحسن الجبوري، **نظم المعلومات المحاسبية وفاعليتها في ظل الدورالاستراتيجي لمنظمات الاعمال**، (عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2014).
– طلعت اسعد عبد الحميد ، حاتم سعد قابيل ،عبد الحكيم ربيع نجم ، **مقدمة في نظم المعلومات الإدارية**، (القاهرة: مكتب عين شمس ، 1992).
– طه طارق، **مقدمة في نظم المعلومات الادارية والحاسبات الآلية**،(الاسكندرية: منشاة المعارف للنشر والتوزيع، 2000).
– عادل محمد حسون و خالد ياشين القيسي، **النظم المحاسبية**، (بغداد: دار الشئون الثقافية، 1991).

– عاطف وليم أندراوس ، **التمويل والادارة المالية للمؤسسة** ، (الاسكندرية: دار الفكر الجامعي ، 2007).

– عباس مهدي الشيرازي ، **النظرية المحاسبية** ، (الكويت: ذات السلاسل للطباعة والنشر، 1990).

– عبد الرزاق محمد قاسم، **تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية**، (عمان: مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2004).

– عبد العزيز النجار، **الإدارة الذكية: التخطيط، التنظيم، إدارة الأفراد، اتخاذ القرارات** ، (القاهرة: المكتب العربي الحديث 2008).

– عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، **النظرية الاقتصادية الكلية** ، (الاسكندرية: دار المعارف، 1989).

– عبد المالك إسماعيل حجر، **نظام المعلومات المحاسبي**، (عمان: دار الفكر المعاصر، 2004).

– عبدالحي مرعي، **المعلومات المحاسبية وبحوث العمليات في اتخاذ القرارات**، (الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1993).

– عبدالرازق قاسم ، **نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية** ، (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 2003).

– عبدالرازق محمد قاسم ، **تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية** ، (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2006).

– عبدالرازق محمد قاسم، **نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية**، (عمان: مكتبة دار الثقافة، 2003).

– عبدالسميع الدسوقي، **اساسيات المحاسبة المالية**، (القاهرة: دار النهضة العربية للطبع والنشر والتوزيع، 1990).

– عبد الغفار حنفي ، **أساسيات إدارة المنظمة** ، (الاسكندرية: المكتب العربي الحديث، 1985).

– عبدالغفار حنفي ، **أساسيات التمويل والإدارة المالية** ، (الاسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ، 2007).

– عبدالملك حجر ، **نظم المعلومات المحاسبية** ، (صنعاء: دار الفكر المعاصر، 2003).

– عبدالوهاب نصر علي ، **مبادئ المحاسبة المالية وفقا لمعايير المحاسبة** ، (الاسكندرية: الدار الجامعية ، 2003).

– عبدالوهاب يوسف أحمد، **التمويل وادارة المؤسسات المالية** ، (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع ، 2000).

– عبد المطلب عبد الحميد، **دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية** ، (الاسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ، 2000).
– علاء السالمي واخرون، **اساسيات نظم المعلومات الادارية**، (عمان : دار المناهج للنشر، 2005).
– علي شريف ، **اقتصاديات الادارة منهج القرارات** ، (بيروت: دار النهضة العربية ، 1986).
– فالتر ميجس وروبرت ميجس، **المحاسبة المالية**، ترجمة وتعريب د. وصفي عبدالفتاح ابوالمكارم واخرون، (الرياض: دار المريخ، 2009).
– فايز جمعه صالح النجار وآخرون،**أساليب البحث العلمي: منظور تطبيقي**،(عمان :دار الحامد للنشر والتوزيع، 2009 م).
– قاسم محسن الحبيطي و زياد يحيى السقا، **نظام المعلومات المحاسبية** ، (الموصل: وحدة الحدباء للطباعة والنشر، 2003).
– قاسم نايف علوان ، **إدارة الإستثمار بين النظرية و التطبيق** ،(عمان: دار الثقافة للنشر و التوزيع ، 2009).
– كاظم جاسم العيساوي، **دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات : تحليل نظري وتطبيقي** ، (عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع ، 2005).
– كامل السيد غراب وفادية محمد حجازي، **نظم المعلومات الإدارية : مدخل تحليلي**، (الرياض: جامعة الملك سعود، 1997).
– كمال الدين الدهراوي ، **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار** ، (الاسكندرية: الدار الجامعية ، 2001).
– كمال الدين الدهراوي و سمير كامل، **نظم المعلومات المحاسبية**، (الاسكندرية: الدار الجامعية، 1998).
– كمال الدين مصطفى الدهراوي، **مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية**، (الاسكندرية: الدار الجامعية، 1997).
– كمال عبدالعزيز النقيب، **مقدمة في نظرية المحاسبة**، (عمان: دار وائل للنشر، 2004).
– ماجد احمد عطاالله ، **ادارة الاستثمار** ، (عمان: دار اسامة للنشر والتوزيع ، 2011).
– محمد ابراهيم عبدالسلام تركي، **تحليل التقارير المالية**، (الرياض: جامعة الملك سعود، 993).
– محمد الفيومي و احمد حسين، **تصميم وتشغيل نظم المعلومات**، (الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ، 2005).
– محمد جمال علي هلالي و عبد الرزاق قاسم شحادة، **محاسبة المؤسسات المالية البنوك التجارية وشركات التأمين** ، (عمان : دار المناهج ، 2003).

– محمد حسين فرج الطائي، **المدخل إلى نظم المعلومات الإدارية، إدارة تكنولوجيا المعلومات،** (عمان: دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع ، 2009).
– محمد سمير الصبان ، اسماعيل ابراهيم جمعة ، **القياس والافصاح المحاسبي** ، (الاسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ، 1995).
– محمد سمير صبان و محمد عباس بدوي، **مبادئ المحاسبة المالية كنظام للمعلومات،** (الاسكندرية: الدار الجامعية، 1999–2000).
– محمد شوقي بشادي، **دراسات في المحاسبة المالية،** (بيروت: دار النهضة العربية، 1980).
– محمد عبد حسين الطائي و نعمة عباس خضيرالخفاجي ، **نظم المعلومات الاسترتيجية منظور الميزة الاستراتيجية** ،(عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 2009).
– محمد عبدالفتاح حافظ الصيرفي، **القرار الإداري و نظم دعمه** ، (الاسكندرية: دار الفكر الجامعي ، 2007).
– محمد عنيفي حمودة، **تحليل القرارات والنتائج المالية** ، (القاهرة ، مكتبة عين شمس، القاهرة ، 1983).
– محمد فداءالدين عبدالمعطي بهجت ، **الافصاح في القوائم المالية و موقف المراجع الخارجي منه : دراسة تطبيقية للقوائم المالية و التقارير السنوية للشركات المساهمة السعودية** ، (جدة: مركز النشر العالمي ، 1986).
– محمد قاسم المقابلة، **نظم المعلومات الإدارية وعلاقتها بوظائف العملية الإدارية وتطبيقاتها التربوية،** (عمان: عالم الكتب الحديث، 2004).
– محمد محمود عبد ربه محمد ، **طريقك إلى البورصة : مخاطر الاعتماد على البيانات المحاسبية عند تقييمك للاستثمارات في سوق الأوراق المالية** ، (الاسكندرية: الدار الجامعية ، 2000).
– محمد مطر ، إدارة الاستثمارات : **الاطار النظري والتطبيقات العملية** ، (عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، 1999).
– محمد يوسف الحفناوي، **نظم المعلومات المحاسبية،** (عمان: دار وائل للنشر، 2001).
– محمود ابراهيم عبدالسلام تركي، **تحليل التقارير المالية** ، (الرياض: عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، 1993).
– مروان عبد المجيد ابراهيم، **أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية**،(عمان : مؤسسة الوراق، 2000).
– منال محمد الكردي ، جلال ابراهيم العبد ، **مقدمة في نظم المعلومات الادارية المفاهيم الاساسية والتطبيقات** ، (الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة ، 2003).

– منصور البديوي، **دراسات في الاساليب الكمية واتخاذ القرارات**، (الاسكندية: الدار الجامعية ، 2000).
– منعم زمزيز الموسوي ، **اتخاذ القرارات الادارية** ، (عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، 1998).
– منى قاسم، **صناديق الاستثمار للبنوك والمستثمرين**، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1997).
– منير محمود سالم، رمضان محمد غنيم، **نظم المعلومات المحاسبية**، (القاهرة: جامعة القاهرة، 1986).
– منير محمود سالم ، **المحاسبة الإدارية** ، (القاهرة: دار النهضة العربية للنشر والتوزيع ، 1980).
– مؤيد محمد الفضل وعبد الناصر ابراهيم نور ، **المحاسبة الادارية** ، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع ،2002).
– نادرة أيوب، **نظرية القرارات الإدارية**، (عمان ، دار زهران للنشر التوزيع ، 1997).
– نعيم ابراهيم الظاهر ، **اساسيات ادارة الاعمال ومبادئها** ، (عمان ، عالم الكتب الحديثة ، 2010).
– نعيم دهمش واخرون، **مبادئ المحاسبة: الاصول العملية والعلمية**،(عمان: دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، 1995).
– نهال فريد مصطفى، **مبادئ واساسيات الادارة المالية** ، (الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة للطباعة والنشر والتوزيع ، 2003).
– نواف سالم كنعان ، **اتخاذ القرارات الادارية بين النظرية والتطبيق** ، (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 2003).
– نواف سالم كنعان، **القيادة الادارية** ، (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2009).
– نواف محمد عباس الرماحي، **تصميم نظام المعلومات المحاسبية وتحليلها**، (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2009).
– هاشم أحمد عطية ، **مدخل الى نظام المعلومات المحاسبي** ، (القاهرة: الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع ، 2000).
– وصفي عبدالفتاح ابوالمكارم ، **دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية** ، (الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة ، 2004).
– وليد ناجي الحيالي، **نظرية المحاسبة**، (الدنمارك: منشورات الاكاديمية العربية المفتوحة ، 2007).

– ياسر صديق مطيع واخرون، **نظم المعلومات المحاسبية**، (عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر، 2007).
– ياسين العيسى، **أصول المحاسبة الحديثة**، (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2003).
– يوحنا آل آدم، وصالح الرزق، **مبادئ المحاسبة: اسس واصول علمية وعملية**، (عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2000).
– يوسف محمود جربوع ، **نظرية المحاسبة** ، (عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،2013).

ب– الرسائل الجامعية:

– أخضر مسعود، **أثر نظام المعلومات المحاسبي في تحسين جودة المعلومة المحاسبية**، (الجزائر: جامعة قاصدي مرباح، رسالة ماجستير غير منشورة، 2017).
– ادمون طارق جل، مدى **فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية العراقية الأهلية من وجهة نظر الادارة**، (عمان: جامعة الشرق الاوسط، رسالة ماجستير غير منشورة، 2010).
– أميرة دباش، **دور مخرجات النظام المحاسبي المالي في ترشيد القرارات الإستثمارية في المؤسسة الإقتصادية**، (الجزائر: جامعة العربي بن مهيدي، رسالة دكتوراة غير منشورة، 2017).
– أولاد قادة أمال ، **جودة المعلومات المحاسبية ودورها في ترشيد قرارات التمويل والإستثمار في المؤسسات الاقتصادية** ، (الجزائر: جامعة حسيبت بي بوعلي الشلف ، رسالة دكتوراة غير منشورة، 2017).
– بسام محمود احمد، **دور نظم المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإدارية في منشات الأعمال الفلسطينية** ، (غزة: الجامعة الاسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2006).
– تغريد عدنان ابو الفرج ، **مدى ملاءمة المعلومات المحاسبية التي يتطلبها معيار العرض والإفصاح العام لخدمة قرارات الاستثمار في الأسهم في المملكة العربية السعودية**، (الرياض: جامعة الملك عبدالعزيز ، رسالة ماجستير غير منشورة، 1999).
– حامدي علي، **أثر جودة المعلومة المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية**، (الجزائر: جامعة بسكرة، رسالة ماجستير غير منشورة،2011).
– درحمون هلال، **المحاسبة التحليلية: نظام معلومات للتسيير ومساعد على اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية**، (الجزائر: جامعة يوسف بن خدة، رسالة دكتوراة غير منشورة، 2005).
– رحاب عبد اللطيف حسن أحمد ، **أثر النظم الإلكترونية علي تقويم الاداء المحاسبي بهيئة الموانى البحرية** ، (الخرطوم : جامعه النيلين ، كليه الدراسات العليا ، رسالة ماجستير غير منشوره ، 2009).

– رياض جاسم العبدالله، **تقييم اداء النظم المحاسبية القائمة على الحاسب الالي وملاءمتها لتلبية احتياجات الادارة،** (عمان: جامعة اليرموك، رسالة ماجستير غير منشورة، 2004).
– سعاد السيد محمد متولي، **قياس فاعلية المؤشرات المحاسبية غير المرتبطة بالربحية بالتنبؤ بأرباح منظمات الأعمال (دراسة تجريبية)**، (كلية التجارة، جامعة قناة السويس، بور سعيد، القاهرة، رسالة ماجستير، غير منشورة ، 1997).
– صدام محمد محمود الحيالي، **تأثيرالتجارة الألكترونية على نظم المعلومات المحاسبية،**(العراق: جامعة الموصل، رسالة دكتوراة غير منشورة 2005).
– ظاهر شاهر القشي، **مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الأمان والتوكيدية والموثوقية في ظل التجارة الإلكترونية،** (عمان: جامعة عمان العربية للدراسات العليا، رسالة دكتوراة غير منشورة، 2003).
– عائشة طاسيني، **التقييم المالي للمؤسسة في ظل عدم التماثل المعلوماتي ،** (الجزائر: جامعة فرحات عباس، سطيف كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة 2005).
– علا أحمد الزعانين، **اثر التحول في نظم المعلومات المحاسبي– دراسة تطبيقية في وزارة المالية الفلسطينية،** (غزة: الجامعة الاسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2007).
– منذر يحيى الداية، **اثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية علي جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة،** (غزة: الجامعة الاسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2009).
– ناصر محمد علي المجهلي، **خصائص المعلومات واثرها في اتخاذ القرار ،** (الجزائر: جامعة الحاج لخضر (باتنة) ، رسالة ماجستير غير منشورة،2009).
– امنة مسغوني و سهيلة شوية ، **آليات اتخاذ القرار داخل التنظيم وعلاقتها بالرضا على الأداء الوظيفي ،** (الجزائر:جامعة الوادي ، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية ، رسالة ماجستير غير منشورة، 2015).
– ناصر محمد علي المجهلي ، **خصائص المعلومات واثرها في اتخاذ القرارات : دراسة حالة مؤسسة اقتصادية ،** (الجزائر: جامعة بانتة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، دراسة ماجستير غير منشورة ، 2008).
– نهاد اسحق عبدالسلام أبوهويدي، **دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الراسمالي،** (غزة: الجامعة الإسلامية، كلية التجارة ، رسالة ماجستير غير منشورة،2011).

ج- الدوريات والمجلات العلمية:

- أحمد عبد الرحمن المخادمة ، **أثر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في اتخاذ القرارات الاستثمارية – دراسة تطبيقية على الشركات الأردنية،** (عمان: مجلة المنارة للبحوث والدراسات، جامعة آل البيت، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني، يونيو 2007).

- ربحي مصطفى احمد ، محمد خير ابو زيد ، **ضغوط العمل لدى العاملين في المكتبات الحكومية والخاصة** ، (عمان: مجلة العلوم التربوية ، المجلد 30 ، العدد 1، 2000).

- ظاهر القشي و هيثم العبادي، **اثر العولمة على نظم المعلومات المحاسبية لدى شركات الخدمات المالية في الاردن،** (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية التجارة، مجلة المحاسبة والادارة والتأمين، العدد 72، 2009).

- عبدالرحمن مرعي، **دور المعلومات المحاسبية التي تقدمها التقارير المرحلية في اتخاذ القرارات الاستثمارية،** (دمشق: مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد22، العدد الثاني، 2006).

- عصام محمد البحيصي ، دور **المعلومات المحاسبية في ترشيد السياسات الائتمانية دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في فلسطين** ، (غزة: مجلة الجامعة الاسلامية، العدد الثاني، يونيو 2011)

- كرار سليم عبدالزهرة حميدي،**ممارسات التحفظ المحاسبي وتاثيره في تحسين كفاءة القرارات الاستثمارية وتعزيز قيمة الشركة،**(الكوفة: مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد الرابع عشر،العدد الثالث ، 2017).

- لطيف زيود وحسان قيطيم ونغم احمد فؤاد مكية ، **دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار،** (دمشق: مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ، المجلد 29، العدد 1، 2007).

- ماجد الشرايرى ومجدى رزيقات ، **دور نظم المحاسبة الالكترونية فى زيادة كفاية المعلومات واثرها على فاعلية قرارات المستخدمين** ،(القاهرة: المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ،كلية التجارة، جامعة عين شمس ،العدد الثاني ، ابريل ، 2008م).

- محمدعلاء الدين عبد المنعم، **ربط المعلومات بالمتطلبات الأساسية للنماذج الاقتصادية** ،(الرياض: مجلة المحاسبة التي تصدر عن الجمعية السعودية للمحاسبين ، ورقة علمية منشورة ، العدد 24، 2000).

- محي الدين حمزة ، **دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق عمان للأوراق المالية دراسة تطبيقية** ، (دمشق: مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ،المجلد 23 ، العدد 1 ، 2007).

– وليد صيام و يوسف سعادة ، **دور البيانات المحاسبية في ترشيد قرارات الاحلال : دراسة ميدانية** ، (عمان: مجلة دراسات العلوم الادارية ، المجلد 23 ، العدد1، 1996).

– يوسف محمود جربوع، **مجالات مساهمة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية في تحسين القرارات الإدارية للشركات المساهمة العامة في فلسطين،** (غزة: مجلة الجامعة الإسلامية المجلد الخامس عشر، العدد الثاني، يونيه، 2007).

د– المؤتمرات والندوات العلمية:

– بوعشة مبارك وهبة بوشيشة، **دور جودة امن المعلومات المحاسبية فى إدارة الازمة المالية الحالية،** استمارة المشاركة فى المؤتمر العلمي الدولي السابع، تداعيات الازمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال (التحديات، الفرص، الأفاق)، (الزرقاء:عمان: للفترة من 3 الى 5 نوفمبر 2009م).

– عطا الله ورّاد خليل، **دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإستثمار في سوق عمان للأوراق المالية،** (عمان: جامعة فيلادلفيا، كلية العلوم الادارية والمالية، المؤتمر العلمي الرابع، الفترة من 15–2005/03/16).

– رغيب ملكية، بوجفادة الياس، **دراسة صناعة قرار التمويل بالمؤسسة الاقتصادية** ، (الجزائر: جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، الملتقى العلمي الدولي حول : صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية ، يومي 14–2009/04/15).

– زياد هاشم يحيى وناظم حسن رشيد ، **المعرفة التقنية ودورها في تطوير نظم المعلومات المحاسبية في ظل إستخدام تقنيات المعلومات الحديثة،** (عمان: جامعة الزيتونة الأردنية، كلية الأقتصاد والعلوم الأدارية، المؤتمر العلمي السنوي الخامس، نيسان 2005).

– عماد عبد الجليل علي، **مدى نجاح الإندماج بين شركات التأمين التعاوني السعودي،**(الجزائر: الشلف: جامعة حسيبة بن بوعلي، الملتقى الدولي السابع حول:الصناعة التأمينية، الواقع العملي وآفاق التطوير– تجارب الدول ، 3–4 ديسمبر ، 2012).

ثانياً: المصادر والمراجع باللغة الانجليزية:

A- Books:

1- Nunnally J C. Psychometric Theory, (New York: McGraw Hill, 1967).

2- Ann Bowling, **Research Methods in Health**, (UK: Open University Press; 3 editions, March 1, 2009).

3- Barbara G. Tabachnick, Linda S. Fidell. **Using Multivariate Statistics**، (New York: HarperCollins College Publishers, 3rd ed. c1996).

4- George A. Marcoulides , Irini Moustaki, **Latent Variable and Latent Structure Models**, (USA Lawrence Erlbaum Association, Inc, 2002).
5- Hair, J.F., Black, ET, al. **Multivariate Data Analysis**. , (New Jersey Seventh Edition. Prentice Hall, Upper Saddle River. 2010).
6- Hair, J.F., et al., **A Primer on Partial Least Squares Structural Equation Modeling** (PLS-SEM). Sage Publishing.2014).
7- Jeonghoon Ann, **Beyond Single Equation Regression Ananlysis: Path Analysis and Multi-Stage Regression Analysis**, (American Journal of Pharmaceutical Education, Vol. 66, spring 2002).

B- Theses:

1- Abdulqawi Ahmed Hezabr, **Applications of the Accounting Information Systems in the Republic of Yemen**, (India: University of Puna, Unpublished PhD Thesis, 2007).
2- Hongjiang Xu, **Critical Success Factors For Accounting Information Systems Data Quality**, (Australia: University of Southern Queensland, Unpublished PhD Thesis,2003).
3- Mohd Shaari Abd Rahman, **Utilisation of Data Mining Technology within the Accounting Information System in the Public Sector a Country Study–Malaysia**, (Australia: University of Tasmania, Unpublished PhD Thesis, 2008).

ثالثاً: المواقع الالكترونية:

1- https://www.tadawul.com.sa/wps/portal/tadawul/about/company/about-tadawul.
2- https://www.tadawul.com.sa/wps/portal/tadawul/knowledge-center/about/new-industry-classification**.**

الملاحق

ملحق رقم (1)

إستمارة الإستبانة

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

الموضوع : إستمارة إستبانة

السيد /السيدة / ..... المحترم / المحترمة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،،،

تمثل هذه الاستبانة جزء من الدراسة الميدانية التي يجريها الباحث إستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل بعنوان **((دور نظم المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات الاستثمارية))** بالقطاع العقاري بسوق الاسهم السعودية مما يتطلب الحصول على بعض البيانات لاختبار فرضيات الدراسة ، نرجو من سيادتكم التكرم بابداء ارائكم على العبارات الواردة في هذه الإستبانة مع العلم بان هذه البيانات المتحصل عليها لن تستخدم الا لاغراض البحث العلمي، وسوف تعامل بكامل السرية، ونشكر لكم سلفا حسن تعاونكم.

ولكم فائق الشكر والتقدير،،،،،

الباحث : سامي جبره غالي سيدهم

التعريف الإجرائي لمتغيرات الدراسة :

1- نظام المعلومات المحاسبية هو جزء اساسي من نظام المعلومات الادارية في الوحدة الاقتصادية والذي يقوم بحصر وتجميع البيانات المالية من مصادر خارج الوحدة الاقتصادية وتشغيل هذه البيانات وتحويلها الى معلومات مالية مفيدة لمستخدمي هذه المعلومات داخل وخارج الوحد الاقتصادية[1].

2- القرارا الإستثماري هو القرار الذي يقوم على اختيار بديل استثماري بين عدة بدائل مطروحة بحيث يعطي اكبر عائد استثماري من بين البدائل المطروحة، وذلك في اطار منهجي معين وباتباع خطوات تنتهي باختيار البديل المناسب وفقا لاهداف المنشاة[2].

---

[1] طلال محمد علي الجحاوي و فؤاد عبد المحسن الجبوري، **نظم المعلومات المحاسبية وفاعليتها في ظل الدورالاستراتيجي لمنظمات الاعمال** (عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2014) ، ص 75.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية** ، (الاسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ، 2000) ، ص 137.

القسم الاول: البيانات الشخصية:

الرجاء وضع علامة (√) امام ما تراه مناسب.

1) **العمر**:-							
30 سنة فأقل	☐	31 – 40 سنة	☐	41 – 50 سنة	☐	اكثر من 50 سنة	☐
2) **المؤهل العلمي**:-							
بكالوريوس	☐	دبلوم عالي	☐	ماجستير	☐	دكتوراه	☐
		أخرى	☐				
3) **التخصص العلمي**:-							
محاسبة وتمويل	☐	تكاليف ومحاسبة إدارية	☐	إدارة اعمال	☐	اقتصاد	☐
دراسات مصرفية	☐	نظم معلومات محاسبية	☐	اخرى			☐
4) **المؤهل المهني**:-							
زمالة محاسبة سودانية	☐	زمالة محاسبة بريطانية	☐	زمالة محاسبة امريكية	☐	زمالة محاسبة عربية	☐
		اخرى	☐	لا يوجد	☐		
5) **المسمى الوظيفي**:-							
مدير عام	☐	مدير مالي	☐	مدير اداري	☐	محاسب تكاليف	☐
محاسب مالي	☐	مراجع داخلي	☐	مراجع خارجي	☐	محلل مالي	☐
		اخرى.....	☐				
6) سنوات الخبرة:-							
5 سنوات فاقل	☐	6 –10 سنوات	☐	11 – 15 سنة	☐	16 – 20 سنة	☐
		اكثر من 20 سنة	☐				

القسم الثاني : قياس متغيرات الدراسة:

المحور الاول: ملاءمة تقارير نظم المعلومات المحاسبية.

م	العبارات	مستوى الموافقة				
		اوافق بشدة	اوافق	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشدة
1	يتم اصدار التقارير المالية في الوقت الملائم.					
2	القدرة التنبؤية لمعلومات التقارير المالية عن نتائج القرارات الاستثمارية.					
3	السرعة في اعداد التقارير المالية للوفاء باحتياجات متخذي قرارات الاستثمار.					
4	قابلية معلومات التقارير المالية للفهم من قبل متخذي القرارات الاستثمارية.					
5	تحديث محتوى التقارير المالية لتوفير معلومات وقتية للاطراف المستفيدة.					
6	القدرة على التقييم الارتدادي للقرارات المستقبلية .					
7	المساعدة في تقييم النتائج المتعلقة بالقرارات الاستثمارية السابقة.					
8	قابلية معلومات التقارير المالية للمقارنة خلال الفترات المختلفة.					

المحور الثاني: مصداقية تقارير نظم المعلومات المحاسبية.

م	العبارات	مستوى الموافقة				
		اوافق بشدة	اوافق	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشدة
1	القدرة على التحقق من دقة محتوى التقارير المالية الصادرة من نظم المعلومات المحاسبية.					
2	الثبات في تطبيق السياسات المحاسبية عند اعداد التقاير المالية.					
3	تمثيل التقارير المالية للاحداث الاقتصادية ذات الصلة باتخاذ القرارات الاقتصادية.					
4	تحقيق مبدأ الشفافية وحق المستخدمين في التحقق من مصداقية معلومات التقارير المالية.					
5	توافر وسائل مناسبة لاختبار مدى امكانية الاعتماد في معلومات التقارير المالية لاغراض قرارات الاستثمار.					
6	تجنب تعارض المصالح عند اعداد التقارير المالية.					
7	التاكد من اعداد التقاريرالمالية باستقلالية تامة.					
8	زيادة درجة الاعتماد في التقارير المالية من قبل متخذي قرارات الاستثمار.					

المحورالثالث: فاعلية قرارات الاستثمار.

م	العبارات	مستوى الموافقة				
		اوافق بشدة	اوافق	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشدة
1	توجيه قرارات متخذي القرارات الاستثمارية نحو افضل البدائل الاستثمارية المتاحة.					
2	دعم قدرات متخذي القرارات الاستثمارية في اجراء تحليلات متطورة للقرارات الخاصة بالاستثمار.					
3	تطوير امكانيات متخذي القرارات الاستثمارية في التنبؤ بنتائج القرارات الاستثمارية المتخذة.					
4	زيادة قدرات متخذي القرارات الاستثمارية في دراسة وتقويم مخاطر القرارات الخاصة بالاستثمار.					
5	زيادة قناعة متخذي القرارات الاستثمارية في محتوى جودة التقارير المالية الصادرة من الانظمة المحاسبية.					
6	تحقيق وضع افضل للمنشات عند التعرض للمواقف القرارية المختلفة.					
7	المرونة في التحول بين القرارات الاستثمارية المتاحة.					

المحور الرابع: كفاءة قرارات الاستثمار.

م	العبارات	مستوى الموافقة				
		اوافق بشدة	اوافق	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشدة
1	تحقيق اهداف المنشاة الاستثمارية من خلال الاستخدام الامثل للمعلومات المحاسبية.					
2	توفير مستوى مناسب من السيولة يساعد في الدخول في عمليات استثمارية اخرى.					
3	الحصول على معلومات تساعد في كفاءة استخدام الموجودات وتنميتها.					
4	دعم قدرة المنشاة في زيادة حصتها من السوق.					
5	تنمية و تعزيز قدرة المنشاة التنافسية.					
6	دعم قدرة المنشاة في الاستمرارية في الانشطة الاستثمارية وتنميتها.					
7	جودة المعلومات المالية المتوفرة تسهم في تحقيق كفاءة القرار الاستثماري.					

ملحق رقم (2)

محكمو إستمارة الإستبانة

أسماء وعناوين والدرجة العلمية لمحكمي إستمارة الإستبانة

م	الإسم	الدرجة العلمية	الجامعة
1	د. بابكر إبراهيم الصديق	أستاذ مشارك	جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
2	د. عبدالرحمن عبدالله عبدالرحمن	أستاذ مشارك	جامعة النيلين
3	د. ابوبكر أحمد الهادي	أستاذ مشارك	جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
4	د. محمد النابر محمدين خوجلي	أستاذ مساعد	جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
5	د. تماضر الصادق بابكر	أستاذ مساعد	جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
6	د. أسامة محمد صالح	أستاذ مساعد	جامعة الملك فيصل– المملكة العربية السعودية
7	د. محمد فيصل حسن	أستاذ مساعد	جامعة الملك فيصل– المملكة العربية السعودية